صندوق النقد الدولي

التقرير القُطْري رقم: 16/11
الصادر عن صندوق النقد الدولي

العراق

البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق— بيان صحفي؛ تقرير الخبراء

يناير 2016

في سياق البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **بيان صحفي**
- **تقرير الخبراء** الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لاطلاع المجلس التنفيذي، عقب المناقشات التي انتهت في 11 نوفمبر 2015، مع المسؤولين في العراق حول مختلف التطورات الاقتصادية والسياسات التي يرتكز عليها الاتفاق مع الصندوق في ظل "البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق." وقد استُكمِل تقرير الخبراء في 31 ديسمبر 2015 استنادا إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
- **مرفق المعلومات** الذي أعده خبراء الصندوق.

وقد صدرت الوثائق التالية بشكل منفصل أو سيتم إصدارها لاحقا.

خطاب النوايا الموجه من سلطات العراق إلى صندوق النقد الدولي*
مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية من إعداد السلطات العراقية*
مذكرة التفاهم الفنية*
* واردة كذلك في تقرير الخبراء

طبقا لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق والإفصاح المبكر عن نوايا السلطات بشأن السياسات.

يمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services
PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090
هاتف: 623-7430 (202) • فاكس: 623-7201 (202)
بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: http://www.imf.org
السعر: 18 دولارا أمريكيا للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

© حقوق الطبع والنشر: صندوق النقد الدولي 2016

إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
Washington, D.C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/ 04
للنشر الفوري
12 يناير 2016

السيدة مدير عام صندوق النقد الدولي توافق على برنامج للعراق يتابعه خبراء الصندوق

وافقت السيدة مدير عام صندوق النقد الدولي على برنامج للعراق يتابعه خبراء الصندوق[1] بحيث يغطي الفترة من نوفمبر 2015 إلى ديسمبر 2016، والذي سبق أن توصلت السلطات وخبراء الصندوق إلى اتفاق مبدئي بشأنه في نوفمبر 2015 (راجع البيان الصحفي رقم 15/509).

يواجه العراق صدمة مزدوجة من جراء هجمات تنظيم "داعش" والهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية. ويؤثر هذا الصراع سلبا على الاقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنية التحتية والأصول، وتعطيل حركة التجارة، وإحداث تراجع في ثقة المستثمرين. وقد تفاقم تأثير هبوط أسعار النفط في عام 2015، بعد أن كان ملموسا بالفعل في 2014، مما أثر على الموازنة العامة، والقطاع الخارجي، وإمكانات النمو متوسط الأجل. وتواصل السلطات حاليا التحرك لمواجهة الأزمة بمزيج من تدابير التصحيح المالي والتمويل.

وللمساهمة في تلبية الاحتياجات الحالية والملحة في ميزان المدفوعات والموازنة العامة من جراء هجمات تنظيم "داعش" وانهيار أسعار النفط، تقدمت السلطات كذلك بطلب الموافقة على "برنامج يتابعه خبراء الصندوق" لإرساء سجل للأداء فيما يتعلق بمصادقية سياساتها بغية التمهيد لاتفاق محتمل للحصول على التمويل من الصندوق. وسوف تقوم السلطات بموجب هذا البرنامج بتنفيذ تدابير لضبط أوضاع المالية العامة بحيث تعمل على احتواء النفقات العامة على نحو يتسق مع الحيز المتاح من الإيرادات والتمويل، وتهدف إلى تخفيض العجز الأولي غير النفطي بمقدار 20 مليار دولار أمريكي أو 12% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بين عامي 2013 و2016. كذلك تم التوصل إلى اتفاق في إطار هذا البرنامج حول التدابير اللازمة لتعزيز إدارة المالية العامة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستقرار القطاع المالي.

[1] تمثل البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق اتفاقيات غير رسمية بين سلطات البلدان الأعضاء وخبراء الصندوق لمتابعة تنفيذ البرنامج الاقتصادي الذي تضعه السلطات، ولا تنطوي على مساعدات مالية أو تستتبع إقرارا من المجلس التنفيذي للصندوق.

وقد ساعد الصندوق العراق لأكثر من عقد كامل في تقوية مؤسساته الاقتصادية وعن طريق تقديم المشورة للحكومة بشأن السياسات والإصلاحات الاقتصادية. وسيعمل خبراء الصندوق عن كثب مع السلطات العراقية لمتابعة التقدم في تنفيذ برنامجها الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق تقديم المساعدة الفنية الموجهة لدعم جهود العراق في بناء القدرات ومساندة برنامجه المعني بالإصلاح.

العراق

البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق

31 ديسمبر 2015

القضايا الرئيسية

السياق: يواجه العراق صدمة مزدوجة من جراء هجمات تنظيم "داعش" والهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية. ويتسبب هذا الصراع في إلحاق الضرر بالاقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنية التحتية والأصول، وتعطيل حركة التجارة، وتدهور ثقة المستثمرين. وسوف يتكشف تأثير تراجع أسعار النفط—الذي كان ملموسا بالفعل في عام 2014— بشكل كامل في عام 2015، بحيث يؤثر على الموازنة العامة، والقطاع الخارجي، وإمكانات النمو في الأجل المتوسط. وتتحرك السلطات لمواجهة الأزمة من خلال مزيج من إجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة والتمويل، مع مواصلة التزامها بنظام ربط سعر الصرف.

برنامج يتابعه خبراء الصندوق: من أجل المساعدة على تلبية الاحتياجات الراهنة والملحة في ميزان المدفوعات والموازنة العامة الناجمة عن هجمات تنظيم "داعش" وانهيار أسعار النفط، طلبت السلطات تنفيذ برنامج يتابعه خبراء الصندوق لإنشاء سجل أداء قوي لمصداقية السياسات والتمهيد لعقد اتفاق بشأن التمويل الذي يمكن الحصول عليه من الصندوق.

الآفاق والمخاطر: بافتراض التوصل إلى حل للصراع في السنوات المقبلة وزيادة إنتاج النفط إلى جانب التعافي المحدود المتوخى في أسعار النفط، لا تزال الآفاق متوسطة الأجل حسب السيناريو الأساسي تبدو إيجابية. ومع التحسن في الأوضاع الأمنية، سيظل سيناريو الاقتصاد الكلي مدفوعا بارتفاع إيرادات النفط، بافتراض تنفيذ الاستثمارات النفطية لزيادة إنتاج النفط، ومدفوعا بإصلاح أوضاع المالية العامة. ولكن المخاطر لا تزال مرتفعة للغاية، وتنشأ أساسا نتيجة استمرار هبوط أسعار النفط، أو احتدام الصراع، أو التوترات السياسية، أو ضعف تنفيذ السياسات.

التوصيات الرئيسية على مستوى السياسات:

- في 2015–2016، يتعين ضبط أوضاع المالية العامة بقوة لمعالجة هبوط إيرادات النفط واحتواء تمويل البنك المركزي للموازنة العامة المقترن بخسائر احتياطيات النقد الأجنبي.
- لا يزال نظام ربط سعر الصرف ملائما، على أن تنفذ السلطات عملية ضبط أوضاع المالية العامة المقررة في ظل البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق.
- ينبغي إخضاع الإدارة المالية العامة لإصلاح شامل من أجل تحسين جودة الإنفاق وسيطرة السلطات على تنفيذ الموازنة.
- يتعين تعزيز الرقابة المصرفية من أجل مراقبة واحتواء الضرر الذي نجم عن الأزمة ولحق بالجهاز المصرفي.

اعتمد هذا التقرير

عاصم حسين
وتالين كورنشليان

عُقدت المناقشات في العاصمة الأردنية عمّان خلال الفترة 27 أكتوبر–11 نوفمبر 2015. وتألف ممثلو خبراء الصندوق من كريستيان جوز (رئيسا)، وريتو بازو، وأمجد حجازي (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، بالإضافة إلى كريستيان نير (من إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة)، ومروة النسعة (ممثل الصندوق المقيم). وانضمت إلى البعثة مايا الشويري (مستشار أول، مكتب المدير التنفيذي). وتلبية لطلب السلطات، حضر الاجتماعات ممثلون من البنك الدولي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي وسفارة الولايات المتحدة في بغداد. وساهم في إعداد التقرير كل من نورما كايو ويي ليو.

المحتويات الصفحة

خلفية: العراق يواجه أزمة حادة في المالية العامة وميزان المدفوعات 4
ألف – خلفية 4
باء – آخر التطورات الاقتصادية 6
جيم – الآفاق المستقبلية 7

السياسات الاقتصادية لمعالجة الأزمة 9
ألف– تنفيذ ضبط كبير لأوضاع المالية العامة 9
باء– إدارة الضغوط الخارجية 13
جيم – تعزيز الإدارة المالية العامة 14
دال– مراقبة المخاطر المالية 15

طرق تنفيذ البرنامج والمخاطر 16

تقييم خبراء الصندوق 17

الشكل البياني
1– آخر التطورات والآفاق الاقتصادية، 2013–2020 5

الجداول

1- مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2013-2020 _____ 19
2- حسابات المالية العامة لدى الحكومة المركزية، 2013-2020، تريليون دينار عراقي_____ 21
3- حسابات المالية العامة لدى الحكومة المركزية، 2013-2020، % من إجمالي الناتج المحلي _____ 23
4- حسابات المالية العامة لدى الحكومة المركزية، 2013-2020، % من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي _____ 25
5- ميزان المدفوعات، 2013 – 2020_____ 27
6- المسح النقدي، 2013-2016 _____ 29
7- الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي، 2013-2016 _____ 30
8- مؤشرات مصرفية مختارة، 2011-2015 _____ 31

خلفية: العراق يواجه أزمة حادة في المالية العامة وميزان المدفوعات

1- **لحق ضرر جسيم بالاقتصاد من جراء انهيار أسعار النفط وهجمات تنظيم "داعش."** وتفاقمت أوضاع البيئة الخارجية منذ انعقاد آخر مشاورات المادة الرابعة[1] وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى استمرار ضعف أسعار النفط العالمية. ولا يزال الصراع المسلح الجاري مع تنظيم "داعش" يفرض ضغوطا على موارد البلاد ويؤدي إلى تدفق موجات جديدة من النازحين داخليا.

ألف- خلفية

2- **تحقق القوات العراقية تقدما في استعادة الأراضي الواقعة تحت سيطرة تنظيم "داعش".** وفي شهر أكتوبر، استردت القوات العراقية وحلفاؤها الجزء الأكبر من أكبر مصافي النفط في البلاد في بيجي، وهي مدينة استراتيجية واقعة بين بغداد والموصل. وسيطرت قوات حكومة إقليم كردستان في شهر نوفمبر على مدن وأجزاء من الطريق السريع حول مدينة سنجار، الواقعة بين الموصل والحدود مع سوريا. وشنت القوات العراقية وحلفاؤها هجوما كبيرا في شهر ديسمبر لاستعادة السيطرة على الرمادي، غرب بغداد.

3- **وأدت الهجمات التي يشنها تنظيم "داعش" إلى زيادة عدد النازحين في الداخل — حيث تشير التقديرات إلى بلوغهم 4 مليون نسمة في نهاية يونيو 2015** (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية — الفقرة 3). وهناك ما يقرب من 10 ملايين عراقي (حوالي ثلث السكان) منهم 250 ألف لاجئ سوري في حاجة إلى مساعدات إنسانية.

4- **وردا على الاحتجاجات المتصاعدة في أنحاء البلاد التي يشعلها انقطاع التيار الكهربائي بكثافة، اقترح الدكتور العبادي رئيس الوزراء سلسلة من الإصلاحات الإدارية الكبيرة في شهر أغسطس** (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية — الفقرة 4). ووافق مجلس النواب على عدد من هذه التدابير منها تخفيض عدد أعضاء مجلس الوزراء من 33 إلى 22 عضوا، وإلغاء ثلاثة مراكز لنواب الرئيس وثلاثة مراكز لنواب رئيس الوزراء، ومعالجة التهرب الضريبي، وتطبيق الرسوم الجمركية عند النقاط الحدودية بما في ذلك داخل حكومة إقليم كردستان، وتخفيض الموازنات الأمنية وتخفيض الحدود القصوى لمعاشات التقاعد ورواتب بعض المسؤولين. ومع هذا، ظل العراقيون يحتجون على عدم إحراز تقدم في تنفيذ هذه التدابير حتى هذا التاريخ وأخذوا يطالبون باتخاذ خطوات حاسمة لمعالجة الفساد المستشري، وأوجه عدم الكفاءة، وتدني مستوى جودة الخدمات الحكومية.

[1] التقرير القُطري رقم 15/235 الصادر عن صندوق النقد الدولي، بعنوان "العراق: تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع."

الشكل البياني 1- العراق: آخر التطورات والآفاق الاقتصادية، 2013-2020

الأسعار والصادرات النفطية سجلت هبوطا حادا لكنها من المتوقع أن تتعافى بالتدريج.

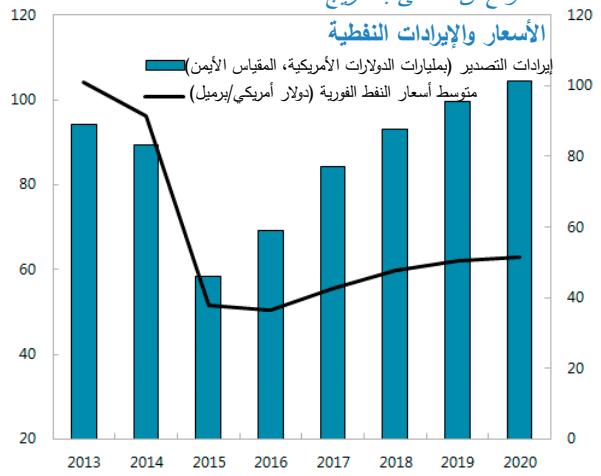

ميزان المدفوعات شهد تراجعا مما أدى إلى السحب من احتياطيات النقد الأجنبي، لكنه من المتوقع أن يكتسب قوة بالتزامن مع إيرادات النفط.

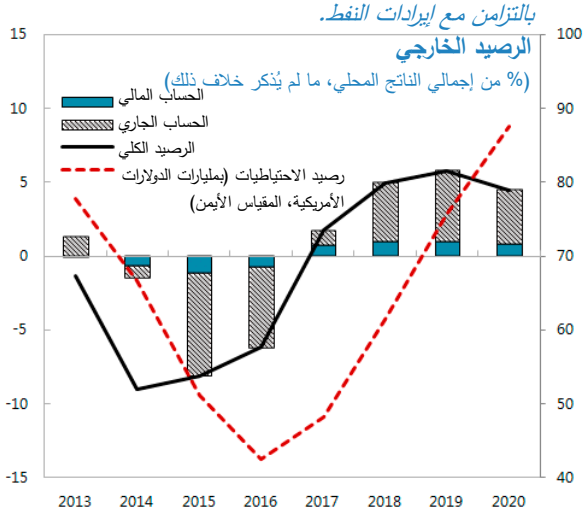

قامت السلطات، كرد فعل لهبوط إيرادات النفط، بتنفيذ عملية ضبط كبيرة لأوضاع المالية العامة ينطوي معظمها على تخفيض الاستثمارات غير النفطية وفي السلع والخدمات.

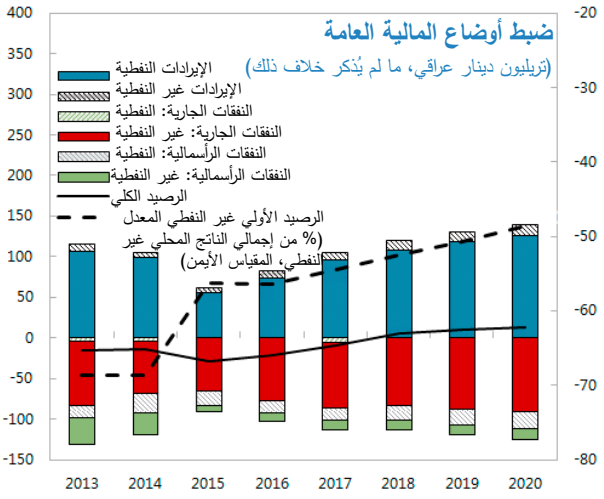

مُعظم عجز الموازنة يُموَّل من التمويل النقدي غير المباشر مما يؤدي إلى ارتفاع حاد ولكنه مؤقت في الدين العام.

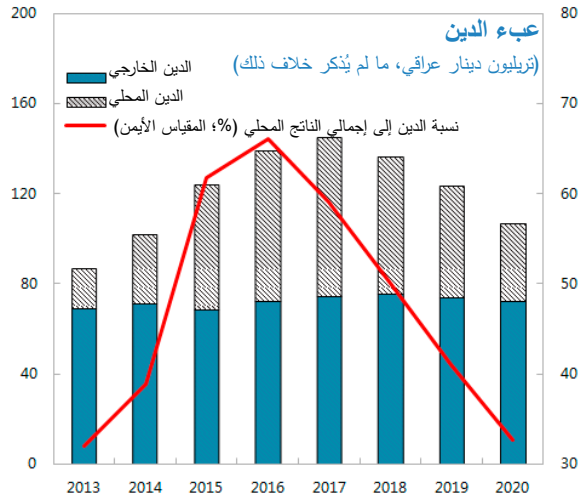

المصادر: السلطات العراقية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

باء– آخر التطورات الاقتصادية

5– لا يزال إنتاج النفط، من المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، مستمرا بصورة جيدة. فقد ارتفع الإنتاج على مدى الأحد عشر شهرا الأولى من عام 2015 بنسبة 14% وارتفعت الصادرات النفطية بنسبة 23% على أساس سنوي مقارن. وتسارعت وتيرة صادرات نفط الشمال تماشيا مع اتفاقية تقاسم عائدات النفط بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان حتى شهر يونيو، حينما قامت حكومة إقليم كردستان، نظرا لعدم رضاها عن حجم التحويلات من الحكومة الاتحادية، بتخفيض توريداتها النفطية إلى مؤسسة تسويق النفط الحكومية (سومو) تخفيضا شديدا وزيادة مبيعاتها المستقلة لتمويل نفقاتها.[2] وفي شهر نوفمبر، ارتفع إنتاج النفط والصادرات النفطية إلى مستويات قياسية غير مسبوقة بلغت 4.2 و4 ملايين برميل يوميا على التوالي. وبلغت صادرات الحكومة الاتحادية 3.4 مليون برميل يوميا وصادرات حكومة إقليم كردستان 0.6 مليون برميل يوميا.

6– وهبط النشاط غير النفطي في أنحاء البلاد غير المحتلة من تنظيم "داعش" بنسبة 8% على أساس سنوي مقارن خلال النصف الأول من عام 2015. وكان الهبوط كبيرا بصفة خاصة في قطاعات الإنشاءات (–64%)، والصناعات التحويلية (–20%) وخدمات الأعمال (–57%). ولا تتوافر لدى الحكومة معلومات عن النشاط الاقتصادي في الأراضي الواقعة تحت سيطرة تنظيم "داعش."

7– وفي نهاية أكتوبر 2015 انخفض التضخم في أسعار المستهلك على أساس سنوي مقارن إلى 1.6%، ولكنه من المرجح أن يكون مقدرا بأقل من قيمته لأن نطاق تغطيته يستبعد المناطق التي يحتلها تنظيم "داعش."

8– وظلت النقود بمعناها الواسع ثابتة في نهاية يونيو على أساس سنوي مقارن بينما انكمش الاحتياطي النقدي بنسبة 13% في نهاية سبتمبر 2015 انعكاسا على الأرجح لانخفاض الإنفاق الحكومي وضعف النشاط الاقتصادي غير النفطي.

9– وسجل ميزان المدفوعات عجزا أثناء العشرة أشهر الأولى من العام تم تمويله باستخدام احتياطيات النقد الأجنبي. وبلغ إجمالي إحتياطيات النقد الأجنبي للبنك المركزي العراقي 59 مليار دولار (10 أشهر من الواردات من السلع والخدمات) في نهاية أكتوبر مقابل 67 مليار دولار (13 شهرا من أشهر الواردات من السلع والخدمات) في نهاية 2014.

[2] تنص الاتفاقية بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية على أن إيرادات النفط الذي تستخرجه حكومة إقليم كردستان تؤول إلى الحكومة الاتحادية التي تُحَوِّل بدورها إلى حكومة إقليم كردستان ما يعادل 17% من مجموعة فرعية من مجموع النفقات.

10- وتراجع الفرق بين السعر الرسمي وسعر سوق النقد الأجنبي الموازية إلى حولي نقطتين مئويتين منذ أغسطس بعد أن كان قد وصل إلى 16 نقطة مئوية في يونيو، وذلك نتيجة لإلغاء الالتزام بسداد مدفوعات الرسوم الجمركية وضريبة الدخل عند شراء النقد الأجنبي.

11- وضُغِطت النفقات العامة نتيجة لضيق أوضاع التمويل (الجداول من 2-4). وخلال الثمانية أشهر الأولى من السنة، كان مجموع الإنفاق أقل بنحو 30% من مساره المفترض في الموازنة العامة. وتحملت الاستثمارات النفطية وغير النفطية على حد سواء وطأة ضبط أوضاع المالية العامة أثناء الثمانية أشهر الأولى من السنة ولكن السلطات سددت جميع المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية التي بلغت 3.5 مليار دولار وتوصلت إلى اتفاق معها حول مستوى الاستثمارات النفطية في 2015 و2016 والذي سيزيد إنتاج النفط. ونتج عن ذلك عجز بلغ 11 تريليون دينار عراقي (5% من إجمالي الناتج المحلي) تم تمويل معظمه عن طريق إصدار أذون خزانة اكتتب فيها مصرفا الرشيد والرافدين المملوكان للدولة، وأُعيد تمويل 4 تريليون دينار عراقي منها من خلال نافذة الخصم لدى البنك المركزي العراقي. وتم كذلك تمويل العجز من خلال تراكم متأخرات محلية تشير التقديرات إلى بلوغها 5 تريليون دينار عراقي (2.5% من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية إبريل 2015، وقرض بمبلغ 1.2 مليار دولار في ظل "أداة التمويل السريع" اعتمده المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 29 يوليو 2015.[3]

12- وقررت الحكومة تأجيل طرح سندات "يوروبوند." وفي سياق الإعداد لإصدار سندات يوروبوند للمساعدة على تمويل العجز الكبير في المالية العامة، حصل العراق على تصنيف سيادي بلغ B- وفقا لشركة "فيتش للتصنيف الائتماني" (Fitch Ratings). وفي ضوء عدم إبداء المستثمرين أي رغبة في الاستثمار في سندات يوروبوند المقترحة خلال عرض ترويجي أُقيم في لندن ونيويورك في شهر سبتمبر وارتفاع سعر الفائدة المطلوب (11.5%)، قررت الحكومة تأجيل طرح سندات بقيمة ملياري دولار كما كان مزمعا في 2015.

جيم- الآفاق المستقبلية

13- على الرغم من استمرار تراجع أسعار النفط العالمية، تحسنت آفاق المالية العامة وميزان المدفوعات منذ آخر تقييم أُجري في إطار مشاورات المادة الرابعة بفضل ضبط أوضاع المالية العامة بدرجة أكبر من المتوقعة (الفقرة 11، جدول النص 1 والجداول من 1-7). ومن شأن ارتفاع إنتاج النفط بمقدار 10% من إجمالي الناتج المحلي أن يسمح بنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.5% في 2015، برغم استمرار تراجع النشاط غير النفطي نتيجة لانخفاض الإنفاق الرأسمالي (الفقرتان 5 و10 والجدول 1).[4] وفي عام 2016، يُتوقع ارتداد نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 11% بفضل الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط بنسبة 20%،[5] برغم ثبات إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وتشير التوقعات إلى أن هبوط أسعار

[3] راجع التقرير القُطري رقم 15/235 الصادر عن صندوق النقد الدولي .

[4] في 2015، عُدِّل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ورُفِع من 0.5% إلى 1.5% في ضوء الحصيلة الفعلية للاقتصاد غير النفطي خلال نصف العام (- 8% على أساس سنوي مقارن مقابل -11% عن السنة ككل في آخر تقرير لخبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة).

[5] يرجع أحد أسباب هذا الارتفاع في معدل نمو إنتاج النفط في 2016 إلى إدراج إنتاج حكومة إقليم كردستان ضمن إنتاج النفط خلال ستة أشهر وحسب في 2015 وإدراجه على مدى اثني عشر شهرا في 2016. وبافتراض ثبات الإنتاج النفطي لحكومة إقليم كردستان في 2015، فإن نمو إنتاج

النفط منذ منتصف 2014 سيؤدي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري من 1% من إجمالي الناتج المحلي إلى 7% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 و6% من إجمالي الناتج المحلي في 2016 (الجدول 5). وفي ظل استهلاك الدين، وسداد المتأخرات، وخروج التدفقات الرأسمالية الخاصة، قد يبلغ العجز الكلي في ميزان المدفوعات 8% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 و6% من إجمالي الناتج المحلي في 2016، وسينطوي تمويله على سحب مبالغ كبيرة من احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية. وسوف تتراجع تغطية الاحتياطيات من 13 شهرا من أشهر الواردات من السلع والخدمات في 2014 إلى 7 أشهر في 2016. كذلك يتسبب هبوط أسعار النفط في تدهور مركز المالية العامة تدهورا حادا مع ارتفاع عجز الموازنة من 6% من إجمالي الناتج المحلي في 2014 إلى 15% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 و10% من إجمالي الناتج المحلي في 2016 (على أن يتم تنفيذ التدابير الواردة مناقشتها أدناه)، وارتفاع مجموع الدين العام من 39% من إجمالي الناتج المحلي في 2014 إلى 66% من إجمالي الناتج المحلي في 2016. ويُتوقع تحسن الآفاق على المدى المتوسط مع استمرار اتساع إنتاج النفط، وتعافي أسعار النفط إلى حد ما، وإحراز تقدم نحو استعادة الأراضي الواقعة تحت سيطرة تنظيم "داعش،" مما يسمح بإعادة بناء احتياطات النقد الأجنبي لتغطي حوالي 10 أشهر من الواردات من السلع والخدمات بحلول عام 2020.

جدول النص1– العراق: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2013–2020

	2013	2014	2015		2016		2017	2018	2019	2020
		تقديرات	توقعات [1/]	البرنامج	توقعات [1/]	البرنامج	توقعات			
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	6.6	2.1–	0.5	1.5	7.6	10.6	7.2	7.2	7.1	7.1
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (%)	10.2	8.8–	11.2–	8.0–	2.0	0.0	3.0	4.0	5.0	5.0
التضخم (نهاية الفترة، على أساس سنوي مقارَن)	3.1	1.6	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)	3.0	3.1	3.4	3.4	3.8	4.1	4.5	4.9	5.3	5.7
صادرات النفط (مليون برميل يوميا)	2.4	2.5	3.1	2.9	3.3	3.6	3.8	4.0	4.2	4.4
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	5.8–	5.6–	18.4–	14.5–	10.3–	10.2–	3.7–	1.9	3.4	4.2
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	68.7–	60.0–	68.6–	52.1–	61.8–	56.3–	54.5–	52.6–	50.7–	48.5
مجموع دين الحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)	31.9	38.9	70.0	61.7	74.0	66.0	59.1	50.0	41.1	32.7
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	1.4	0.8–	8.6–	7.0–	6.9–	5.5–	1.0	4.0	4.8	3.6
إجمالي الاحتياطيات الدولية (مليار دولار أمريكي)	77.8	66.7	50.4	51.1	41.5	42.5	48.2	61.5	75.6	87.5
إجمالي الاحتياطيات الدولية (بأشهر الواردات من السلع والخدمات)	10.8	12.9	6.9	8.4	5.5	6.8	6.9	8.3	9.3	9.8

[1/] التقرير القُطري رقم 15/235 الصادر عن صندوق النقد الدولي، بعنوان "العراق: تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع".

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

النفط سينخفض إلى 16% في 2016. وكان مستوى إنتاج النفط البالغ 4.1 مليون برميل يوميا وفقا للبرنامج في 2016 قد تحقق بالفعل في نوفمبر 2015 (الفقرة 5).

السياسات الاقتصادية لمعالجة الأزمة

ألف– تنفيذ ضبط كبير لأوضاع المالية العامة

14– من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، قامت الحكومة بتنفيذ عملية ضبط كبيرة لأوضاع المالية العامة لكي يتماشى الإنفاق مع الموارد المتاحة في 2015 و2016 (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 21؛ وجدول النص 2 والجداول من 2–4). ويقتضي ذلك: (1) تحقيق خفض كبير في الرصيد الأولي غير النفطي[6] (الأهداف الكمية، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 1) بنحو 12% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (24 تريليون دينار عراقي، أو 20 مليار دولار) على امتداد الفترة من 2013–2016،[7] و(2) تحقيق زيادة كبيرة في التمويل الوارد من مصادر محلية في معظمه والوارد كذلك من مصادر خارجية على المدى القصير والذي سيظل متسقا مع القدرة على الاستمرار في تحمل الدين على المدى المتوسط. ومن أجل تقليل تأثير ضبط أوضاع المالية العامة على السكان إلى أدنى حد، ستقوم الحكومة بحماية الإنفاق الاجتماعي، أي الإنفاق على الصحة والتعليم، والتحويلات التي تدعم شبكة الأمان الاجتماعية ومساعدة النازحين داخليا واللاجئين (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، والأهداف الكمية، الجدولان 1 و3). ويجري حاليا ضبط أوضاع المالية العامة كرد فعل للقيود على النقدية مما يجعل الرصيد الأولي غير النفطي في مستوى أقرب إلى الاتساق مع مستوى الإنفاق العام القابل للاستمرار في ظل فرضية الدخل الدائم.[8]

[6] يُعَرَّف رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي بأنه الفرق بين الإيرادات غير النفطية والنفقات الأولية غير النفطية، أي ما عدا مدفوعات الفائدة، راجع مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة 7.

[7] 2013 هي السنة المرجعية الملائمة لقياس ضبط أوضاع المالية العامة نظرا لأنها آخر سنوات إدراج إيرادات ونفقات حكومة إقليم كردستان بصورة كاملة في جداول المالية العامة: فلم يُدرج في 2014 سوى شهرين من أشهر إيرادات ونفقات حكومة إقليم كردستان ولم يُدرج في 2015 سوى ستة أشهر نتيجة لأوجه الخلافات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية حول الاتفاقية المبرمة بينهما بشأن تقاسم عائدات النفط. وبدءا من عام 2016، يفترض البرنامج استئناف تنفيذ اتفاقية تقاسم عائدات النفط بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان (الفقرة 5) وتُدرج في جداول المالية العامة إيرادات ونفقات حكومة إقليم كردستان بشكل كامل.

[8] في ظل فرضية الدخل الدائم، ينبغي أن تعمل السلطات العراقية على ألا يتجاوز عجز الرصيد الأولي غير النفطي 42% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لكي تتراكم مدخرات يمكن استخدام عائداتها المالية في تمويل مستوى ثابت من النفقات العامة بعد نضوب الموارد النفطية.

جدول النص 2 – موجز حسابات المالية العامة لدى الحكومة المركزية، 2013–2018

(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

	2013	2014	2015			2016		تعديل	2017	2018
		تقديرات	توقعات [1]	أغسطس [2]	البرنامج	توقعات [1]	البرنامج		توقعات	
	(أ)						(ب)	(ب) – (أ)		
الإيرادات والمنح	79.3	74.8	65.0	32.9	46.6	74.3	60.0	19.3–	72.4	76.9
الإيرادات النفطية	72.6	70.6	57.2	29.3	41.7	66.3	53.5	19.1–	65.8	70.0
الإيرادات غير النفطية	6.6	4.2	7.7	3.5	4.9	8.0	6.5	0.2–	6.7	6.9
النفقات	90.2	85.3	94.3	40.8	68.6	92.0	75.8	14.4–	78.7	73.5
النفقات الجارية	57.5	49.4	59.9	30.7	49.6	58.2	56.9	0.6–	59.6	54.5
الأجور ومعاشات التقاعد	28.2	28.9	32.4	21.6	34.7	31.2	37.4	9.1	36.3	34.9
السلع والخدمات	11.2	6.6	8.9	2.3	4.1	8.5	5.9	5.3–	5.8	6.2
التحويلات	13.8	10.0	17.1	6.1	9.5	12.2	11.4	2.3–	11.1	10.7
مدفوعات الفائدة	0.7	0.5	1.6	0.8	1.3	2.3	2.1	1.4	2.6	2.7
تعويضات الحرب (التي تُسدد للكويت)	3.6	3.5	0.0	0.0	0.0	4.0	0.0	3.6–	3.8	0.0
النفقات الاستثمارية	32.7	35.9	34.4	10.1	19.0	33.7	18.9	13.8–	19.2	19.1
المرتبطة بالنفط	10.5	17.1	16.4	3.3	10.4	15.9	10.8	0.3	11.2	11.4
غير المرتبطة بالنفط	22.2	18.9	18.0	6.8	8.6	17.8	8.1	14.1–	8.0	7.7
الرصيد (شاملا المنح)	10.9–	10.4–	29.3–	8.0–	22.0–	17.7–	15.8–		6.3–	3.4
التمويل	11.8	9.8	29.3	8.0	22.0	17.7	15.8		6.3	3.4–
التمويل الخارجي	8.7	1.0	4.3–	3.3–	3.0–	1.7	1.3		1.5	1.1
التمويل المحلي	3.1	8.8	21.7	11.3	25.0	1.7	14.4		4.8	4.5–
فجوة التمويل	0.0	0.0	12.0	0.0	0.0	14.4	0.0		0.0	0.0
<u>بنود للتذكرة:</u>										
النفقات الأولية غير النفطية [3]	75.4	64.2	76.2	36.7	57.0	69.8	62.8	12.6–	61.1	59.5
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي [4]	68.7–	60.0–	68.6–	33.2–	52.1–	61.8–	56.3–	12.4	54.5–	52.6–
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدَّل [5]	68.7–	68.6–			56.2–		56.3–	56.3–	54.5–	52.6–
الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)	31.9	38.9	70.0		61.7	74.0	66.0	34.1	59.1	50.0
إجمالي الاحتياطيات الدولية (بمليارات الدولارات الأمريكية)	77.8	66.7	50.4		51.1	41.5	42.5	35.3–	48.2	61.5

1/ التقرير القُطري رقم 15/235 الصادر عن صندوق النقد الدولي، بعنوان "العراق: تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع".

2/ التنفيذ الفعلي للموازنة خلال الفترة من يناير – أغسطس.

3/ يُستبعد من مجموع النفقات مدفوعات الفائدة، والإنفاق المرتبط بالنفط وتعويضات الحرب التي تُسدد للكويت.

4/ الفرق بين الإيرادات غير النفطية والنفقات الأولية غير النفطية.

5/ معدلا ليعكس تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و2015. وقد اقتصرت التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين و6 أشهر، على التوالي.

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

15- ويتحقق ضبط أوضاع المالية العامة في معظمه من خلال تخفيض الإنفاق على الاستثمارات غير النفطية والسلع والخدمات (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرات من 22-26). وتُخَفَّض الاستثمارات غير النفطية وفقا للبرنامج بنسبة 14% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي على امتداد الفترة من 2013-2016، أو أعلى قليلا من نسبة تخفيض الرصيد الأولي غير النفطي والبالغة 12% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ووفقا لآخر تقارير "مراجعة الإنفاق العام" التي يعدها البنك الدولي، تتسم كفاءة الاستثمار العام في القطاع غير النفطي بالتدني نتيجة للضعف الشديد في الإدارة المالية العامة.[9] وسيجري كذلك تخفيض الإنفاق على السلع والخدمات وعلى التحويلات بمقادير كبيرة تبلغ 5% و2%، على التوالي، من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ووافقت الكويت على تأجيل الدفعة الأخيرة من تعويضات الحرب وتبلغ 4.6 مليار دولار (4% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) من 2015 إلى 2017 مما سيساعد كذلك على تنفيذ عملية ضبط أوضاع المالية العامة المقررة في البرنامج. ولا يُتوقع الحصول على أي مساهمة في ضبط أوضاع المالية العامة من الإيرادات غير النفطية التي ستتكمش قليلا وفقا للبرنامج (بنسبة 0.2% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) على امتداد الفترة من 2013-2016، انعكاسا لفقدان السيطرة أو إغلاق بعض مكاتب الضرائب والجمارك في الأراضي التي يحتلها تنظيم "داعش" (الفقرة 2) وهبوط النشاط الاقتصادي غير النفطي (الفقرتان 6 و13)، برغم زيادة الضرائب على الأجور في 2016، التي ستؤدي إلى زيادة في الإيرادات مقدراها تريليون دينار عراقي من خلال تقليص شريحة الأجور المُعفاة من الضرائب. ولا يؤثر ضبط أوضاع المالية العامة وفقا للبرنامج على الأجور ومعاشات التقاعد التي ستسجل زيادة كبيرة (بنسبة 9% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي على امتداد الفترة من 2013-2016) يُعزى أحد مبرراتها إلى ارتفاع فاتورة أجور موظفي الأمن لمحاربة تنظيم "داعش" وكذلك إلى تفاقم فاتورة الأجور الحكومية الضخمة بالفعل، وهي أحد جوانب الضعف الرئيسية في المالية العامة للعراق.[10]

16- برغم ضبط أوضاع المالية العامة، ستظل الحكومة تواجه عجزا كبيرا في الموازنة في عامي 2015 و2016 سيُمَوَّل معظمه من خلال تمويل نقدي غير مباشر وما يرتبط به من سحب من احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرات من 22-26). ويُتوقع ارتفاع عجز المالية العامة من 6% من إجمالي الناتج المحلي في 2014 إلى 15% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 و10% من إجمالي الناتج المحلي في 2016، برغم التخفيض الكبير للإنفاق في مواجهة القيود على التمويل. وسيتم تمويل جزء من العجز في 2015 عن طريق تراكم المتأخرات المحلية، وكان من المفترض أن يصل حجمها إلى المبلغ المحدد في نهاية إبريل (2.5% من إجمالي الناتج المحلي، الفقرة 11) ولكن الصورة الكاملة ستتضح بشكل أكبر في فبراير 2016 متى استُكمِلت عملية فحص تُجرى في الوقت الحاضر (الفقرة 22). والسلطات ملتزمة بالحيلولة دون تراكم متأخرات في المرحلة القادمة، وسداد المتأخرات التي تراكمت بالفعل على مدار السنوات القليلة القادمة بما يتماشى مع قدرتها على التمويل وبعد إجراء التدقيق. وسيجري كذلك تمويل العجز في موازنة 2015 عن

[9] تقرير مجموعة البنك الدولي بعنوان "Republic of Iraq: Public Expenditure Review, Toward More Efficient Spending for Better Service Delivery, 2014".

[10] يشير تقرير البنك الدولي "مراجعة الإنفاق العام" المُشار إليه (الشكل البياني 2-6، صفحة 25)، إلى أن فاتورة الأجور الحكومية في العراق (% من إجمالي الناتج المحلي) أعلى بمقدار ثلاثة أضعاف من مستوياتها في تركيا ومصر والكويت.

طريق إصدار أذون الخزانة، وستقوم البنوك التجارية بإعادة تمويل حوالي نصفها من خلال نافذة الخصم لدى البنك المركزي العراقي. وسوف يتألف التمويل الخارجي في 2015 من القرض من صندوق النقد الدولي في ظل "أداة التمويل السريع" (الفقرة 11)، و"قرض السياسة التمويلية للتنمية" من البنك الدولي (1.2 مليار دولار) يُصرف في ديسمبر 2015 وقروض للمشروعات من البنك الدولي (19 مليون دولار)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (307 مليون دولار)، وإيطاليا (40 مليون دولار). ولا يُتوقع حدوث فجوة تمويلية في عام 2016 في ظل السياسات التي تخطط لها السلطات، ويُتوقع تمويل معظم العجز عن طريق التمويل من البنوك المحلية، وسيُعاد تمويل نصفه مرة أخرى من خلال نافذة الخصم في البنك المركزي العراقي نظرا للقيود على السيولة في البنوك. وفي عام 2016، يُتوخى كذلك سحب بعض الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي وإصدار سندات موجهة للجمهور العام بما فيه العراقيين في الشتات. ويُتوقع بلوغ المبالغ المنصرفة من القروض المخصصة للمشروعات 1.1 مليار دولار. ومن المزمع طرح سندات يوروبوند بمبلغ ملياري دولار خلال النصف الثاني من العام. وسوف تتوقف الحكومة عن استخدام المتأخرات في تمويل الإنفاق في 2016 (حد أقصى صفري للمتأخرات الخارجية، هدف مستمر، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 1؛ وتدابير مسح المتأخرات المحلية وتدقيقها وسدادها في الفقرة 23). وسيؤدي التمويل المحلي، الذي يتألف نصفه من تمويل نقدي غير مباشر، إلى ارتفاع حاد في الدين العام ويسهم في سحب مقدار كبير من احتياطيات النقد الأجنبي لتمويل واردات الحكومة.

17- واستنادا إلى المعلومات الحالية عن المتأخرات المحلية، يُتوخى تنفيذ الجزء الأكبر من عملية تصحيح أوضاع المالية العامة في عام 2015، بناء على التصحيح الذي طُبِّق بالفعل أثناء الثمانية أشهر الأولى من السنة (الفقرة 11). وعند التصحيح لمراعاة معاملة على أساس المساواة مع حكومة إقليم كردستان (الفقرة 14، الحاشية 4)، سوف ينخفض الرصيد الأولي غير النفطي من مستوى عجز يبلغ 69% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في 2013 و2014، إلى معدل عجز يبلغ 56% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في 2015 و2016. ويستند هذا المسار في تصحيح أوضاع المالية العامة إلى مستوى الإنفاق الممول عن طريق تراكم المتأخرات المحلية المتوقعة حتى الآن في 2015، أي 5 تريليون دينار عراقي (الفقرة 15، 4% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي). وعندما يجري تحديد المستوى الحقيقي للإنفاق الممول عن طريق المتأخرات (الفقرة 23)، قد يتبين أن تصحيح أوضاع المالية العامة في 2015 كان أقل من التقديرات الحالية، وسيتعين بالتالي أن يكون التصحيح في 2016 أكبر من المتوخى في الوقت الحاضر من أجل تحقيق هدف العجز الاسمي الذي تم الاتفاق عليه.

18- وأجرت الحكومة في 2 ديسمبر 2015 تعديلات في مشروع موازنة 2016 الذي أرسلته إلى مجلس النواب في شهر أكتوبر لكي يتماشى مع إطار المالية العامة المتفق عليه بموجب البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق، ومن ثم استيفاء الإجراء المسبق اللازم للحصول على موافقة الإدارة العليا (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 2). وتماشيا مع الاتفاق المشروط بالرجوع إلى الجهات العليا المختصة والذي تم التوصل إليه مع خبراء الصندوق في شهر نوفمبر، يقترب مستوى الإنفاق في الموازنة المعدلة من مستواه في مشروع الموازنة المبدئي ولكن هيكل التمويل يختلف اختلافا شديدا مع انخفاض التمويل الخارجي المتوقع في مشروع الموازنة المعدلة إلى مستوى أقل بكثير.

باء- إدارة الضغوط الخارجية

19- ستواصل الحكومة تطبيق نظام ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 18). ويوفر نظام الربط ركيزة اسمية رئيسية في بيئة تكتنفها درجة كبيرة من عدم اليقين بينما يفضي الصراع مع تنظيم "داعش" إلى إضعاف القدرات على مستوى السياسات. ولا يُحبذ استيعاب الصدمات الخارجية عن طريق زيادة مرونة سعر الصرف — مقابل تصحيح أوضاع المالية العامة. فإجراء تخفيض طفيف في قيمة العملة لن يغير كثيرا الحاجة إلى تصحيح أوضاع المالية العامة[11] ولكنه يسبب مخاطر تقويض الثقة في نظام سعر الصرف بالعراق والركيزة الاسمية التي يوفرها. ومن شأن إجراء تخفيض كبير في قيمة العملة أن يساعد على تصحيح أوضاع المالية العامة — على أن تتمكن الحكومة من مقاومة الضغوط اللاحقة لرفع الأجور ومخصصات الموازنة الأخرى — ولكنه يسبب مخاطر تفاقم التوترات الاجتماعية الصعبة بالفعل ويمكن أن يدفع نحو ارتفاع حاد في التضخم نظرا لاستيراد معظم الاحتياجات الغذائية والبنود الاستهلاكية. علاوة على ذلك، لن يكون لتخفيض قيمة العملة تأثير يُذكر على الصادرات التي تكاد تقتصر على النفط والمنتجات المرتبطة بالنفط حصريا.

20- سوف تلغي الحكومة بالتدريج قيود الصرف المتبقية وممارسات تعدد أسعار الصرف بهدف القضاء على تشوهات أسعار الصرف (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 19). وهذا التحرك نحو قبول الالتزامات المنصوص عليها في المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي سيرسل إشارة إيجابية لمجتمع المستثمرين بأن العراق ملتزم بالحفاظ على نظام صرف بلا قيود وبلا ممارسات صرف متعددة تتعلق بالمعاملات الدولية الجارية ومن شأنه أن يساعد بالتالي على توفير مناخ موات للأعمال. وكخطوة أولى، ستقوم الحكومة بنهاية فبراير 2016 بتعديل قانون الاستثمار، أو إصدار لائحة تنفيذية توضيحية، لإلغاء الحد الأقصى المفروض على تحويل عائدات الاستثمار الذي يُنشئ قيدا على الصرف، على نحو ما أوصت به بعثة مساعدة فنية أوفدها صندوق النقد الدولي مؤخرا.

21- وسوف تنفذ الحكومة إصلاحات تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 20). وسوف يؤدي ذلك إلى تحسين اندماج النظام المالي المحلي في الاقتصاد العالمي وتخفيض تكاليف المعاملات، وتحسين الحوكمة، وتقليص حجم القطاع غير الرسمي. وكخطوة أولى، سوف تضع الحكومة وتعتمد، بنهاية فبراير 2016، مسودة لائحة لإنشاء آلية تكفل الامتثال مع المعايير الدولية ذات الصلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

[11] سيؤدي تخفيض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة 10% إلى تحسن الرصيد الأولي غير النفطي بنحو 2% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، بافتراض عدم تصحيح النفقات المقومة بالدينار العراقي بما فيها الأجور ومعاشات التقاعد. ونظرا لمحتوى الواردات الكبير في الاستهلاك فسوف يصل ذلك فعليا إلى تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد بما يقرب من 5% بالقيمة الحقيقية.

جيم – تعزيز الإدارة المالية العامة

22- **أدى ضعف إطار الإدارة المالية العامة إلى عدم انضباط المالية العامة وتخصيص الموارد النفطية بناء على الاعتبارات السياسية بشكل مفرط.** وقدم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مساعدة فنية تتعلق بالجوانب الرئيسية للإدارة المالية العامة، ولكن التقدم الذي تحقق حتى الآن ظل بطيئا للغاية. وأبدت السلطات اهتماما كبيرا بالبدء في إعداد الموازنة على أساس البرامج (أي المبنية على النتائج)، ولكن هذا الأمر يبدو سابقا لأوانه في ضوء تعدد أوجه الضعف الأساسية التي تشوب الإدارة المالية العامة والتي لا يزال يتعين تسويتها.

23- **ومن أجل تعزيز انضباط المالية العامة، سوف تطبق الحكومة التدابير الرئيسية على المدى القصير والتي ستُبنى عليها إصلاحات أكثر طموحا في وقت لاحق** (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 27):

- *يعتمد وزير المالية مشروعا جديدا لقانون الإدارة المالية تماشيا مع التعليقات التي أبداها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي* حول مشروع القانون الأخير الذي رُفِع إلى مجلس الشورى (مجلس الدولة، القاعدة المعيارية الهيكلية في المراجعة الثانية؛ مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 2).

- *تُجري وزارة المالية ووزارة التخطيط مسحا للمتأخرات المحلية وتدققها وتسددها.* وكخطوة أولى، سوف تستكمل وزارة التخطيط، بنهاية فبراير 2016، مسحا لمتأخرات الإنفاق الاستثماري المحلية والتي كانت متراكمة لدى جميع الوزارات في نهاية سبتمبر 2015 (القاعدة المعيارية الهيكلية، الجدول 2) وتستكمل وزارة المالية مسحا، أيضا بنهاية فبراير، لمتأخرات النفقات الجارية التي كانت متراكمة لدى نفس الوحدات في نهاية سبتمبر. فضلا على ذلك، سوف تستكملان مسوحا للمتأخرات المحلية التي كانت متراكمة في نهاية ديسمبر 2015 بحلول نهاية مارس 2016 وللمتأخرات التي كانت متراكمة في نهاية مارس 2016 بنهاية مايو 2016، ويُجرى المسح الأخير للتأكد من عدم تحمل متأخرات في 2016. وعلى أساس كل مسح من هذا المسوح، ستعد الحكومة خططا لسداد هذه المتأخرات بانتظام، وهو ما سيتضمن تدقيقا مستقلا لهذه المتأخرات وتضع جدول سداد يتماشى مع قدرتها على التمويل. وفي نهاية إبريل 2015، حددت الحكومة حجم المتأخرات المحلية التي بلغت 7.3 تريليون دينار عراقي، منها 5 تريليون دينار عراقي تراكمت في 2015 (الفقرة 11). وسوف يتحقق ديوان الرقابة المالية من صحة المعلومات عن هذه المتأخرات بنهاية فبراير 2016. وحتى الآن، يرصد البرنامج مخصصات لسداد المتأخرات المحددة بالفعل على مدى الثلاث سنوات القادمة.

- *تتخذ وزارة المالية والبنك المركزي العراقي خطوات للتحرك نحو تطبيق "حساب الخزانة الواحد".* وكخطوة أولى، سوف يعدان، بنهاية فبراير 2016، قائمة بجميع الحسابات المصرفية التي تخضع لمراقبة وزارة المالية وكل وحدات الإنفاق ووحدات الإنفاق الفرعية في الحكومة الاتحادية، لدى البنك المركزي العراقي، والمصارف المملوكة للدولة والمصارف التجارية (القاعدة المعيارية الهيكلية؛ مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 2).

- *تصمم وزارة المالية نظاما لمراقبة الالتزامات وتطبقه على تنفيذ الموازنة* استنادا إلى خطة مالية شاملة لتنفيذ الموزانة، بدعم من المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي.

- *تصمم وزارة المالية نظاما متكاملا لمعلومات الإدارة المالية (IFMIS) وتنفذه* بمساعدة من البنك الدولي. وكخطوة أولى، تعتمد الوزارة، بنهاية إبريل 2016، خارطة طريق تنص على تفاصيل المتطلبات الوظيفية الأساسية للنظام.

- *تطبق وزارة التخطيط عملية إصلاح "إدارة الاستثمار العام"* بمساعدة من البنك الدولي. وتُنشئ، بنهاية إبريل 2016 وحدة مركزية لإدارة الاستثمار العام تفحص المشروعات بناء على دراسات جدوى وتؤسس "مصرف المشروعات المتكامل" وتديره.

- *تواصل هيئة النزاهة العامة تطبيق الإجراءات القائمة لإقرار الأصول لدى كبار المسؤولين من أجل تحسين الحوكمة وتعزيز جهود مكافحة الفساد.* وسوف تواصل نشر أسماء أولئك الذين ينكصون عن تقديم إقراراتهم السنوية.

دال– مراقبة المخاطر المالية

24– **تتسبب الأزمة في زيادة المخاطر السيادية التي تتعرض لها المصارف المملوكة للدولة، التي تهيمن على القطاع المصرفي،** (الجدول 8). ويعاني أكبر مصرفان مملوكان للدولة، وهما الرشيد والرافدين، اللذان يساهمان بنسبة 80% من أصول القطاع المصرفي، من نقص شديد في رأس المال[12] والسيولة بعد سنوات من ممارسة العمليات شبه المالية العامة. ومن خلال الحصول على بعض الائتمان المؤقت من البنك المركزي العراقي (الفقرة 16) وزيادة الودائع تماشيا مع ما شوهِد حتى الآن في 2015، سوف يتوافر للمصارف قدر كاف من السيولة لتمويل عجز الموازنة في 2015–2016 (الجدولان 6–7) وستحصل على عائد كبير[13] يسهم في ربحيتها. ومع هذا، فقد أخذت المخاطر السيادية التي تتعرض لها تتزايد كما أخذ مستوى جودة الائتمان الذي تمنحه للاقتصاد يتدهور من جراء انكماش إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (الجدول 8).

25– **سوف يطبق البنك المركزي العراقي ووزارة المالية تدابير إصلاحية تهدف إلى تعزيز استقرار القطاع المصرفي** (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرتان 28–29). وسوف تُعَيِّن وزارة المالية، بنهاية فبراير 2016، مدققين دوليين لتدقيق آخر الكشوف المالية لمصرف الرشيد ومصرف الرافدين وفقا للمعايير الدولية (القاعدة المعيارية الهيكلية؛ ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 2). وبناء على نتائج عمليات التدقيق المذكورة، سوف تعد خطة لإعادة هيكلة هذين

[12] رأس مال كل من مصرف الرشيد ومصرف الرافدين يساوي، على التوالي، نصف وخُمس الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي البالغ 250 مليار دينار عراقي (214 مليون دولار).

[13] تحقق أذون الخزانة سعر فائدة سنوي حقيقي يصل إلى 4% تقريبا.

المصرفين. وسوف يقوم البنك المركزي العراقي بإجراء تغيرات تنظيمية تهدف إلى تعزيز المعايير الاحترازية وتنفيذ أعمال الرقابة المصرفية، بدعم من مستشارين خارجيين ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي.

طرق تنفيذ البرنامج والمخاطر

26- **سوف يخضع البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق لمراجعات ربع سنوية** (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 30). وسوف يحدد أهدافا كمية ربع سنوية للرصيد الأولي غير النفطي، ورصيد صافي الأصول المحلية للبنك المركزي العراقي، واحتياطيات النقد الأجنبي الرسمية، والإنفاق الاجتماعي، وينص على عدم وجود متأخرات خارجية جديدة، بدءا من ديسمبر 2015 (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 1) وبضع قواعد معيارية هيكلية (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 2). وسوف تتوافر أدوات لتعديل أهداف رصيد صافي الأصول المحلية للبنك المركزي العراقي واحتياطيات النقد الأجنبي الرسمية تسمح بقدر أعلى/أقل من التمويل النقدي غير المباشر واستخدام الاحتياطيات إذا كان التمويل الأجنبي أقل/أعلى من المقرر في البرنامج، مع وضع حد أقصى غير متماثل للتمويل النقدي الإضافي من أجل حماية احتياطيات النقد الأجنبي (مذكرة التفاهم الفنية، الفقرات من 13-16). وسوف يُعَدَّل هدف الرصيد الأولي غير النفطي في ديسمبر 2015 عندما يصبح المستوى الحقيقي للإنفاق الممول عن طريق المتأخرات المحلية في 2015 معلوما (الفقرة 23، مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة 12). وسوف يظل مجموع الدين العام على مسار قابل للاستمرار في ظل أهداف الرصيد الأولي غير النفطي ورصيد صافي الأصول المحلية للبنك المركزي العراقي، وهما المصدر الرئيسي للتمويل المحلي للموازنة العامة. وسوف تحدد كل مراجعة للبرنامج بضع قواعد معيارية هيكلية في المجالات الضرورية لنجاح البرنامج. وتعتزم السلطات البرهنة على حسن الأداء في ظل البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق من أجل التحرك نحو عقد اتفاق بشأن التمويل الذي يمكن الحصول عليه من الصندوق.

27- **وتكتنف البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق مخاطر عديدة، يمكنها إذا ما تحققت أن تفضي إلى تفاقم التحديات على مستوى السياسات.** فتصاعد الصراع مع تنظيم "داعش" وتدهور الوضع الأمني في جنوب البلاد يمكن أن يضعف النمو، والموارد العامة وميزان المدفوعات. وفي حالة استمرار انخفاض أسعار النفط أو حدوث نقص في التمويل المتوقع أو في إنتاج النفط، سوف يقتضي الأمر زيادة التمويل النقدي غير المباشر والسحب من احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية. وقد لا تُستأنف الاتفاقية بين حكومة إقليم كردستان والسلطات العراقية (الفقرة 5) برغم أن ذلك، في ظل أسعار النفط الحالية، سيكون له تأثير إيجابي على الموازنة نظرا لأن إيرادات النفط من حكومة إقليم كردستان (3.4 تريليون دينار عراقي في 2016) أقل من التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان (12.3 تريليون دينار عراقي في 2016). وكان الضعف يشوب أداء السلطات بموجب "اتفاق الاستعداد الائتماني" الأخير في ظل أوضاع اقتصادية وسياسية وأمنية مواتية بشكل أكبر وكذلك في سياق الإجراءات المسبقة لعملية الشراء الأخيرة بموجب "أداة التمويل السريع." وفي ضوء الوضع الأمني بالغ الصعوبة في الأراضي التي يحتلها تنظيم "داعش،" والتوترات مع حكومة إقليم كردستان الناجمة عن مبيعات النفط المستقلة، والتوترات الاجتماعية في بقية أنحاء البلاد، قد تواجه السلطات مصاعب في كسب التأييد السياسي اللازم لتنفيذ عملية ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات

المتوخاة في ظل البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق. ومن أجل إدارة هذه المخاطر، حث خبراء الصندوق السلطات على النظر بواقعية في العناصر الممكنة لتصحيح أوضاع المالية العامة وكذلك حجمها نظرا للقيود التي تواجهها حاليا على التمويل، وعلى ألا تلتزم إلا بالإصلاحات الهيكلية التي تكون على ثقة من تنفيذها، نظرا لأن الأداء الجيد في ظل هذا البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق سيكون ضروريا للتوصل إلى اتفاق حول التمويل الذي يمكن الحصول عليه من الصندوق.

28- قد يقتضي استمرار انخفاض أسعار النفط منذ شهر نوفمبر تعديل البرنامج وقت إجراء المراجعة الأولى. فمنذ انتهاء المناقشات مع السلطات حول البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق في 10 نوفمبر 2015، تراجعت أسعار النفط وخفَّض خبراء صندوق النقد الدولي توقعاتهم لأسعار النفط بنسبة 7% في 2016 وبنسبة 13% في 2017 مقارنة بالمستويات المتوقعة في البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق. وفي ظل هذا الانخفاض في أسعار النفط، الذي لا يعكسه السيناريو الأساسي لخبراء الصندوق، سوف تُخَفَّض الإيرادات والصادرات النفطية للحكومة بقيمة 5 تريليون دينار عراقي في 2016 وبقيمة 12 تريليون دينار عراقي في 2017 مقارنة بالإطار الاقتصادي الكلي في البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق. ووقت مناقشة المراجعة الأولى المقررة في مارس 2016، سوف يناقش خبراء الصندوق والسلطات طريقة تعديل الإطار الاقتصادي الكلي والأهداف الكمية في ضوء آفاق أسعار النفط مؤخرا وانعكاساتها على المركز الخارجي ومركز المالية العامة والتمويل.

تقييم خبراء الصندوق

29- يواجه العراق صدمة مزدوجة من جراء هجمات تنظيم "داعش" والهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية. فلا يزال الصراع المسلح الدائر مع تنظيم "داعش" يفرض ضغوطا على موارد البلاد ويتسبب في ظهور موجات جديدة من النازحين داخليا. وأدى هبوط أسعار النفط إلى حدوث أزمة حادة في ميزان المدفوعات والمالية العامة.

30- وبرغم هذه الصدمات، لا يزال الاقتصاد يحقق نموا بفضل زيادة إنتاج النفط. وتشير التوقعات إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.5% في 2015 و10.6% في 2016 بفضل استمرار الارتفاع في إنتاج النفط.

31- وتتسم السياسات التي وضعتها السلطات للتعامل مع هذه الصدمات بأنها ملائمة بوجه عام. وفي مجال المالية العامة، تعالج السلطات مشكلة هبوط الإيرادات، الذي سينعكس مساره على المدى المتوسط مع اتساع إنتاج النفط وتراجع حدة الهجمات، من خلال مزيج من التمويل وتدابير تصحيح أوضاع المالية العامة، يتمثل معظمها لسوء الحظ في تخفيض النفقات الرأسمالية. وفي المجال الخارجي، تواصل السلطات تطبيق نظام الربط بالدولار الأمريكي بصورة ملائمة، الذي يوفر ركيزة مهمة للاقتصاد. ومستوى الاحتياطيات الدولية ملائم ويمكنه استيعاب التراجع المتوقع في إيرادات الصادرات النفطية إذا أُجريت عملية تصحيح أوضاع المالية العامة في ظل البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق، وتعافت أسعار النفط إلى حد ما على المدى المتوسط، واستمر الارتفاع في إنتاج النفط.

32- **لكن المخاطر جسيمة.** وتنبع المخاطر الرئيسية من مواجهة مزيد من صدمات أسواق النفط، وامتداد الصراع مع تنظيم "داعش"، والتوترات السياسية وضعف تنفيذ السياسات. ومن أجل تخفيف حدة هذه المخاطر، صممت السلطات عملية خفيفة قدر الإمكان لتصحيح أوضاع المالية العامة في ظل القيود على التمويل والتدابير الهيكلية الحالية حيث إنها على ثقة من قدرتها على تنفيذها في الأجل القصير في ظل البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق. ويوصي خبراء الصندوق بتوخي الدقة في تنفيذ هذه السياسات والتدابير من أجل البرهنة على الأداء السليم، الذي ستنشأ الحاجة إليه للتحول إلى اتفاق بشأن التمويل الذي يمكن الحصول عليه من الصندوق.

33- **ويتسم الحجم المتوخى لتصحيح أوضاع المالية العامة في 2015-2016 بأنه ملائم لمعالجة الضغوط الناجمة عن انخفاض إيرادات النفط وارتفاع الإنفاق على الاحتياجات الإنسانية والأمنية ولكن يتعين تحسين العناصر المكونة للنفقات بمرور الوقت.** فتصحيح أوضاع المالية العامة كرد فعل لهبوط أسعار النفط يجعل الرصيد الأولي غير النفطي أقرب إلى المستوى الذي سيكفل الحفاظ على مستوى ثابت من الإنفاق العام عند نضوب موارد النفط. ولكن عناصر عملية تصحيح أوضاع المالية العامة لا تزال بعيدة عن الوضع المثالي نظرا لأن معظم التصحيح ينبع من الإنفاق الرأسمالي وليس من بنود جارية. وعلى المدى المتوسط، يتعين أن تقوم السلطات بتخفيض النفقات الجارية، بما فيها فاتورة الأجور الضخمة، من أجل إتاحة المجال لزيادة الإنفاق الاستثماري الذي يحقق النمو غير النفطي. ويتعين حماية الاستثمار النفطي نظرا لأنه عنصر أساسي في توليد الإيرادات النفطية اللازمة لتمويل معظم الإنفاق العام.

34- **ومن الضروري في هذه الآونة إتاحة قدر من التمويل غير المباشر من البنك المركزي للحكومة.** ونظرا لعدم توافر مصادر أخرى للتمويل بصورة فورية، فإن اللجوء للاقتراض غير المباشر من البنك المركزي، وفق حدود واضحة، هو مسألة حتمية. ولسوء الحظ، تراكمت المتأخرات المحلية لتمويل موازنة 2015، ويجدر الترحيب بالتزام السلطات بالحيلولة دون تكرار ذلك.

35- **وينبغي إخضاع الإدارة المالية العامة لإصلاح شامل من أجل تحسين جودة الإنفاق وسيطرة السلطات على تنفيذ الموازنة.** ومن أجل تحقيق هذا الهدف، من الضروري أن تتخذ السلطات خطوات لتنفيذ قانون يكفل سلامة الإدارة المالية العامة، ومراقبة الالتزامات، وتطبيق حساب الخزانة الواحد، ووضع نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية، وإصلاحات إدارة الاستثمار العام، وإقرارات كبار المسؤولين الخاصة بأصولهم.

36- **ويتعين تعزيز الرقابة المصرفية من أجل مراقبة واحتواء الضرر الذي نجم عن الأزمة ولحق بالجهاز المصرفي.** ومن الخطوات الأولى التي يتحتم اتخاذها تدقيق الكشوف المالية لمصرفي الرشيد والرافدين المملوكين للدولة وفقا للمعايير الدولية.

37- **ويجدر الترحيب بالخطوات المتخذة نحو إلغاء القيود على الصرف وتنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال وتمول الإرهاب.** وسوف يؤدي ذلك إلى تحسين اندماج النظام المالي المحلي في الاقتصاد العالمي.

38- **ويعتقد خبراء الصندوق أن السياسات الموضحة في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية كفيلة بتلبية الاحتياجات الحالية والملحة في ميزان المدفوعات والموازنة العامة والناجمة عن هجمات تنظيم "داعش" وانهيار أسعار النفط.**

الجدول 1- العراق: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2013-2020

(الحصة: 1188.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة/ 0.5% من المجموع)

(السكان: 34.3 مليون نسمة؛ 2014)

(معدل الفقر: 23%؛ 2014)

(الصادرات الرئيسية: النفط الخام)

	2013	2014	2015		2016		2017	2018	2019	2020
		تقديرات	توقعات[1]	البرنامج	توقعات[1]	البرنامج			توقعات	
النمو الاقتصادي والأسعار										
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)	6.6	2.1-	0.5	1.5	7.6	10.6	7.2	7.2	7.1	7.1
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (التغير %)	10.2	8.8-	11.2-	8.0-	2.0	0.0	3.0	4.0	5.0	5.0
مُخَفِّض إجمالي الناتج المحلي (التغير %)	0.1	1.8-	22.4-	24.1-	5.1	5.3-	8.4	4.0	2.7	1.6
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)	6957	6520	4960	4900	5470	4942	5602	6086	6528	6922
إجمالي الناتج المحلي (تريليون دينار عراقي)	271.1	260.6	203.4	200.9	230.0	210.3	244.6	272.5	299.9	326.2
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (تريليون دينار عراقي)	145.5	139.5	127.6	132.2	134.1	136.1	144.4	154.7	167.3	181.0
إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات)	232.5	223.5	174.4	172.3	197.3	178.3	207.3	231.0	254.1	276.4
إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)/2	3.0	3.1	3.4	3.4	3.8	4.1	4.5	4.9	5.3	5.7
صادرات النفط (مليون برميل يوميا)/3	2.4	2.5	3.1	2.9	3.3	3.6	3.8	4.0	4.2	4.4
أسعار تصدير النفط العراقي (دولار للبرميل)	102.9	97.0	54.7	50.1	62.0	45.0	55.4	59.8	62.2	63.0
تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ المتوسط)	1.9	2.2	2.1	1.9	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
				(% من إجمالي الناتج المحلي)						
الحسابات القومية										
إجمالي الاستثمار المحلي	27.0	26.3	29.8	21.2	27.3	20.7	19.0	18.2	17.8	17.6
منه: العام	17.6	19.2	21.6	12.5	19.7	12.2	11.3	10.8	10.6	10.5
إجمالي الاستهلاك المحلي	69.4	72.8	78.5	85.6	77.1	84.6	77.7	77.7	77.3	78.8
منه: العام	21.2	19.0	25.9	25.6	23.1	28.0	24.8	23.3	22.3	21.5
إجمالي المدخرات القومية	28.3	25.6	21.3	14.2	20.4	15.2	20.0	22.2	22.6	21.2
منه: العام	11.5	13.9	3.4	1.9-	9.6	2.1	7.8	13.0	14.5	15.0
رصيد الادخار - الاستثمار	1.4	0.8-	8.6-	7.0-	6.9-	5.5-	1.0	4.0	4.8	3.6
				(% من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
الموارد العامة										
الإيرادات الحكومية والمنح	42.6	40.1	40.8	30.7	43.3	38.8	42.8	43.7	43.3	42.6
الإيرادات النفطية الحكومية	39.0	37.8	35.9	27.4	38.7	34.6	38.8	39.7	39.4	38.5
الإيرادات غير النفطية الحكومية	3.6	2.3	4.8	3.2	4.6	4.2	3.9	3.9	4.0	4.1
النفقات، *منها*:	48.4	45.6	59.2	45.1	53.6	49.0	46.5	41.7	39.9	38.4
النفقات الجارية	30.9	26.4	37.6	32.7	33.9	36.8	35.2	30.9	29.3	27.9
النفقات الرأسمالية	17.6	19.2	21.6	12.5	19.7	12.2	11.3	10.8	10.6	10.5
رصيد المالية العامة الكلي (شاملا المنح)	5.8-	5.6-	18.4-	14.5-	10.3-	10.2-	3.7-	1.9	3.4	4.2

رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	68.7-	60.0-	68.6-	52.1-	61.8-	56.3-	54.5-	52.6-	50.7-	48.5-
بنود للتذكرة:										
صندوق تنمية العراق/حساب وزارة المالية بالدولار الأمريكي (بمليارات الدولارات)/4	6.3	0.7	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
مجموع الدين الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي)/5	31.9	38.9	70.0	61.7	74.0	66.0	59.1	50.0	41.1	32.7
مجموع الدين الحكومي (بمليارات الدولارات)/5	74.3	87.0	122.1	106.3	145.9	117.7	122.6	115.6	104.3	90.4
الدين الحكومي الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)	25.5	27.3	37.0	34.1	35.5	34.3	30.4	27.7	24.6	22.1
الدين الحكومي الخارجي (بمليارات الدولارات)	59.2	61.0	64.5	58.8	69.9	61.1	62.9	63.9	62.4	61.1
(%؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
المؤشرات النقدية										
نمو الاحتياطي النقدي	12.6	9.6-	1.0-	0.1	6.5-	2.1	7.6	11.4	7.4	7.6
نمو النقود بمعناها الواسع	15.9	3.6	17.5	9.7	8.7	11.6	16.8	14.5	11.4	10.4
سعر الفائدة الأساسي (نهاية الفترة)	6.0	6.0	…	…	…	…	…	…	…	…
(% من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
القطاع الخارجي										
الحساب الجاري	1.4	0.8-	8.6-	7.0-	6.9-	5.5-	1.0	4.0	4.8	3.6
الميزان التجاري	9.7	7.4	1.3-	2.1-	2.6	1.5	9.2	9.5	10.4	9.0
صادرات السلع	38.6	37.6	35.6	27.0	38.3	33.3	37.3	38.2	37.8	37.0
واردات السلع	29.0-	30.2-	36.9-	29.0-	35.8-	31.8-	28.1-	28.6-	27.4-	27.9-
الرصيد الخارجي الكلي	1.3-	9.0-	13.6-	8.1-	7.9-	6.2-	1.8	5.0	5.8	4.5
إجمالي الاحتياطيات (بمليارات الدولارات)/6	77.8	66.7	50.4	51.1	41.5	42.5	48.2	61.5	75.6	87.5
بعدد شهور الواردات من السلع والخدمات	10.8	12.9	6.9	8.4	5.5	6.8	6.9	8.3	9.3	9.8
سعر الصرف (دينار لكل دولار أمريكي؛ متوسط الفترة)	1166	1166	…	…	…	…	…	…	…	…
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %؛ نهاية الفترة)/7	6.5	4.6	…	…	…	…	…	…	…	…

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القُطري رقم 15/235 الصادر عن صندوق النقد الدولي، بعنوان "العراق: تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع".

2/ لا يعكس إنتاج حكومة إقليم كردستان خلال عامي 2013 و2014.

3/ يعكس صادرات حكومة إقليم كردستان عن طريق شركة تسويق النفط (سومو).

4/ يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي في حساب بالدولار الأمريكي (أرصدة بالدولار الأمريكي من الإيرادات النفطية) في شهر مايو/أيار 2014.

5/ يشمل المتأخرات.

6/ بدءا من عام 2014 يشمل أرصدة الحساب بالدولار الأمريكي من الإيرادات النفطية.

7/ الأرقام الموجبة تعني ارتفاع السعر.

الجدول 2- العراق: حسابات المالية العامة لدى الحكومة المركزية، 2013-2020

(تريليون دينار عراقي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	2013	2014	2015			2016		2017	2018	2019	2020
		تقديرات	توقعات[1]	أغسطس[2]	البرنامج	توقعات[1]	البرنامج		توقعات		
الإيرادات والمنح	115.4	104.4	82.9	43.4	61.6	99.6	81.7	104.6	119.0	129.9	138.9
الإيرادات	115.4	104.4	82.9	43.4	61.6	99.6	81.7	104.6	119.0	129.9	138.9
النفطية	105.7	98.5	73.0	38.8	55.1	88.9	72.8	95.0	108.3	118.1	125.7
غير النفطية	9.7	5.9	9.9	4.7	6.5	10.7	8.8	9.7	10.7	11.9	13.2
المنح	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النفقات	131.2	119.0	120.3	54.0	90.7	123.3	103.1	113.7	113.8	119.6	125.3
النفقات الجارية	83.7	68.9	76.5	40.6	65.6	78.0	77.4	86.0	84.2	87.9	91.1
الرواتب ومعاشات التقاعد	41.1	40.3	41.3	28.5	45.9	41.8	50.9	52.4	54.0	55.6	57.3
الرواتب	32.5	31.8	32.6	22.0	34.4	33.0	39.1	40.3	41.5	42.8	44.1
معاشات التقاعد	8.6	8.4	8.7	6.5	11.5	8.8	11.8	12.1	12.5	12.8	13.2
السلع والخدمات	16.3	9.1	11.4	3.0	5.4	11.4	8.1	8.3	9.6	11.4	12.7
التحويلات	20.0	13.9	21.8	8.0	12.6	16.4	15.6	16.0	16.5	17.0	17.5
شبكة الأمان الاجتماعي (بما في ذلك نظام التوزيع العام)	7.6	7.6	8.0	3.5	6.6	8.0	7.6	7.8	8.1	8.3	8.6
التحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة 3/	1.9	1.5	1.5	1.6	2.4	1.5	2.4	2.5	2.6	2.6	2.7
تحويلات أخرى	10.5	4.8	12.4	3.0	3.5	7.0	5.6	5.7	5.9	6.1	6.3
مدفوعات الفائدة	1.0	0.7	2.0	1.1	1.7	3.1	2.9	3.8	4.1	3.9	3.6
تعويضات الحرب 4/	5.2	4.9	0.0	0.0	0.0	5.4	0.0	5.4	0.0	0.0	0.0
نفقات الاستثمار	47.6	50.1	43.9	13.4	25.1	45.2	25.7	27.7	29.5	31.7	34.1
نفقات الاستثمار غير المرتبطة بالنفط	32.3	26.3	22.9	9.0	11.4	24.0	11.0	11.5	11.9	12.7	13.5
نفقات الاستثمار المرتبطة بالنفط	15.3	23.8	21.0	4.4	13.7	21.3	14.7	16.2	17.6	19.1	20.6
الرصيد (بما في ذلك المنح)	15.8-	14.6-	37.4-	10.5-	29.1-	23.7-	21.4-	9.1-	5.2	10.3	13.7
الرصيد (ما عدا المنح)	15.9-	14.6-	37.4-	10.5-	29.1-	23.7-	21.4-	9.1-	5.2	10.3	13.7
التفاوت الإحصائي	1.3-	0.9	...	...	...	...	...	...	...	...	...
التمويل	17.2	13.6	37.4	10.5	29.1	23.7	21.4	9.1	5.2-	10.3-	13.7-
التمويل الخارجي	12.7	1.4	5.5-	4.4-	3.9-	2.2	1.8	2.2	1.8	1.6-	1.8-
الأصول المقتناة بالخارج	13.8	0.1-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تمويل المشاريع	0.0	0.0	0.0	0.5	0.4	0.5	0.9	0.8	0.5	0.3	0.1
البنك الدولي (دعم الموازنة، أخرى)	0.0	0.0	1.7	0.0	1.4	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البنوك الوطنية الإقليمية والأجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0
القروض المضمونة من هيئات ائتمان التصدير	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سندات يوروبوند	0.0	0.0	2.3	0.0	0.0	2.3	2.4	2.4	2.4	0.0	0.0

استهلاك الديون	-1.1	-2.6	-1.7	-0.8	-1.7	-1.2	-2.1	-1.0	-1.1	-1.9
المتأخرات	0.0	4.1	7.9-	4.1-	4.1-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التمويل المحلي	4.5	12.2	27.7	15.0	33.0	2.2	19.7	6.9	7.0-	8.7-
المخصصات من حقوق السحب الخاصة	0.0	0.0	1.7	0.5	0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صندوق النقد الدولي (أداة التمويل السريع)	0.0	0.0	1.4	1.4	1.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
القروض من المصارف التجارية	4.6	5.7	1.5	0.8	5.3	0.0	6.4	2.5	2.6	2.6
أذون الخزانة والسندات	0.1-	5.0	26.2	8.0	21.3	3.0	17.1	7.6	6.5-	10.7-
منها مشتريات البنك المركزي العراقي	0.0	0.0	19.0	4.0	15.2	0.0	7.0	4.0	0.0	0.0
المتأخرات	0.0	2.3	2.3-	5.0	5.0	0.0	2.4-	2.4-	2.4-	0.0
استهلاك الديون	0.0	0.8-	0.8-	0.9-	0.9-	0.8-	1.4-	0.7-	0.7-	0.6-
فجوة التمويل:			15.3	0.0	0.0	19.2	0.0	…	…	…
بنود للتذكرة:										
النفقات المرتبطة بالأمن (معدات ورواتب الجيش والشرطة)	16.4	16.6	19.0		15.6	19.2	17.9	18.4	19.1	19.8
النفقات الأولية غير النفطية	109.7	89.6	97.3	48.5	75.3	93.5	85.5	88.3	92.0	96.7
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي	100.0-	83.7-	87.5-	43.8-	68.8-	82.9-	76.7-	78.6-	81.3-	84.8-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل 5/	100.0-	95.7-	74.3-		74.3-	82.9-	76.7-	78.6-	81.3-	84.8-
إجمالي الدين العام	86.6	101.4	142.4		124.0	170.1	138.9	144.6	136.4	123.1
صندوق تنمية العراق (باستثناء حسابات الضمان المجمدة للمعدات العسكرية)/6	7.3	…	…		…	…	…	…	…	…
حساب وزارة المالية بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي (مقوم بالدينار العراقي)/6	…	0.8	1.2	5.5	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2
متوسط سعر تصدير النفط العراقي (دولار/برميل)	102.9	97.0	54.7		50.1	62.0	45.0	55.4	59.8	62.2
مجموع تمويل البنك المركزي العراقي لعجز الموازنة	0.0	0.0	34.2	4.0	15.2	19.2	7.0	4.0	0.0	0.0

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القُطري رقم 15/235 الصادر عن صندوق النقد الدولي، بعنوان "العراق: تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع".

2/ التنفيذ الفعلي للموازنة خلال الفترة من يناير – أغسطس.

3/ بالنسبة للفترة 2012–2014، تشمل التحويلات الخارجة عن الموازنة للمؤسسات المملوكة للدولة المموّلة من مصرف الرافدين.

4/ 5% من صادرات النفط وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب المستحقة لدولة الكويت حتى 2016.

5/ معدلا ليعكس تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و2015. وقد اقتصرت التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين و6 أشهر، على التوالي.

6/ يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى حساب بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي (أرصدة بالدولار الأمريكي من الإيرادات النفطية في مايو/أيار 2014.

الجدول 3- العراق: حسابات المالية العامة لدى الحكومة المركزية، 2013-2020

(% من إجمالي الناتج المحلي)

	2013	2014	2015			2016		2017	2018	2019	2020
		تقديرات	توقعات[1]	أغسطس2/	البرنامج	توقعات[1]	البرنامج	توقعات			
الإيرادات والمنح	42.6	40.1	40.8	21.6	30.7	43.3	38.8	42.8	43.7	43.3	42.6
الإيرادات	42.6	40.1	40.8	21.6	30.7	43.3	38.8	42.8	43.7	43.3	42.6
النفطية	39.0	37.8	35.9	19.3	27.4	38.7	34.6	38.8	39.7	39.4	38.5
غير النفطية	3.6	2.3	4.8	2.3	3.2	4.6	4.2	3.9	3.9	4.0	4.1
المنح	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النفقات	48.4	45.6	59.2	26.9	45.1	53.6	49.0	46.5	41.7	39.9	38.4
النفقات الجارية	30.9	26.4	37.6	20.2	32.7	33.9	36.8	35.2	30.9	29.3	27.9
الرواتب ومعاشات التقاعد	15.2	15.5	20.3	14.2	22.9	18.2	24.2	21.4	19.8	18.5	17.6
الرواتب	12.0	12.2	16.0	10.9	17.1	14.3	18.6	16.5	15.2	14.3	13.5
معاشات التقاعد	3.2	3.2	4.3	3.2	5.7	3.8	5.6	5.0	4.6	4.3	4.1
السلع والخدمات	6.0	3.5	5.6	1.5	2.7	5.0	3.8	3.4	3.5	3.8	3.9
التحويلات	7.4	5.3	10.7	4.0	6.2	7.1	7.4	6.6	6.1	5.7	5.4
شبكة الأمان الاجتماعية	2.8	2.9	3.9	1.7	3.3	3.5	3.6	3.2	3.0	2.8	2.6
التحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة3/	0.7	0.6	0.7	0.8	1.2	0.6	1.1	1.0	0.9	0.9	0.8
تحويلات أخرى	3.9	1.8	6.1	1.5	1.8	3.0	2.6	2.3	2.2	2.0	1.9
مدفوعات الفائدة	0.4	0.3	1.0	0.5	0.8	1.3	1.4	1.6	1.5	1.3	1.1
تعويضات الحرب 4/	1.9	1.9	0.0	0.0	0.0	2.3	0.0	2.2	0.0	0.0	0.0
نفقات الاستثمار	17.6	19.2	21.6	6.7	12.5	19.7	12.2	11.3	10.8	10.6	10.5
نفقات الاستثمار غير المرتبطة بالنفط	11.9	10.1	11.3	4.5	5.7	10.4	5.2	4.7	4.4	4.2	4.1
نفقات الاستثمار المرتبطة بالنفط	5.6	9.1	10.3	2.2	6.8	9.2	7.0	6.6	6.5	6.4	6.3
الرصيد (بما في ذلك المنح)	5.8-	5.6-	18.4-	5.2-	14.5-	10.3-	10.2-	3.7-	1.9	3.4	4.2
الرصيد (ما عدا المنح)	5.9-	5.6-	18.4-	5.2-	14.5-	10.3-	10.2-	3.7-	1.9	3.4	4.2
التفاوت الإحصائي	0.5-	0.4	...	0.0	...	...	...	...	...	...	...
فجوة التمويل											
التمويل	6.3	5.2	18.4	5.2	14.5	10.3	10.2	3.7	1.9-	3.4-	4.2-
التمويل الخارجي	4.7	0.5	2.7-	2.2-	2.0-	1.0	0.8	0.9	0.6	0.5-	0.5-
الأصول المقتناة بالخارج	5.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تمويل المشاريع	0.0	0.0	0.0	0.2	0.2	0.2	0.4	0.3	0.2	0.1	0.0
البنك الدولي (دعم الموازنة، أخرى)	0.0	0.0	0.9	0.0	0.7	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البنوك الوطنية الإقليمية والأجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0
توريق القروض بإيرادات النفط المستقبلية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سندات يوروبوند	0.0	0.0	1.1	0.0	0.0	1.0	1.1	1.0	0.9	0.0	0.0
استهلاك الديون	0.4-	1.0-	0.8-	0.4-	0.8-	0.5-	1.0-	0.4-	0.4-	0.6-	0.6-

المتأخرات	0.0	1.6	3.9-	2.0-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التمويل المحلي	1.7	4.7	13.6	7.4	16.4	1.0	9.3	2.8	2.6-	2.9-	3.6-
المخصصات من حقوق السحب الخاصة	0.0	0.0	0.8	0.3	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صندوق النقد الدولي (أداة التمويل السريع)			0.7		0.7	0.0	0.0				
القروض من المصارف التجارية	1.7	2.2	0.7	0.4	2.7	0.0	3.1	1.0	0.9	0.9	0.8
أذون الخزانة	0.0	1.9	12.9	4.0	10.6	1.3	8.1	3.1	2.4-	3.6-	4.3-
منها مشتريات البنك المركزي العراقي	0.0	0.0	9.3	2.0	7.6	0.0	3.3	1.6	0.0	0.0	0.0
المتأخرات	0.0	0.9	1.1-	2.5	2.5	0.0	1.2-	1.0-	0.9-	0.0	0.0
استهلاك الديون	0.0	0.3-	0.4-	0.5-	0.5-	0.3-	0.7-	0.3-	0.2-	0.2-	0.2-
فجوة التمويل:	0.0	0.0	7.5	0.0	0.0	8.4	0.0	...	...	...	...
بنود للتذكرة:											
النفقات المرتبطة بالأمن (معدات ورواتب الجيش والشرطة)	6.0	6.4	9.4		7.8	8.3	8.5	7.5	7.0	6.6	6.3
حساب وزارة المالية بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي بعدد شهور الرواتب ومعاشات التقاعد	...	0.2	0.3		0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2
النفقات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	30.9	26.4	37.6		32.7	33.9	36.8	35.2	30.9	29.3	27.9
النفقات الأولية غير النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)	40.5	34.4	47.9	24.2	37.5	40.8	40.7	36.1	33.8	32.2	31.0
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي)	36.9	32.1-	43.0-		34.2-	36.0-	36.5-	32.2	29.8	28.3	26.9-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل (% من إجمالي الناتج المحلي) 5/	36.9	36.7-			37.0-	36.0-	36.5-	32.2	29.8	28.3	26.9-
إجمالي الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)	31.9	38.9	70.0		61.7	74.0	66.0	59.1	50.0	41.1	32.7
مجموع تمويل البنك المركزي العراقي لعجز الموازنة (% من إجمالي الناتج المحلي)	0.0	0.0	16.9		7.6	8.4	3.3	1.6	0.0	0.0	0.0

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القُطري رقم 15/235 الصادر عن صندوق النقد الدولي، بعنوان "العراق: تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع".

2/ التنفيذ الفعلي للموازنة خلال الفترة من يناير – أغسطس.

3/ بالنسبة للفترة 2012–2014، تشمل التحويلات الخارجة عن الموازنة للمؤسسات المملوكة للدولة المموَّلة من مصرف الرافدين.

4/ محسوبة على أساس 5% من صادرات النفط وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب المستحقة لدولة الكويت حتى 2016.

5/ معدلا ليعكس تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و2015. وقد اقتصرت التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين و6 أشهر، على التوالي.

الجدول 4– العراق: حسابات المالية العامة لدى الحكومة المركزية، 2013–2020

(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

	2013	2014	2015			2016		2017	2018	2019	2020
		تقديرات	توقعات[1]	أغسطس 2/	البرنامج	توقعات[1]	البرنامج	توقعات			
الإيرادات والمنح	79.3	74.8	65.0	32.9	46.6	74.3	60.0	72.4	76.9	77.7	76.8
الإيرادات	79.3	74.8	65.0	32.9	46.6	74.3	60.0	72.4	76.9	77.7	76.8
النفطية	72.6	70.6	57.2	29.3	41.7	66.3	53.5	65.8	70.0	70.6	69.5
غير النفطية	6.6	4.2	7.7	3.5	4.9	8.0	6.5	6.7	6.9	7.1	7.3
المنح	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النفقات	90.2	85.3	94.3	40.8	68.6	92.0	75.8	78.7	73.5	71.5	69.2
النفقات الجارية	57.5	49.4	59.9	30.7	49.6	58.2	56.9	59.6	54.5	52.5	50.4
الرواتب ومعاشات التقاعد	28.2	28.9	32.4	21.6	34.7	31.2	37.4	36.3	34.9	33.2	31.7
الرواتب	22.3	22.8	25.5	16.6	26.0	24.6	28.8	27.9	26.8	25.6	24.3
معاشات التقاعد	5.9	6.0	6.8	4.9	8.7	6.6	8.6	8.4	8.1	7.7	7.3
السلع والخدمات	11.2	6.6	8.9	2.3	4.1	8.5	5.9	5.8	6.2	6.8	7.0
التحويلات	13.8	10.0	17.1	6.1	9.5	12.2	11.4	11.1	10.7	10.2	9.7
شبكة الأمان الاجتماعية	5.2	5.4	6.3	2.6	5.0	6.0	5.6	5.4	5.2	5.0	4.7
التحويلات للمؤسسات المملوكة للدولة/3	1.3	1.1	1.2	1.2	1.8	1.1	1.8	1.7	1.7	1.6	1.5
تحويلات أخرى	7.2	3.4	9.7	2.2	2.7	5.2	4.1	4.0	3.8	3.6	3.5
مدفوعات الفائدة	0.7	0.5	1.6	0.8	1.3	2.3	2.1	2.6	2.7	2.3	2.0
تعويضات الحرب/4	3.6	3.5	0.0	0.0	0.0	4.0	0.0	3.8	0.0	0.0	0.0
نفقات الاستثمار	32.7	35.9	34.4	10.1	19.0	33.7	18.9	19.2	19.1	19.0	18.9
نفقات الاستثمار غير المرتبطة بالنفط	22.2	18.9	17.9	6.8	8.6	17.9	8.1	8.0	7.7	7.6	7.5
نفقات الاستثمار المرتبطة بالنفط	10.5	17.1	16.4	3.3	10.4	15.9	10.8	11.2	11.4	11.4	11.4
الرصيد (بما في ذلك المنح)	10.9–	10.4–	29.3–	8.0–	22.0–	17.7–	15.8–	6.3–	3.4	6.2	7.5
الرصيد (ما عدا المنح)	10.9–	10.4–	29.3–	8.0–	22.0–	17.7–	15.8–	6.3–	3.4	6.2	7.5
التفاوت الإحصائي	0.9–	0.7	...	...	...	...	...	...	...	...	...
التمويل	11.8	9.8	29.3	8.0	22.0	17.7	15.8	6.3	3.4–	6.2–	7.5–
التمويل الخارجي	8.7	1.0	4.3–	3.3–	3.0–	1.7	1.3	1.5	1.1	0.9–	1.0–
الأصول المقتناة بالخارج	9.5	0.1–	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تمويل المشاريع	0.0	0.0	0.0	0.4	0.3	0.4	0.7	0.6	0.3	0.2	0.1
البنك الدولي (دعم الموازنة، أخرى)	0.0	0.0	1.4	0.0	1.1	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البنوك الوطنية الإقليمية والأجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0
توريق القروض بإيرادات النفط المستقبلية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سندات يوروبوند	0.0	0.0	1.8	0.0	0.0	1.7	1.7	1.6	1.5	0.0	0.0

استهلاك الديون	0.8-	1.8-	1.3-	0.6-	1.3-	0.9-	0.7-	0.7-	1.1-	1.0-
المتأخرات	0.0	2.9	6.2-	3.1-	3.1-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التمويل المحلي	3.1	8.8	21.7	11.3	25.0	1.7	14.4	4.8	5.2-	6.6-
المخصصات من حقوق السحب الخاصة	0.0	0.0	1.3	0.4	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صندوق النقد الدولي (أداة التمويل السريع)	0.0	0.0	1.1	1.1	1.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
القروض من المصارف التجارية	3.1	4.1	1.2	0.6	4.0	0.0	4.7	1.7	1.6	1.5
أذون الخزانة	0.0	3.6	20.5	6.1	16.2	2.2	12.5	5.2	6.4-	7.7-
منها مشتريات البنك المركزي العراقي	0.0	0.0	14.9	3.1	11.5	0.0	5.1	2.8	0.0	0.0
المتأخرات	0.0	1.7	1.8-	3.8	3.8	0.0	1.8-	1.7-	1.6-	0.0
استهلاك الديون	0.0	0.6-	0.7-	0.7-	0.7-	0.6-	1.0-	0.5-	0.4-	0.3-
فجوة التمويل:	0.0	0.0	12.0	0.0	0.0	14.4	0.0	0.0	0.0	0.0
بنود للتذكرة:										
النفقات المرتبطة بالأمن (معدات ورواتب الجيش والشرطة)	11.2	11.9	14.9		11.8	14.3	13.1	12.8	12.3	11.8	11.3
حساب وزارة المالية باالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي بعدد شهور الرواتب ومعاشات التقاعد	...	0.2	0.3		0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2
النفقات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	57.5	49.4	59.9		49.6	58.2	56.9	59.6	54.5	52.5	50.4
النفقات الأولية غير النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	75.4	64.2	76.2		57.0	69.8	62.8	61.1	59.5	57.8	55.8
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	68.7-	60.0-	68.6-	33.2-	52.1-	61.8-	56.3-	54.5-	52.6-	50.7-	48.5-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) 5/	68.7-	68.6-			56.2-	61.8-	56.3-	54.5-	52.6-	50.7-	48.5-
إجمالي الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	59.5	72.7	111.6		93.8	126.9	102.0	100.1	88.1	73.6	58.9
مجموع تمويل البنك المركزي العراقي لعجز الموازنة (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	0.0	0.0	26.8		11.5	14.4	5.1	2.8	0.0	0.0	0.0
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (تريليون دينار عراقي)	145.5	139.5	127.6		132.2	134.1	136.1	144.4	154.7	167.3	181.0

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القُطري رقم 15/235 الصادر عن صندوق النقد الدولي، بعنوان "العراق: تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع".

2/ التنفيذ الفعلي للموازنة خلال الفترة من يناير – أغسطس.

3/ بالنسبة للفترة 2012–2014، تشمل التحويلات الخارجة عن الموازنة للمؤسسات المملوكة للدولة المموَّلة من مصرف الرافدين.

4/ محسوبة على أساس 5% من صادرات النفط وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب المستحقة لدولة الكويت حتى 2016.

5/ معدلا ليعكس تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و2015. وقد اقتصرت التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين و6 أشهر، على التوالي.

الجدول 5 – العراق: ميزان المدفوعات، 2013 – 2020

(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم خلاف غير ذلك)

	2013	2014	2015		2016		2017	2018	2019	2020
	أولية	تقديرات	توقعات1/	البرنامج	توقعات1/	البرنامج	توقعات			
الميزان التجاري	22.5	16.6	2.3–	3.5–	5.0	2.8	19.1	22.0	26.3	24.9
(% من إجمالي الناتج المحلي)	9.7	7.4	1.3–	2.1–	2.6	1.5	9.2	9.5	10.4	9.0
الصادرات	89.8	84.0	62.1	46.4	75.6	59.4	77.4	88.2	96.0	102.1
النفط الخام/2	89.4	83.5	61.9	46.2	75.3	59.1	77.0	87.8	95.5	101.6
صادرات أخرى	0.4	0.4	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.5	0.6
الواردات	67.3–	67.4–	64.4–	50.0–	70.5–	56.6–	58.2–	66.1–	69.7–	77.2–
واردات القطاع الخاص	39.8–	35.2–	28.4–	28.5–	32.6–	32.9–	34.0–	38.8–	40.6–	44.6–
واردات الحكومة	27.5–	32.2–	36.0–	21.5–	38.0–	23.7–	24.2–	27.3–	29.1–	32.6–
الخدمات، على أساس صاف	13.9–	14.6–	12.3–	8.1–	13.7–	12.2–	12.3–	12.5–	13.8–	14.9–
المقبوضات	3.3	4.1	3.8	3.9	4.0	4.0	4.2	4.7	5.1	5.5
المدفوعات	17.2–	18.7–	16.1–	12.0–	17.6–	16.1–	16.5–	17.3–	19.0–	20.5–
الدخل، على أساس صاف	0.5–	0.6–	0.5–	0.5–	0.4–	0.4–	0.2–	0.2–	0.2–	0.0
التحويلات، على أساس صاف	4.9–	3.2–	0.1	0.1	4.6–	0.0	4.6–	0.0	0.0	0.0
خاصة، على أساس صاف	0.2	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رسمية، على أساس صاف	5.0–	3.3–	0.0	0.0	4.6–	0.0	4.6–	0.0	0.0	0.0
الحساب الجاري	3.2	1.7–	15.0–	12.0–	13.6–	9.8–	2.0	9.3	12.2	10.0
(% من إجمالي الناتج المحلي)	1.4	0.8–	8.6–	7.0–	6.9–	5.5–	1.0	4.0	4.8	3.6
الحساب الرأسمالي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الحساب المالي	0.2–	1.5–	1.9–	1.9–	1.9–	1.3–	1.6	2.2	2.5	2.3
الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة										
(صاف)/3	5.7	4.6	1.0	1.0	2.0	2.0	3.0	4.0	4.5	4.6
أخرى رأسمالية، صاف	5.9–	6.1–	2.5–	2.9–	3.9–	3.3–	1.4–	1.8–	2.0–	2.3–
رسمية، صاف	0.4–	1.7–	0.5–	0.5–	1.0–	0.1–	0.2–	0.5–	0.7–	0.9–
الأصول	2.8–	3.5–	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الخصوم	2.4	1.8	0.5–	0.5–	1.0–	0.1–	0.2–	0.5–	0.7–	0.9–
المبالغ المنصرفة/4	0.4	0.5	0.0	0.4	0.0	0.8	0.7	0.4	0.3	0.1
استهلاك الديون	0.8–	1.4–	0.8–	0.8–	1.0–	0.9–	0.9–	0.9–	1.0–	1.0–

خاصة، صاف	5.6-	4.4-	2.0-	2.4-	3.0-	3.2-	1.2-	1.3-	1.3-	1.4-
السهو والخطأ	6.1-	17.0-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الرصيد الكلي	3.1-	20.2-	16.9-	13.9-	15.5-	11.0-	3.6	11.5	14.7	12.4
(% من إجمالي الناتج المحلي)	1.3-	9.0-	9.7-	8.1-	7.9-	6.2-	1.8	5.0	5.8	4.5
التمويل	3.1	20.2	16.9	13.9	11.4	11.0	3.6-	11.5-	14.7-	12.4-
صندوق تنمية العراق (زيادة -)/5	11.8	5.6	0.1-	0.3-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إجمالي الاحتياطيات الدولية (زيادة -)	8.5-	11.9	16.4	15.9	9.0	8.6	5.6-	13.4-	14.1-	11.9-
ائتمان من الصندوق (صاف)	0.2-	0.8-	0.6	0.7	0.1-	0.1-	0.0	0.2-	0.6-	0.5-
البنك الدولي	...	0.0	1.5	1.2	0.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سندات اليوروبوند	...	0.0	2.0	0.0	2.0	2.0	2.0	2.0	0.0	0.0
البنك الإسلامي للتنمية	...	0.0		0.0		0.5	0.0	0.0	0.0	0.0
بنك قطر الوطني	...	0.0		0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
توريق القروض بإيرادات النفط المستقبلية	...	0.0		0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التغير في المتأخرات (سالب = انخفاض)	...	3.5	3.5-	3.5-		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
فجوة التمويل	...	0.0	0.0	0.0	4.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنود للتذكرة:										
إجمالي الاحتياطيات الدولية (نهاية الفترة)/6	77.8	66.7	50.4	51.1	41.5	42.5	48.2	61.5	75.6	87.5
(بعدد شهور واردات السلع والخدمات)	10.8	12.9	6.9	8.4	5.5	6.8	6.9	8.3	9.3	9.8
إجمالي الناتج المحلي	232.5	223.5	174.4	172.3	197.3	178.3	207.3	231.0	254.1	276.4
منه: إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	124.8	119.6	109.5	113.4	115.0	115.4	122.4	131.1	141.8	153.3

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القُطري رقم 15/235 الصادر عن صندوق النقد الدولي، بعنوان "العراق: تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع".

2/ يعكس صادرات حكومة إقليم كردستان من خلال شركة تسويق النفط العراقية (سومو).

3/ تستبعد عمليات الطرح المزمعة لسندات اليوروبوند في عام 2016، والتي تقيد تحت الفجوة التمويلية.

4/ تستبعد المبالغ المنصرفة المحتملة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عامي 2015 و2016، والتي تقيد تحت الفجوة التمويلية.

5/ يعكس تحويل أرصدة صندوق تنمية العراق من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي في مايو/أيار 2014.

6/ بدءا من 2014 يشمل الأرصدة بالدولار الأمريكي من إيرادات النفط.

الجدول 6- العراق: المسح النقدي، 2013-2016

(بمليارات الدينارات العراقية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	2013	2014	2015		2016	
	ديسمبر	ديسمبر أولية	ديسمبر توقعات 1/	ديسمبر البرنامج	ديسمبر توقعات 1/	ديسمبر البرنامج
صافي الأصول الأجنبية	109239	102457	83052	83828	73473	75291
منها: لدى البنك المركزي العراقي	88544	76563	56899	57675	46507	48325
صافي الأصول المحلية	19860-	9820-	25761	17839	44795	38153
المطالبات المحلية	5150-	258-	36322	30401	55356	50715
صافي المطالبات على الحكومة العامة	27021-	24576-	15477	3217	32825	21671
المطالبات على الحكومة العامة	11856	15892	...	43873	...	58326
ناقصا: الخصوم المستحقة للحكومة العامة	38876-	40468-	...	40656-	...	36656-
المطالبات على القطاعات الأخرى	21871	24318	20844	27184	22531	29044
بنود أخرى على أساس صاف	14710-	9562-	10561-	12562-	10561-	12562-
النقود بمعناها الواسع	89379	92638	108813	101667	118268	113444
العملة خارج المصارف	34995	36071	40289	40743	42566	44706
الودائع القابلة للتحويل	43342	41348	50089	44534	55336	50245
ودائع أخرى	11041	15218	18435	16390	20366	18492
بنود للتذكرة:						
النقود بمعناها الواسع (النمو %)	15.9	3.6	17.5	9.7	8.7	11.6
النقود بمعناها الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	33.0	35.5	53.5	50.6	51.4	53.9
النقود بمعناها الواسع (ن2) - سرعة تداول النقود (بناءً على إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	1.6	1.5	1.2	1.3	1.1	1.2
الائتمان المقدم للاقتصاد (النمو %)	14.7	11.2	14.3-	11.8	8.1	6.8
الائتمان المقدم للاقتصاد (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	15.0	17.4	16.3	20.6	16.8	21.3
نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص	15.5	4.5	2.0-	2.0-	3.0	3.0

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول 7 – العراق: الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي، 2013–2016

(بمليارات الدينارات العراقية، ما لم يُذكر غير ذلك)

	2013	2014	2015		2016	
	ديسمبر	ديسمبر أولية	ديسمبر توقعات 1/	ديسمبر البرنامج	ديسمبر توقعات 1/	ديسمبر البرنامج
صافي الأصول الأجنبية	88544	76563	56899	57675	46507	48325
الأصول الأجنبية	92314	79273	60359	61135	49906	51723
الأصول الاحتياطية الرسمية	90742	77720	58806	59583	48353	50170
الذهب	1902	4038	4361	4361	4710	4710
أخرى	86723	72545	54007	54784	43354	45171
حيازات حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في الصندوق	2117	1136	438	438	289	289
أصول أجنبية أخرى	1572	1553	1553	1553	1553	1553
الخصوم الأجنبية	3771–	2709–	3460–	3460–	3399–	3398–
صافي الأصول المحلية	15265–	10311–	8651	8613	14772	19333
الأصول المحلية	864	600	20874	17079	20994	24198
صافي المطالبات على الحكومة العامة	751	513	20787	16992	20907	24111
القروض المقدمة للحكومة المركزية	2756	2456	3705	3705	3592	3592
حيازات أذون الخزانة المخصومة	صفر	31	19023	15227	19023	22227
مطالبات أخرى	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
ودائع بالعملة المحلية	1895–	1107–	775–	775–	542–	542–
ودائع بالعملة الأجنبية	109–	867–	1166–	1166–	1166–	1166–
أدوات السياسة النقدية/2	10797–	6567–	7880–	4122–	4180–	521–
بنود أخرى صافية	5331–	4343–	4343–	4343–	2043–	4343–
الاحتياطي النقدي	73259	66231	65550	66288	61279	67658
العملة المتداولة	40630	39884	42849	43973	44877	47064
الاحتياطيات المصرفية	32629	26347	22701	22316	16402	20595
خصوم سائلة أخرى	20	22	...	...	...	...
بنود للتذكرة						
الاحتياطي النقدي (النمو السنوي، %)	12.6	9.6–	1.0–	0.1	6.5–	2.1
العملة المتداولة (النمو السنوي، %)	14.4	3.1	7.4	10.3	4.7	7.0
إجمالي أصول الصرف الأجنبي (مليون دولار أمريكي)/3	77823	66655	50434	51100	41469	42517

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

التقرير القُطري رقم 235/15 الصادر عن صندوق النقد الدولي . العراق: مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع.

2/ تمثل أساسا التسهيلات الدائمة لليلة واحدة بالدينار العراقي، وودائع المصارف التجارية بالدولار، وودائع العملة المحلية، وأذون البنك المركزي العراقي.

3/ بدءا من 2014 يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى حساب بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي (أرصدة بالدولار الأمريكي من إيرادات النفط) في مايو/أيار 2014.

الجدول 8– العراق: مؤشرات مصرفية مختارة، 2011–2015					
	2011	2012	2013	2014	مارس 2015
الأصول المصرفية (% من إجمالي الناتج المحلي)	66.2	75.1	77.0	86.9	…
أصول المصارف المملوكة للدولة (% من إجمالي الناتج المحلي)	60.4	68.2	69.3	78.5	…
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	5.4	5.9	6.4	7.0	…
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (النمو السنوي)	34.6	28.2	15.5	4.5	…
نسبة القروض المتعثرة/مجموع القروض					
المملوكة للدولة	1.3	1.0	1.4	1.6	1.5
الخاصة	0.9	0.7	5.3	5.4	6.0
المجموع	2.3	1.8	6.7	6.9	7.6
نسبة القروض المتعثرة (%)					
المملوكة للدولة	41	41	79	78	80
الخاصة	59	59	21	22	20
الودائع % من إجمالي الناتج المحلي	21.1	18.3	20.1	21.7	…
المصدر: البنك المركزي العراقي.					

خطاب النوايا

بغداد، في (...)كانون أول/ ديسمبر 22 2015

السيدة كريستين لاغارد
مدير عام صندوق النقد الدولي
700، الشارع التاسع عشر، نيويورك
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431،
الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة لاغارد،

1) لقد وضعت الهجماتُ الإرهابيةُ، التي شنّتها ما تُسمّى "بالدولة الإسلامية في العراق والشام ("داعش")" العراقَ في خطر كبير. وقد حقّقت القوات الأمنية العراقية تقدّماً جديراً بالملاحظة في قتالها الإرهابيين، بمساعدة من شركائنا الدوليين. وفي حقيقة الأمر، فإنّ تلك القوات العراقية الأمنية قد استعادت جزءاً كبيراً من المناطق التي احتلتها "داعش"، بعد غزوها تلك المناطق. غَيْرَ أنّ الحربَ لا يُتوقّع أن تضع أوزارها قريباً، لا بل إنها سوف تستمرُّ في التأثير على أرواح وحياة العراقيين، وعلى الاقتصاد الوطني على حدٍّ سواء.

2) لقد نتج عن تلك الهجمات الإرهابية إزهاق أرواح الآلاف من الناس، وتسبّبت في حدوث أزَمة إنسانية كبيرة. فقد نزح ما يزيد عن 4 ملايين نسمة من ديارهم في المناطق الشمالية من العراق، منذ حزيران / يونيو 2014، فضلاً عن وجود 250 ألف لاجئ سوري، ما زال العراق يوفّرُ المأوى لهم منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا المجاورة للعراق. ونصف نازحي الداخل من الأطفال، الذين أُجبروا على العيش في ظروف صعبة، وعلى مواجهة مخاطر صحية خطرة. كذلك فقد أخذت أزمة اللاجئين تضع ضغطاً كبيراً على نظام البنية التحتية العراقي، وعلى الخدمات العامة العراقية. وعلاوة على ذلك، فقد دمّرت الحرب الموجودات العامّة والخاصّة، والبنية التحتية، وهي تأخذ في إعاقة النّشاط الاقتصادي، بصورة خطِرة، في القطاع غير النّفطي، فضلاً عن أنّها عملت على تقويض التجارة الداخلية والتجارة الخارجية كلتيهما.

3) وبينما توسّع نطاق التّهديد الإرهابي من جانب "داعش"، انخفضت أسعار النفط بنسبة 50 في المئة في بحر بضعة أشهر، الأمر الذي تسبّب في حدوث صدمة خارجية ضخمة لميزان مدفوعات العراق وإيرادات موازنته السنوية، والتي تعتمد كلها، بصورة سائدة، على المقبوضات من صادرات النفط. وقد تسبّبت الصّدمة في حدوث تراجع قوي في رصيد الحساب الجاري العراقي، وجفّفت احتياطيات العراق الدولية من العملات الأجنبية والنّقد الأجنبي، وعزّزت العجز في موازنة الحكومة العراقية.

4) واستناداً إلى واقع هذه الخلفية، فإنّ الحكومة العراقية تلتزم بتنفيذ السّياسات الاقتصادية والمالية الموصوفة في مذكرة السّياسات الاقتصادية والمالية (MEFP) المرفقة مع هذا الخطاب، كجزء من "برنامج يتابعه خبراء الصندوق SPM"، وذلك لكي يُظهرَ العراقُ أداءً جيّداً، بطريقة عملية، ثم ينتقل إلى اتفاق تمويليّ ممكن من صندوق النقد الدولي في أسرع وقت ممكن. وتَصفُ مذكّرةُ السياسات الاقتصادية والمالية التّصحيح الكبير لأوضاع المالية العامة، الذي نفّذته الحكومة العراقية في عام 2015، والذي تُخطِّط للاستمرار في تنفيذه في عام 2016. كذلك تصف مذكّرة السياسات الاقتصادية والمالية أيضاً الإصلاحات في

سياسة النقد الأجنبي، والإدارة المالية العامة، والرقابة المصرفية، التي تلتزم الحكومة العراقية بتنفيذها خلال الفترة المتبقية من عام 2015، وفي عام 2016.

5) تعتقد الحكومة العراقية بأنّ التدابير والسياسات المعروضة في مذكّرة السياسات الاقتصادية والمالية، المرفقة مع هذا الخطاب، ملائمة لبلوغ أهداف هذا البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق، وسوف تَتَّخذُ الحكومة العراقية أيّ خطوات إضافية لاحقة ربما تقتضيها الضرورة لتحقيق تلك الأهداف. كذلك سوف تتشاور الحكومة العراقية مع صندوق النقد الدولي بشأن إقرار أيّ تدابير من هذا النوع، قبل إجرء أي إعادة نظر في السياسات الموصوفة في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، المرفقة مع هذا الخطاب.

6) سوف تُزوِّد الحكومة العراقية خبراء صندوق النقد الدولي بأيّ معلومات ذات صلة، تمّت الإشارةُ إليها في "مذكرة التفاهم الفنية (TMU)، المرفقة مع هذا الخطاب، بشأن ما يُحرَز من تقدّم تحت هذا البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق.

7) تعتزمُ الحكومةُ العراقية نشرَ محتوى تقرير خبراء صندوق النقد الدولي على الملأ، وتشمل عمليةُ النشر أيضاً "خطابَ النوايا" هذا، ومذكّرةَ السياسات الاقتصادية والمالية، ومذكّرة التفاهم الفنية، المرفقتين مع هذا الخطاب، والملحق المعلوماتي لتقرير خبراء صندوق النقد الدولي. وبناءً على ذلك، فإنّ الحكومة العراقية تُفوِّضُ صندوق النقد الدولي بنشر هذه الوثائق على موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت، فور موافقة الحكومة العراقية على "البرنامج الذي يُتابعه خبراء الصندوق".

مع الإخلاص،

/التوقيع/	/التوقيع/
هوشيار محمود زيباري	**علي مُحسِن إسماعيل العلاق**
وزير المالية، جمهورية العراق	**محافظ البنك المركزي العراقي وكالةً**

المرفقات:

1) *مذكّرة السياسات الاقتصادية والمالية*
2) *مذكرة التّفاهم الفنية*

المُرفَق –1:
مُذكِّرةُ السّياسات الاقتصادية والمالية

1) تُحدِّدُ مُذكّرةُ السّياسات الاقتصادية والمالية (MEFP) هذه، المُستجدّاتِ الاقتصادية الأخيرة، والآفاقَ، والسِّياسات الاقتصادية والمالية في عامي 2015 و 2016، فيما يختصُّ ببرنامج العراق الذي يتُابعه خُبراء صندوق النقد الدولي "SMP" (الصندوق "IMF")، المُتفق عليه مع الصندوق.

الخلفية المعلوماتية والمستجدات الاقتصادية الأخيرة

أ) الخلفية المعلوماتية:

2) لقد وضعت الهجماتُ الإرهابيةُ، التي شنّتها ما تُسمّى "بالدولة الإسلامية في العراق والشام ("داعش")" العراقَ في خطر كبير. وقد حقّقت القوات الأمنية العراقية تقدّماً جديراً بالملاحظة في قتالها الإرهابيين، بمساعدة من شركائنا الدوليين. وفي حقيقة الأمر، فإنّ تلك القوات العراقية الأمنية قد استعادت جزءاً كبيراً من المناطق التي احتلها "داعش"، بعد غزوه تلك المناطق. غَيْرَ أنّ الحربَ لا يُتوقّع لها أن تضع أوزارها قريباً، لا بل إنها سوف تستمرُّ في التأثير على أرواح وحياة العراقيين، وعلى الاقتصاد الوطني على حدٍّ سواء.

3) وقد عملت الهجمات التي شنها "داعش" على زيادة عدد النازحين داخل العراق، والذين يُقدّر عددهم بحوالي (4) ملايين شخص، في نهاية حزيران / يونيو 2015. وما يقربُ من 10 ملايين (أو ثلث سكان العراق تقريباً) يعتبرون بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. كذلك يُعتَبرُ العراقُ، مع وجود 250.000 لاجئ سوري يقيمون داخله، رابع أكبر بلد مستضيف للّاجئين في المنطقة، بالنسبة إلى الأشخاص الهاربين من سوريا. ويُقيم اللاجؤون، الذين تُشكّلُ النّساء والأطفال نسبة 60 في المئة منهم، في شمالي العراق على الأغلب؛ ومن المناطق التي يقيمون فيها إقليم كردستان، حيثُ مُنِحوا في تلك المنطقة وضع السّكان "المُقيمين"، الذي يشمل منحهم الحقّ في مزاولة العمل. ويُضيف هذا التّدفّق من اللاجئين أعباءً إلى الوضع الإنساني الداخلي الصعب الذي تواجهه الحكومة العراقية.

4) ردّاً على التظاهرات المتصاعدة في مختلف أنحاء البلاد والتي انطلقت بسب إنقطاع التيّار الكهربائي المتكرر والواسع النطاق، اقترح رئيس الوزراء سلسلة من الإصلاحات الإدارية المهمّة في شهر آب/أغسطس. وافق البرلمان على عدد من هذه التدابير بما فيها خفض عدد أعضاء مجلس الوزراء من 33 عضواً إلى 22، إلغاء ثلاثة مناصب لموقع نائب رئيس الجمهورية، وثلاثة مناصب لموقع نائب رئيس الوزراء، معالجة التهرّب الضريبي، تطبيق الإجراءات الجمركية على النقاط الحدودية بما فيها إقليم كردستان، تقليص موازنات الأمن، وخفض السقوف التقاعدية ورواتب المسؤولين.

ب) التطورات الاقتصادية الأخيرة

5) *إنتاج النفط*، في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان يحافظ على مساره الجيد: للأشهر الـ 11 الأولى من عام 2015 ارتفع هذا الإنتاج بنسبة *14* بالمائة مقارنة بالعام الماضي كما ارتفعت

الصادرات النفطية بنسبة *23* بالمائة. وتنامت صادرات نفط الشمال وفقاً لإتفاقية تقاسم الإيرادات النفطية بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان حتى شهر حزيران/يونيو عندما بادرت حكومة إقليم كردستان إلى إجراء تخفيض حاد في كمية النفط التي اعتادت على تزويدها لشركة تسويق النفط التابعة للدولة بينما زادت كميّات مبيعات النفط المستقلة لسداد ديْن شركات النفط الذي تحقق في العام 2014 عندما تعثّرت إتفاقية النفط والموازنة مع بغداد.

6) *انخفض النشاط غير النفطي في مناطق البلد غير المحتلّة من قبل* داعش بنسبة 8 بالمائة على أساس التغيير المقارن من سنة إلى أخرى خلال الفصل الأول من العام 2015. ليس لدى الحكومة أية معلومات عن النشاط الإقتصادي في المناطق التي تسيطر عليها داعش.

7) في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2015، كان *التضخّم* في سعر المستهلك وفقاً للتغيير المقارن من سنة إلى أخرى (مؤشر أسعار المستهلك) منخفضاً إذ وقف عند حاجز *1.6* بالمائة، غير أنه من المحتمل أن يكون هذا الرقم المقدّر منخفضاً عن حجمه الحقيقي لأن مؤشر أسعار المستهلك يستثني المناطق التي تقع تحت سيطرة داعش.

8) بقي إجمالي السيولة على مستواه في نهاية حزيران مقارنة بالعام السابق، كما شهدت أموال *الاحتياطي* انكماشا بنسبة تصل إلى 13 بالمائة في نهاية شهر أيلول ما يعني احتمالية أن يعكس هذا التراجع انخفاض الإنفاق الحكومي وضعف النشاط الاقتصادي غير النفطي.

9) وقف إجمالي *إحتياطيات القطع الأجنبي* لدى البنك المركزي العراقي عند 59 مليار دولار في نهاية تشرين الأول/أكتوبر مقارنة بـ 67 مليار دولار كما في نهاية 2014.

10) في إطار الإستعداد لإصدار السندات الدولية *اليوروبوند* للمساعدة في تمويل العجز الكبير في المالية العامة، صنّفت مؤسسة فيتش الدولية للتصنيف الإئتماني العراق بدرجة (*B–*) بالنسبة للتصنيف السيادي. في ضوء ظروف السوق المناوئة، قررت الحكومة تأجيل إصدار السندات الدولية اليوروبوند بقيمة 2 مليار دولار والذي كان مقرراً في العام 2015 حتى العام 2016 (26).

11) فقد مؤشر *بورصة الأوراق المالية* العراقية حوالي 16 بالمائة في الفترة بين حزيران/يونيو و أيلول/سبتمبر.

12) انحسر *الفرق بين السعر الرسمي وسعر الصرف الموازي لسوق الصرف الأجنبي* إلى حوالي 2 نقطة بالمائة منذ آب/أغسطس مقارنة بالرقم المرتفع الذي شهده شهر حزيران/يونيو وهو 16 نقطة بالمائة، وذلك نتيجة إلغاء متطلب إثبات دفع الرسوم الجمركية وضريبة الدخل قبل شراء العملة الأجنبية.

13) خلال الأشهر الثمانية الماضية من السنة، *ضُغطت النفقات العامة بسبب قيود التمويل المشددة.* وصل إيراد النفط إلى 39 تريليون دينار عراقي، ووصل الإيراد غير النفطي إلى 5 تريليون دينار عراقي، ووصل إجمالي الإنفاق إلى 54 تريليون دينار عراقي، منها 41 تريليون دينار عراقي للنفقات الجارية و13 تريليون دينار عراقي للإنفاق الإستثماري. وصل إجمالي الإنفاق إلى حوالي 23 تريليون دينار عراقي وهو أقلّ من المسار المفترض في الموازنة. تم تمويل العجز الناتج بقيمة 11 تريليون دينار عراقي، أو 5 بالمائة من إجمالي الناتج المحلّي في معظمه من خلال إصدار أذونات الخزينة التي اكتتب بها مصرفا الرشيد والرافدين المملوكان للدولة علماً أن 4 تريليون من هذا المبلغ قد أُعيد تمويلها من خلال نافذة خصم لدى البنك المركزي العراقي. كما تم تمويل العجز من خلال مراكمة المتأخرات المحلية المقدّرة بـ 5 تريليون دينار عراقي في نهاية نيسان/أبريل 2015. سددت الحكومة جميع المتأخرات في ذمّتها إلى شركات النفط العالمية بقيمة *3.5* مليار دولار. وتم تمويل العجز أيضاً من خلال قرض بقيمة 1.2 مليار دولار من قبل صندوق النقد الدولي بموجب أداة التمويل السريع التي وافق عليها المجلس التنفيذي للصندوق في 29 تموز/يوليو 2015.

السياسات الإقتصادية والمالية لنهاية 2015 و2016

14) لقد ساءت التوقعات الخارجية منذ آخر جولة مشاورات تقييمية للمادة الرابعة (أيار/مايو – حزيران/يونيو)[1] والسبب الرئيسي هو الضعف المتفاقم في أسعار النفط العالمية. من المتوقع أن يشهد النشاط الإقتصادي غير النفطي إنكماشاً ويتراجع بنسبة 8 بالمائة في العام 2015 بسبب انخفاض الإنفاق الرأسمالي على خلفية تراجع الإيراد النفطي، وذلك بعد أن شهد انكماشاً قارب الـ 9 بالمائة في العام 2014. مع ذلك، ينبغي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي أن ينمو بنسبة 1.5 بالمائة بفضل الزيادة في إنتاج النفط بنسبة 10 بالمائة. في العام 2016، يتوقع أن يرتفع النمو في الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي إلى ما نسبته 10.6 بالمائة بفضل الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط نسبة 20 بالمائة على الرغم من بقاء الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ثابتاً على ما هو عليه.

15) يتوقع أن يؤدّي إنخفاض أسعار النفط منذ منتصف العام 2014 إلى تحول ميزان الحساب الجاري من فائض 1 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في العام 2014 إلى عجز 7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015 و 6 بالمائة من الناتج المحلّي الإجمالي في العام 2016 . سوف يصل إجمالي العجز في ميزان المدفوعات إلى 14 مليار دولار في العام 2015 و11 مليار دولار في العام 2016 والذي سوف يموّل في جزء كبير منه من خلال سحب مبالغ كبيرة من الإحتياطيات الرسمية للعملة الأجنبية. قد ينخفض إجمالي الإحتياطي الرسمي من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي من 67 مليار دولار (13 شهراً من واردات السلع والخدمات) في العام 2014 إلى 51 مليار دولار (9 أشهر) في العام 2015، و43 مليار دولار (7 أشهر) في

[1] أنظر تقرير البلدان رقم 235/15. العراق: 2015 مشاورات المادة الرابعة وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع.

العام 2016. يتوقع أن تعاود الإحتياطيات إرتفاعها في العام 2017 فصاعداً بسبب إرتفاع إيرادات النفط: من المتوقع لها أن ترتفع تدريجياً من 48 مليار دولار (7 أشهر) في العام 2017 إلى 88 مليار دولار (10 أشهر) في العام 2020.

16) إن انخفاض أسعار النفط يتسبب أيضاً في إحداث تدهور كبير في موقف المالية العامة، حيث يرتفع عجز الموازنة من 6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2014 إلى 15 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 وإلى 10 في المائة من الناتج في عام 2016 (شريطة اعتماد الإجراءات المذكورة في الأسفل)، كما يرتفع إجمالي الدين العام من 39 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 إلى 62 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 وإلى 66 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 نتيجةً للارتفاع الكبير في الاقتراض الداخلي بشكل أساسي وذلك لتمويل العجز.

17) من المتوقع أن تتحسن التوقعات على المدى المتوسط، وذلك نتيجة للتوسع الإضافي في إنتاج النفط، ولتحسن أسعار النفط إلى حد ما، وكنتيجة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وبعد إحراز تقدم في استعادة الأراضي التي تسيطر عليها داعش.

ت) سياسة اسعار صرف العملات الأجنبية

18) ستعمل الحكومة على الإبقاء على نظام الربط مع الدولار الأمريكي، والذي يوفر دعامةً اسميةً رئيسيةً في بيئة غير مستقرة إلى حد كبير، حيث ضَعُفَت قدرة السياسات بسبب النزاع مع داعش.

19) ستعمل الحكومة على إزالة بقية التقييدات على الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف بشكل تدريجي، وذلك بهدف التخلص من الاختلالات المرتبطة بسعر الصرف. وستؤدي الخطى باتجاه قبول الالتزامات المنصوص عليها في المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى إرسال رسالة إيجابية إلى مجتمع المستثمرين مفادها أن العراق ملتزم بنظام صرف خالٍ من أية تقييدات ومن ممارسات تعدد أسعار الصرف بالنسبة للتعاملات العالمية، مما يساعد في خلق مناخ مناسب للأعمال. وكخطوةٍ أولى، ستقوم الحكومة بتعديل قانون الاستثمار في نهاية شهر شباط/فبراير 2016، أو ستقوم بإصدار التعليمات التي توضح كيفية التطبيق، لإزالة التقييدات على تحويلات عوائد الاستثمارات والتي تؤدي إلى نشوء تقييد على سعر الصرف، وذلك بناءً على توصيات إحدى بعثات المساعدات الفنية التي قام بها الصندوق مؤخراً.

20) ستقوم الحكومة بتنفيذ الإصلاحات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي من شأنه أن يعمل على تحسين إدماج النظام المالي المحلي في الاقتصاد العالمي وعلى تقليل كلفة المعاملات، كما أنه سيحسن الحوكمة ويخفض من حجم القطاع غير الرسمي. وكخطوة أولى، ستعمل الحكومة على إصدار ومن ثم تبني نظام لإنشاء آلية للالتزام بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة والمرتبطة بتمويل الإرهاب والتوصية رقم 6 الصادرة عن فرقة العمل المالي حول غسل الأموال، وذلك بحلول نهاية شهر شباط من عام 2016.

ث) سياسة المالية العامة

21) للمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، تلتزم الحكومة بإجراء تصحيح كبير في المالية العامة وذلك لكي يتناسب الإنفاق مع الموارد المتاحة في عامي 2015 و2016. ويتطلب هذا الأمر (1) إجراء تخفيض كبير في الميزان

الأولي غير النفطي[2] (الأهداف الكمية ، الجدول 1)، أي حوالي 12 في المائة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (24 تريليون دينار عراقي، أو 20 مليار دولار) – وذلك خلال 2013–16[3]، والمتوقع أن يتم الانتهاء من الجزء الأكبر منه بحلول نهاية 2015، و (2) زيادة كبيرة في التمويل المحلي بشكل أساسي إضافة الى التمويل الخارجي على المدى القصير بشكل يتماشى مع استمرارية القدرة على تحمل الدين على المدى المتوسط. وللتقليل من اثر التصحيح المالي على السكان واللاجئين، ستقوم الحكومة بحماية النفقات الاجتماعية، أي الإنفاق على الصحة والتعليم والتحويلات التي تدعم شبكة الحماية الاجتماعية والنازحين واللاجئين (الأهداف الكمية ، الجدول 1 و3).

برنامج المالية العامة لسنة 2015

22) تلتزم الحكومة في سنة 2015 باحتواء رصيد العجز غير الأولي الى حد لا يتجاوز 69 تريليون دينار عراقي (52 بالمائة من اجمالي الناتج المحلي غير النفطي) مقارنة ب84 تريليون دينار عراقي (60 بالمائة من اجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في 2014. وسيتم تحقيق هذا من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- تحصيل 6.5 تريليون دينار عراقي (4.9 بالمائة من اجمالي الناتج المحلي غير النفطي) على الأقل من الايراد غير النفطي مقارنة ب 5.9 تريليون دينار عراقي (4.2 بالمائة من اجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في 2014.
- احتواء الإنفاق الأولي غير النفطي بمبلغ 75 تريليون دينار عراقي (57 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) مقارنة بمبلغ 90 تريليون (64 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) في 2014؛ وسيتم تحمل هذا الإنخفاض في معظمه، من خلال تخفيض الإنفاق الإستثماري غير النفطي (بمبلغ 15 تريليون دينار عراقي، أو 10 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)، السلع والخدمات (بمبلغ 3.7 تريليون دينار عراقي، أو 2.4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) والتحويلات (بمبلغ 1.3 تريليون، أو 0.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)، مما يفسح المجال لأجور أعلى لقوى الأمن التي تحارب داعش ولمعاشات تقاعدية أعلى. وتم تحقيق الإنخفاض في الإنفاق الإستثماري غير النفطي من خلال إلغاء المشاريع التي ليست ذات أولوية وتأجيل غيرها للسنوات التالية.

23) من أجل تمويل العجز الأولي غير النفطي، والإنفاق الإستثماري في النفط وخدمة الدين، يمكن للحكومة اللجوء الى إيرادات النفط (55 تريليون دينار عراقي)، والتمويل المحلي (33 تريليون دينار عراقي) والتمويل الخارجي (2 تريليون

---

[2] يُعرّف ميزان المالية العامة الأولي غير النفطي بأنه الفرق بين الايراد غير النفطي والإنفاق الأولي غير النفطي، أي باستثناء دفعة الفائدة. انظر مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة 7.

[3] 2013 هي السنة المناسبة لقياس ضبط أوضاع المالية العامة، حيث أنها السنة الأخيرة التي شملت بها الجداول المالية للحكومة الفدرالية الايرادات من والتحويل إلى إقليم كردستان بشكل كامل، 2014 تشمل فقط شهران من إيرادات ونفقات الإقليم، و2015 تشمل 6 أشهر فقط بسبب عدم الاتفاق بين الحكومة المركزية والإقليم حول اتفاق تقاسم العائدات النفطية. إن موازنة 2016، تدرج بشكل تام الإيرادات النفطية من صادرات إقليم كردستان، والتحويلات من الحكومة المركزية إلى الإقليم.

دينار عراقي). وسيتم تغطية التمويل المحلي من خلال إصدار حوالات خزينة، منها ما سيتم إعادة تمويله من خلال المصارف التجارية في نافذة الخصم لدى البنك المركزي بما يصل الى 15 ترليون دينار عراقي. وسيتم تغطية التمويل الخارجي بالقرض من صندوق النقد الدولي بموجب أداة التمويل السريع (1.2 مليار دولار أمريكي، 13)، وقرض سياسة التنمية من البنك الدولي (1.2 مليار دولار) ليتم صرفه في كانون ثاني 2015 وقروض المشاريع من البنك الدولي (35 مليون دولار)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA، 307 مليون دولار)، وإيطاليا (40 مليون دولار).

24) من أجل التخفيف من القيود المفروضة على النقد في 2015–16، وافقت حكومة الكويت على تأجيل دفع الرصيد من تعويضات الحرب (4.6 مليار دينار عراقي، أو 4 بالمائة من الناتج المجلي الإجمالي غير النفطي) من الحكومة العراقية حتى 2017.

برنامج المالية العامة في 2016

25) في 18 أكتوبر/تشرين أول، وافقت الحكومة على مسودة الموازنة لعام 2016 بعجز أولي غير نفطي بلغ 78 ترليون دينار عراقي (57 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) بمبلغ كبير من التمويل الأجنبي. وفي ضوء تردي أوضاع السوق (الفقرة 10)، قررت الحكومة خفض توقعات التمويل الأجنبي وقدمت للبرلمان في الثاني من كانون الأول 2015، تعديلات على مسودة الموازنة لعام 2016 تستهدف عجزا أوليا غير نفطي في المالية العامة لحد 77 ترليون دينار عراقي (56 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي؛ إجراء مسبق لموافقة الادارة، الجدول 2) بتمويل موجه نحو مصادر محلية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- جمع ما لا يقل عن 8.8 ترليون دينار عراقي (6.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) في شكل إيراد غير نفطي، ويضم 1 تريليون دينار عراقي من زيادة في ضرائب الأجور؛ و
- تحديد الإنفاق الأولي غير النفطي بمبلغ 86 ترليون دينار عراقي (63 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي). وسيتم مرة أخرى تحقيق هذا التشديد في الإنفاق الأولي غير النفطي في معظمه على مستوى أعلى بقليل من المستوى المتدني المبرمج في 2015، من خلال تأجيل مشاريع الإستثمار غير النفطي ذات الأولوية الأقل، للسنوات اللاحقة.

26) من أجل تمويل العجز الأولي غير النفطي في المالية العامة، والإنفاق الإستثماري النفطي وخدمة الدين، ستلجأ الحكومة الى إيرادات النفط (73 ترليون دينار عراقي)، والتمويل المحلي (20 ترليون دينار عراقي) والتمويل الخارجي (4 ترليون دينار عراقي). وسيتم تغطية التمويل المحلي عن طريق إصدار حوالات خزينة، منها ما سيتم إعادة تمويله من خلال المصارف التجارية لحد 7 ترليون دينار عراقي، في نافذة الخصم لدي البنك المركزي العراقي، وإصدار سندات وطنية للجمهور العام بمبلغ 5 ترليون دينار عراقي، وتخفيض الودائع الحكومية في القطاع المصرفي بمبلغ 4 ترليون. وستتم إعادة النظر في مبلغ التمويل النقدي غير المباشر للبنك المركزي، في مناسبة المراجعة الأولى في ضوء الجرد الذي قامت به الحكومة للحيازات النقدية لدى الحسابات المصرفية التي سيتم استكمالها بحلول نهاية شباط 2016 (27). وسيتم تغطية التمويل الخارجي من خلال الإصدار المخطط له من اليوروبوند (2 مليار دولار)، وقرض من البنك الإسلامي للتنمية (500 مليون دولار)، وقروض المشاريع من

البنك الدولي (50 مليون دولار)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA (502 مليون دولار)، وإيطاليا (40 مليون دولار). ولن تلجأ الحكومة لمراكمة المتأخرات كطريقة لتمويل العجز، وتلتزم بسقف الصفر للمتأخرات الخارجية (أهداف مستمرة ، الجدول 1)، وإجراء عمليات الجرد الدورية للمتأخرات المحلية، لضمان عدم تراكم متأخرات جديدة، والقيام بسدادها حال الانتهاء من تدقيقها بالشكل اللازم، كما سيتم فعله لمخزون المتأخرات المتراكمة (الفقرة 2، النقطة الثانية).

ج)إصلاحات إدارة المالية العامة

27) من أجل تعزيز الإنضباط المالي، ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- سيقوم وزير المالية بالموافقة على مسودة جديدة لقانون الإدارة المالية وفقا لملاحظات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول المسودة الأخيرة المقدمة الى مجلس الشورى. (القاعدة المعيارية الهيكلية للمراجعة الثانية، الجدول 2).

- إجراء مسح وتدقيق ودفع المتأخرات المحلية؛ ستقوم وزارة التخطيط كخطوة أولى، باستكمال بحلول نهاية شباط 2016إجراء مسح للمتأخرات المحلية حول الإنفاق الرأسمالي المتراكمة من قبل كافة الوزارات كما في نهاية أيلول 2015 (القاعدة المعيارية الهيكلية ، الجدول 2)؛ وستستكمل وزارة المالية بنهاية شباط أيضا إجراء مسح حول متأخرات الإنفاق الجاري الذي راكمته الوزارات نفسها كما في نهاية أيلول، ؛ بالإضافة إلى إتمام مسوحات مشابهة كما في نهاية كانون الأول 2015 بنهاية آذار 2016، وكما في نهاية آذار بنهاية أيار. وعلى أساس هذه المسوحات، سوف تعد الحكومة خطة للسداد المنظم لهذه المتأخرات؛ التي ستشمل عملية تدقيق مستقل لهذه المتأخرات وجدول تسديد وفقا المالية للحكومة. كما في نهاية نيسان 2015، حددت الحكومة متأخرات محلية بقيمة 7.3 تريليون دينار عراقي، من ضمنها 5 تريليون دينار تراكمت في 2015 (الفقرة 13)، وسيقوم ديوان المحاسبة المالية بتدقيق هذه المتأخرات للتأكد من صحتها بنهاية شباط 2015. وحتى الآن قامت الحكومة بشمل مبلغ 2.4 ترليون دينار عراقي لتسديد المتأخرات المحلية في الموازنة المعدلة لعام 2016 (الفقرة 25).

- اتخاذ خطوات للنقل الى حساب الخزانة الواحد ((Treasury single Account (TSA)؛ وستقوم وزارة المالية والبنك المركزي العراقي كخطوة أولى بنهاية شباط 2016 بإعداد قائمة بكافة أرصدة الحسابات المصرفية الخاضعة لرقابة وزارة المالية وكافة وحدات الإنفاق ووحدات الإنفاق الفرعية للحكومة الفدرالية لدى البنك المركزي، والمصارف التجارية والمصارف المملوكة للدولة؛ وينبغي أن تشمل التفاصيل الأرصدة كما في نهاية ديسمبر/كانون أول 2015، ورقم الحساب، والإسم، والموقع، والغرض، والسلطة، والأطراف الموقعة (القاعدة المعيارية الهيكلية ، الجدول 2).

- تصميم وتنفيذ، بمساعدة تقنية من صندوق النقد الدولي، نظام لمراقبة الإلتزام لتنفيذ الموازنة يستند الى خطة مالية شاملة لتنفيذ الموازنة.

- تصميم نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية (IFMIS) وتنفيذه بمساعدة من البنك الدولي. وكخطوة أولى، تبني خارطة طريق مع نهاية شهر نيسان\ابريل 2016 تُفصّل متطلباته الوظيفية الأساسية بما فيها دليل الحسابات وتتبّع النفقات على مدى عدّة سنوات وترحيل الموارد من سنة لأخرى وإدارة السُلف وترتيبات إدارة النقد.
- القيام بإصلاح إدارة الاستثمار العام (PIM) بمساعدة من البنك الدولي. وقد أصدر رئيس الوزراء قراراً في 18 تشرين الأول\أكتوبر 2015 صادق بموجبه على إطار عملية إدارة الاستثمار العام بناء على توصيات البنك الدولي. ويشمل هذا الإطار اختيار الاستثمار والتنفيذ والتقييم اللاحق. وستقوم وزارة التخطيط الفدرالية، مع نهاية شهر نيسان/أبريل 2016، بإنشاء وحدة مركزية لإدارة الاستثمار العام لفرز المشاريع بناء على دراسات الجدوى الخاصة بها ولإنشاء وإدارة البنك المتكامل للمشاريع (IBP) ليتم تشغيله كنظام فرعي من نظام إدارة تنمية العراق (IDMS) الحالي.
- تطبيق الإجراءات الموجودة لكشف الذمّة المالية لكبار المسؤولين من أجل تحسين الحوكمة وتعزيز جهود مكافحة الفساد؛ تستمر هيئة النزاهة بنشر أسماء من لا يقدم كشف الذمّة السنوي.

ح)الرقابة المصرفية

28) بلغ عدد المصارف العاملة في العراق حتى 30 حزيران\يونيو 2015 ستّة وخمسون مصرفا بما فيها سبعة مصارف حكومية منها واحد إسلامي، واثنان وثلاثون مصرفا خاصا تشمل ستة مصارف اسلامية وسبعة عشر فرعا أجنبيا منها خمسة اسلامية. وتهيمن المصارف الحكومية على القطاع المالي وتشكّل الجزء الأكبر من الأصول والائتمانات. اذ أن حوالي 89 بالمئة من أصول النظام المصرفي مُجمّعة لدى ثلاثة من هذه المصارف الحكومية، وهي مصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة. وإن الموقف المالي لمصرفي الرافدين والرشيدضعيف بعد سنوات من العمليات شبه المالية.

وكخطوة أولى لإعادة هيكلة هذين المصرفين، ستقوم وزارة المالية، بحلول نهاية شهر شباطافبراير 2016، بالتعاقد مع مدققين دوليين لتدقيق البيانات المالية الأخيرة لمصرف الرشيد ومصرف الرافدين وفقا للمعايير الدولية (القاعدة المعيارية الهيكلية ، الجدول رقم 2)، وذلك بالتعاون مع اللجنة التنفيذية لإعادة الهيكلة الخاصة بهذين المصرفين والبنك الدولي.

29) سيستمر البنك المركزي العراقي في تنفيذ اجراءات الإصلاح لتعزيز استقرار القطاع المصرفي في العراق، والتي تتضمن ما يلي:

- البدأ باستخدام نظام رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) في العراق.
- رفع متطلب رأس مال المصارف إلى 250 مليار دينار عراقي (214 مليون دولار)، وقد قامت كل المصارف الخاصة برفع رأس مالها إلى هذا المستوى ما عدا مصرف واحد.
- التعاقد مع جهة استشارية لمساعدة البنك المركزي العراقي في تصنيف المصارف. وقد تم تصنيف سبعة عشر مصرفا: حصلت ثلاثة مصارف على تصنيف "مُرض"، وحصلت ثمانية مصارف على تصنيف "مقبول"، وحصلت ستة مصارف على تصنيف "ضعيف".

- التعاقد مع جهة استشارية لمساعدة البنك المركزي العراقي في رفع الإجراءات الإحترازية الخاصة بالسيولة ونسبة كفاية رأس المال.
- العمل على مراجعة وتقييم الإجراءات الإحترازية المطبّقة لدى البنك المركزي العراقي بمساعدة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ((METAC التابع لصندوق النقد الدولي.
- إعداد نظام لتأمين الودائع ينص على إنشاء مؤسسة عامة تُرخّص من قبل البنك المركزي العراقي، حيث تتاح للمصارف فرصة المساهمة في رأس مال هذه المؤسسة.
- التعاقد مع شركة خاصة لتزويد البنك المركزي العراقي بنظام سجل ائتماني لتبادل المعلومات بين المصارف حول المقترضيين الحاليين لديهم والمقترضين المحتملين.
- إصدار قانون مصرفي للمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات الإسلامية.
- فرض عقوبات مالية وإدارية على المصارف والمؤسسات المالية غير البنكية لعدمالالتزام بالقوانين والأنظمة النافذة.

متابعة البرنامج

30) سيكون هناك مراجعات فصلية للبرنامج وسيضع أهداف كمية بخصوص الميزان الأولي غير النفطي ورصيد صافي الأصول المحلية للبنك المركزي العراقي واحتياطيات النقد الأجنبي الرسمية والإنفاق الاجتماعي وعدم وجود متأخرات خارجية جديدة بدءا من شهر كانون الأول/ديسيمبر 2015. وستحدد كل مراجعة للبرنامج عددا من القواعد المعيارية الهيكلية في المجالات الضرورية لنجاح البرنامج (الجدول رقم 2 يحتوي على القائمة للمراجعة الأولى). ويجب الانتهاء من المراجعة الأولى بحلول نهاية أيار/مايو 2016. وتنوي الحكومة أن تقدّم أداءا جيدا بموجب هذا البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق للإنتقال الى إتفاق مالي محتمل مع صندوق النقد الدولي في أسرع وقت ممكن.

جدول 1– العراق: الأهداف الكمية في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق، 2015–2016 [1/]

(مليار دينار عراقي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	الأهداف				
	ديسمبر 2015	مارس 2016	يونيو 2016	سبتمبر 2016	ديسمبر 2016
رصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي (الحد الأدنى؛ الرصيد في نهاية الفترة، بملايين الدولارات الأمريكية)	51,100	43,064	38,945	37,849	42,517
صافي الأصول المحلية لدى البنك المركزي العراقي /2 (الحد الأقصى؛ الرصيد في نهاية الفترة)	12,956	22,029	27,186	28,912	23,677
التدفق التراكمي من بداية السنة التقويمية					
الرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية (حد أدنى)/3	(68,801)	(20,949)	(39,365)	(58,621)	(76,705)
الإنفاق الاجتماعي (حد أدنى) /3 /4	17,456	4,355	8,710	13,829	18,949
المتأخرات الخارجية الجديدة على الدين القائم/المعادة جدولته والقروض الجديدة (بملايين الدولارات الأمريكية؛ حد أقصى) /5	0	0	0	0	0

/1 تنص مذكرة التفاهم الفنية على تعاريف دقيقة لكل الأهداف الكمية.

/2 باستثناء صافي البنود الأخرى

/3 أهداف نهاية مارس ونهاية يونيو ونهاية سبتمبر ونهاية ديسمبر هي قيم تراكمية من 1 يناير.

/4 الأهداف ربع السنوية تفترض إنفاق 90% على الأقل من مخصصات الموازنة للصحة والتعليم والتحويلات لدعم شبكة الأمان الاجتماعي والنازحين داخليا واللاجئين (راجع جدول 3).

/5 يتعين متابعتها على اساس مستمر. هدف ديسمبر 2015 هو قيمة تراكمية من 10 نوفمبر 2015.

جدول 2– العراق: الإجراء المسبق والمعايير الهيكلية، 2016

التدابير	المراجعة المقررة التي سيكتمل تنفيذ التدابير بحلول موعدها	المبرر الاقتصادي الكلي	الحالة
الإجراء المسبق للحصول على موافقة الإدارة العليا			
موافقة مجلس الوزراء على تعديلات مشروع الموازنة لعام 2016 وإحالتها إلى البرلمان بحيث تصبح متماشية مع الاطار الاقتصادي الكلي الذي تم الاتفاق عليه بموجب البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق		الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي	تم استيفاؤه
المعيار الهيكلي			
استكمال وزارة التخطيط المسح الذي تجريه بشأن متأخرات الإنفاق الاستثماري المحلية والتي كانت متراكمة لدى جميع وزارات الحكومة الاتحادية في نهاية سبتمبر 2015. وينبغي أن تتضمن التفاصيل مبلغ المتأخرات، وهوية الدائن، والفاتورة، وتحديد السلع والخدمات المقدمة، وخط الائتمان في الموازنة الذي يجيز مثل هذا الإنفاق.	المراجعة الأولى	تعزيز إدارة النقدية	
قيام وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بإعداد قائمة بجميع الحسابات المصرفية التي تخضع لمراقبة وزارة المالية وكل وحدات الإنفاق ووحدات الإنفاق الفرعية في الحكومة الاتحادية، لدى البنك المركزي العراقي، والمصارف المملوكة للدولة والمصارف التجارية. وينبغي أن تتضمن التفاصيل الأرصدة حتى نهاية ديسمبر 2015، ورقم الحساب، واللقب، والموقع، والغرض، والجهة المسؤولة، والمفوضين بالتوقيع.	المراجعة الأولى	تعزيز إدارة النقدية	
تعيين مدقق دولي أو أكثر لتدقيق آخر الكشوف المالية لمصرف الرشيد ومصرف الرافدين وفقا للمعايير الدولية.	المراجعة الأولى	تعزيز استقرار القطاع المالي	
اعتماد وزير المالية مشروع قانون الإدارة المالية تماشيا مع التعليقات التي أبداها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول مشروع القانون الأخير الذي رُفع إلى مجلس الشورى .	المراجعة الثانية	تعزيز إدارة المالية العامة	

المصدر : السلطات العراقية.

جدول 3- العراق: الإنفاق الاجتماعي

(مليار دينار عراقي؛ تراكميا من بداية السنة)

		الأهداف			
	ديسمبر 2015	مارس 2016	يونيو 2016	سبتمبر 2016	ديسمبر 2016
إجمالي الإنفاق الاجتماعي	17,456	4,355	8,710	13,829	18,949
شبكة الأمان الاجتماعي	1,215	496	991	1,487	1,982
نظام التوزيع العام (دعم المواد الغذائية)	2,250	556	1,112	1,667	2,223
دعم القمح والارز	1,604	396	792	1,188	1,585
المساعدة والدعم للاجئين العراقيين	192	0	0	95	189
المساعدة والدعم للنازحين داخليا	900	0	0	445	889
دعم المزارعين	457	0	0	226	452
وزارة الصحة ووزارة البيئة – الاجور	2,546	668	1,335	2,003	2,671
وزارة التعليم العالي – الاجور	2,035	564	1,128	1,691	2,255
وزارة التربية – الاجور	6,258	1,676	3,352	5,027	6,703

جدول 4- العراق: حسابات المالية العامة للحكومة المركزيـة، 2016

(تريليون دينار عراقي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك. تراكميا من بداية السنة المالية)

	2016			
	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر
الإيرادات والمنح	15.5	34.5	56.2	81.7
الإيرادات	15.5	34.5	56.2	81.7
نفطية	13.7	30.1	49.7	72.8
غير نفطية	1.8	4.3	6.5	8.8
المنح	0.0	0.0	0.0	0.0
النفقات	27.4	52.7	78.5	103.1
النفقات الجارية	20.3	39.7	59.0	77.4
الرواتب ومعاشات التقاعد	13.4	26.1	38.8	50.9
الرواتب	10.3	20.1	29.8	39.1
معاشات التقاعد	3.1	6.0	9.0	11.8
السلع والخدمات	2.1	4.1	6.2	8.1
التحويلات	4.1	8.0	11.9	15.6
شبكة الأمان الاجتماعي (بما في ذلك نظام التوزيع العام)	2.0	3.9	5.8	7.6
التحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة/1	0.6	1.2	1.8	2.4
تحويلات أخرى	1.5	2.9	4.2	5.6
مدفوعات الفوائد	0.8	1.5	2.2	2.9
تعويضات الحرب/2	0.0	0.0	0.0	0.0
نفقات الاستثمار	7.0	13.0	19.5	25.7
نفقات الاستثمار غير النفطي	3.2	5.5	8.2	11.0
نفقات الاستثمار النفطي	3.9	7.5	11.2	14.7
الرصيد (بما في ذلك المنح)	11.9-	18.3-	22.3-	21.4-
الرصيد (باستثناء المنح)	11.9-	18.3-	22.3-	21.4-
التمويل	11.9	18.3	22.3	21.4
التمويل الخارجي	0.5-	1.1-	0.5-	1.8
الأصول المقتناة بالخارج				
تمويل المشاريع	0.0	0.0	0.5	0.9
البنك الدولي (دعم الموازنة، وغيره)	0.0	0.0	0.0	0.0
البنوك الوطنية الإقليمية والأجنبية	0.0	0.0	0.6	0.6
ضمانات القروض من هيئات ائتمان التصدير	0.0	0.0	0.0	0.0
سندات اليوروبوند	0.0	0.0	0.0	2.4
استهلاك الديون	0.5-	1.1-	1.6-	2.1-
المتأخرات	0.0	0.0	0.0	0.0
التمويل المحلي	12.4	19.3	22.8	19.7
مخصص حقوق السحب الخاصة	0.0	0.0	0.0	0.0
صندوق النقد الدولي (أداة التمويل السريع)	0.0	0.0	0.0	0.0
القروض من المصارف التجارية	0.0	2.4	2.4	6.4
أذون وسندات الخزانة	12.7	18.8	22.7	17.1
منها مشتريات البنك المركزي العراقي	3.8	4.6	6.2	7.0
المتأخرات	0.0	1.2-	1.2-	2.4-
استهلاك الديون	0.4-	0.7-	1.1-	1.4-
الفجوة التمويلية:	0.0	0.0	0.0	0.0
بنود للتذكرة:				
النفقات المرتبطة بالأمن (المعدات والرواتب العسكرية والشُرطية)	4.7	9.2	13.6	17.9
رصيد المالية العامة الأولي	22.8	43.7	65.1	85.5
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي	20.9-	39.4-	58.6-	76.7-

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ تشمل التحويلات الخارجة عن الميزانية للمؤسسات المملوكة للدولة المموَّلة من مصرف الرافدين.

2/ 5% من صادرات النفط وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب المستحقة لدولة الكويت حتى 2016.

جدول 5 – العراق: ميزان المدفوعات، 2016
(مليار دولار؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك. تراكميا من بداية السنة المالية)

	2016			
	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر
ميزان التجارة	-3.9	-4.3	-2.4	2.8
(% من إجمالي الناتج المحلي)				
الصادرات	11.0	24.4	40.4	59.4
النفط الخام/1	11.0	24.3	40.2	59.1
صادرات أخرى	0.1	0.1	0.2	0.3
واردات	-15.0	-28.7	-42.8	-56.6
واردات القطاع الخاص	-8.7	-16.7	-24.9	-32.9
واردات الحكومة	-6.3	-12.0	-17.9	-23.7
الخدمات، صاف	-3.2	-6.2	-9.2	-12.2
المقبوضات	1.1	2.0	3.0	4.0
المدفوعات	-4.3	-8.2	-12.2	-16.1
الدخل، صاف	-0.1	-0.2	-0.3	-0.4
التحويلات، صاف	0.0	0.0	0.0	0.0
خاصة، صاف	0.0	0.0	0.0	0.0
رسمية، صاف	0.0	0.0	0.0	0.0
الحساب الجاري	-7.2	-10.6	-11.9	-9.8
(% من إجمالي الناتج المحلي)				
الحساب الرأسمالي	0.0	0.0	0.0	0.0
الحساب المالي	-0.7	-1.5	-1.8	-1.3
الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة (صاف)/2	0.5	1.0	1.5	2.0
أخرى رأسمالية، صاف	-1.2	-2.5	-3.3	-3.3
رسمية، صاف	-0.4	-0.9	-0.9	-0.1
الأصول	0.0	0.0	0.0	0.0
الخصوم	-0.4	-0.9	-0.9	-0.1
المبالغ المنصرفة/3	0.0	0.0	0.4	0.8
استهلاك الديون	-0.4	-0.9	-1.3	-0.9
خاصة، صاف	-0.8	-1.6	-2.4	-3.2
السهو والخطأ	0.0	0.0	0.0	0.0
الرصيد الكلي	-8.0	-12.1	-13.7	-11.0
(% من إجمالي الناتج المحلي)				
التمويل	8.0	12.1	13.7	11.0
صندوق تنمية العراق (زيادة -)/4	0.0	0.0	0.0	0.0
إجمالي الاحتياطيات الدولية (زيادة -)	8.0	12.2	13.3	8.6
انتمان من الصندوق (صاف)	-0.1	-0.1	-0.1	-0.1
البنك الدولي	0.0	0.0	0.0	0.0
سندات اليوروبوند	0.0	0.0	0.0	2.0
البنك الإسلامي للتنمية	0.0	0.0	0.5	0.5
بنك قطر الوطني	0.0	0.0	0.0	0.0
القروض المورقة بضمان الإيرادات النفطية في المستقبل	0.0	0.0	0.0	0.0
التغير في المتأخرات (سالب = ناقص)	0.0	0.0	0.0	0.0
الفجوة التمويلية	0.0	0.0	0.0	0.0
بنود للتذكرة:				
إجمالي الاحتياطيات الدولية (نهاية الفترة)/5	43.1	38.9	37.8	42.5

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
1/ يعكس صادرات حكومة إقليم كردستان من خلال شركة تسويق النفط العراقية (سومو).
2/ تستبعد عمليات الطرح المزمعة لسندات اليوروبوند في 2016 والتي تقيد تحت الفجوة التمويلية.
3/ تستبعد المبالغ المنصرفة المحتملة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عامي 2015 و2016، والتي تقيد تحت الفجوة التمويلية.
4/ يعكس تحويل أرصدة صندوق تنمية العراق من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي في مايو 2014.
5/ بدءا من 2014 يشتمل على الأرصدة الدولارية من إيرادات النفط.

جدول 6 – العراق: المسح النقدي، 2016

(تريليون دينار عراقي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	2016			
	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر
صافي الأصول الأجنبية	80,982	79,085	77,820	75,291
منها: لدى البنك المركزي العراقي	48,970	44,110	42,816	48,325
صافي الأصول المحلية	22,915	26,948	31,257	38,153
المطالبات المحلية	43,694	47,603	51,755	50,715
صافي المطالبات على الحكومة العامة	15,890	19,386	23,263	21,671
المطالبات على الحكومة العامة	55,545	58,042	60,918	58,326
ناقصا: الخصوم المستحقة للحكومة العامة	-39,656	-38,656	-37,656	-36,656
المطالبات على القطاعات الأخرى	27,804	28,217	28,493	29,044
بنود أخرى صافية	-20,779	-20,655	-20,499	-12,562
النقود بمفهومها الواسع	103,897	106,033	109,077	113,444
العملة خارج المصارف	42,506	43,467	44,137	44,706
الودائع القابلة للتحويل	44,875	45,734	47,469	50,245
ودائع أخرى	16,516	16,832	17,471	18,492

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

جدول 7 - العراق: الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي، 2016

(تريليون دينار عراقي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	2016			
	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر
صافي الأصول الأجنبية	48,970	44,110	42,816	48,325
الأصول الأجنبية	52,368	47,508	46,215	51,723
الأصول الاحتياطية الرسمية	50,815	45,955	44,662	50,170
الذهب	4,488	4,562	4,636	4,710
أخرى	45,923	41,027	39,698	45,171
حيازات حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في الصندوق	405	366	328	289
أصول أجنبية أخرى	1,553	1,553	1,553	1,553
الخصوم الأجنبية	-3,398	-3,398	-3,398	-3,398
صافي الأصول المحلية	17,686	22,843	24,569	19,333
الأصول المحلية	20,867	21,752	23,321	24,198
صافي المطالبات على الحكومة العامة	20,780	21,665	23,234	24,111
القروض المقدمة للحكومة المركزية	3,677	3,648	3,620	3,592
حيازات أذون الخزانة المخصومة	19,000	19,870	21,435	22,227
مطالبات أخرى	0	0	0	0
ودائع بالعملة المحلية	-717	-673	-640	-542
ودائع بالعملة الأجنبية	-1,180	-1,180	-1,180	-1,166
أدوات السياسة النقدية/1	1,162	5,434	5,591	-521
بنود أخرى صاف	-4,343	-4,343	-4,343	-4,343
الاحتياطي النقدي	66,656	66,952	67,385	67,658
العملة المتداولة	44,882	45,667	46,498	47,064
الاحتياطيات المصرفية	21,774	21,285	20,887	20,595
بنود للتذكرة				
إجمالي أصول الصرف الأجنبي (مليون دولار)/2	43,064	38,945	37,849	42,517

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ تمثل أساسا التسهيلات الدائمة لليلة واحدة بالدينار العراقي، وودائع المصارف التجارية بالدولار، وودائع العملة المحلية، وأذون البنك المركزي العراقي.

2/ بدءا من 2014 يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى حساب دولاري لدى البنك المركزي العراقي (أرصدة دولارية من إيرادات النفط) في مايو 2014.

الملحق الثاني–العراق: مذكرة التفاهم الفنية

1- تحدد هذه المذكرة الأهداف الإرشادية لبرنامج السلطات العراقية الاقتصادي للفترة من 10 نوفمبر 2015 إلى 31 ديسمبر 2016 في إطار البرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق. وتمثل هذه المؤشرات الواردة في الجدول 1 من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية المرفقة بخطاب النوايا المؤرخ في 22 ديسمبر 2015 التفاهمات التي تم التوصل إليها بين السلطات العراقية وخبراء صندوق النقد الدولي، كما تحدد دورية إرسال البيانات إلى خبراء الصندوق لأغراض الرقابة والمواعيد النهائية لذلك.

أولا: الأهداف الكمية

2- فيما يلي الأهداف الكمية للبرنامج الاقتصادي:

(1) حد أدنى لرصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي؛

(2) حد أقصى لصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي؛

(3) حد أقصى للرصيد الأولي غير النفطي لدى الحكومة المركزية؛

(4) حد أدنى لإنفاق الحكومة المركزية في المجالات الاجتماعية؛

(5) حد أقصى مستمر لمتأخرات المدفوعات الخارجية الجديدة على أي ديون قائمة أو معادة جدولتها أو الديون الجديدة على الحكومة المركزية و/أو البنك المركزي العراقي.

ثانيا: التعاريف

3- سوف يستخدم **سعر صرف** محدد بواقع **1180** دينار عراقي للدولار الأمريكي لأغراض مراقبة البرنامج. وسوف يستخدم هذا السعر لتحويل قيمة جميع الموجودات والمطلوبات الأجنبية المقومة بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي إلى الدينار العراقي، حسب الاقتضاء. أما موجودات ومطلوبات البنك المركزي العراقي المقومة بحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية بخلاف الدولار الأمريكي فسيتم تحويل قيمتها إلى الدولار الأمريكي بأسعار صرفها مقابل حقوق السحب الخاصة السائدة في 10 نوفمبر 2015، وفقا للمنشور على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي. وسوف تستخدم نفس القاعدة لتحويل المعلمات ذات الصلة بالدين الخارجي.

4- ولأغراض مراقبة البرنامج، تُعَرَّف **الحكومة المركزية** بأنها تشمل الإدارة المركزية، وحكومة إقليم كردستان، وكذلك الهيئات المدرجة في القسم 6 (المجالس المحلية، وشبكة الإعلام العراقي، واللجنة الأولمبية الوطنية العراقية، وبيت الحكمة، وأمانة بغداد، والبلديات، وكذلك المديرية العامة للمجاري والمديرية العامة للماء).

5- يُعَرَّف **إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي** بأنه استحقاقات البنك المركزي على غير المقيمين التي تخضع لسيطرة البنك المركزي، والمقومة بعملات أجنبية قابلة للتحويل، والمتاحة فورا للبنك المركزي بدون شرط لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات أو للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي، والتي لا يجنبها البنك المركزي لسداد مدفوعات محددة. ويشمل حيازات البنك المركزي العراقي من الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، ووضع احتياطي العراق لدى صندوق النقد الدولي، والمبالغ النقدية بعملات أجنبية، وحيازات غير المقيمين من سندات الملكية وسندات الدين، والودائع بالعملة الأجنبية في الخارج، بما في ذلك حساب الحكومة بالعملة الأجنبية (حساب 600/300). وتُستبعد من الموجودات الاحتياطية أي موجودات مرهونة أو مضمونة أو ملتزم بها على أي نحو آخر؛ والاستحقاقات على المقيمين؛ والمعادن النفيسة بخلاف الذهب النقدي؛ والموجودات بعملات غير قابلة للتحويل؛ والموجودات غير السائلة، والاستحقاقات بالنقد الأجنبي الناشئة عن مشتقات بعملات أجنبية مقابل العملة المحلية (مثل العقود المستقبلية والآجلة والمبادلات وعقود الخيار).. ولأغراض مراقبة البرنامج سوف يقيم رصيد الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بأسعار الصرف المقررة في البرنامج (الفقرة 3).

6- ويشمل **صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي** (1) صافي الاستحقاقات على الحكومة العامة، ويتألف من إجمالي الاستحقاقات على الحكومة العامة ناقصا ودائع الحكومة العامة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي؛ و(2) إجمالي الاستحقاقات على شركات الإيداع الأخرى؛ و(3) أدوات السياسة النقدية وتشمل الودائع لأجل المقومة بالدينار وبالعملات الأجنبية وحوالات البنك المركزي العراقي لدى شركات الإيداع الأخرى؛ و(4) صافي الاستحقاقات على الشركات العامة غير المالية؛ و(5) الاستحقاقات على القطاع الخاص. ولأغراض هذا البرنامج (SMP)، يُستبعد من صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي البنود الأخرى الصافية، وتتألف من صافي قيمة الموجودات غير المالية والحساب الرأسمالي وحساب الاحتياطيات، وبنود تعديل حساب صندوق النقد الدولي (الفروق بين السجل الوطني وسجل صندوق النقد الدولي)، والاعتمادات.

7- ويُعرَّف **الرصيد الأولي غير النفطي لدى الحكومة المركزية بأنه الفرق بين الإيرادات غير النفطية والنفقات الأولية غير النفطية.** وتُعرَّف **الإيرادات غير النفطية** بأنها إجمالي الإيرادات والمنح عدا المقبوضات المرتبطة بالنفط (صادرات النفط الخام والمواد المكررة والتحويلات من المؤسسات المملوكة للدولة المرتبطة بالنفط). وتُعرَّف **النفقات الأولية غير النفطية** بأنها مجموع النفقات، شاملة الانفاق خارج الموازنة المصرح به من خلال المراسيم الحكومية، وباستثناء (1) مدفوعات الفائدة على الدين المحلي والخارجي، و(2) الإنفاق المرتبط بالنفط (بما في ذلك تعويضات الحرب).

8- ويُعرَّف **الإنفاق الاجتماعي** بأنه مجموع الإنفاق على شبكة الحماية الاجتماعية، ونظام التوزيع العام **(PDS)**، ودعم القمح والأرز، والدعم للاجئين العراقيين ونازحي الداخل، ودعم المزارعين، ورواتب موظفي وزارات الصحة والبيئة والتربية والتعليم والتعليم العالي. الأهداف السنوية ستحدد ب 90 بالمئة من النفقات في الموازنة. سيتم قياس الانفاق في الوقت الذي تحول وزارة المالية المبالغ إلى وحدات الانفاق.

9- ويطبق حد أقصى مستمر لعدم حدوث تراكمات جديدة **لمتأخرات مدفوعات الدين الخارجي** على الدين المعاد جدولته والدين الخارجي الجديد المتعاقد عليه أو المضمون من جانب الحكومة المركزية و/أو البنك المركزي العراقي. وتتألف متأخرات المدفوعات الخارجية من التزامات خدمة الدين الخارجي (الأصل والفائدة) التي يحل موعد استحقاقها بعد 10 نوفمبر 2015 ولم تُسدد خلال فترة السماح. ويعرض الجدول 1 الحدود القصوى لمتأخرات المدفوعات الخارجية المقررة لأغراض البرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق.

10- ووفقا لما ورد في قرار المجلس التنفيذي 15688-107/14، الفقرة 8، المتبنى في 5 ديسمبر 2014، فإن المقصود بمصطلح "**الدين**" هو أنه التزام جار (أي ليس احتماليا)، نشأ بموجب اتفاق تعاقدي ينطوي على تقديم قيمة في شكل موجودات (بما في ذلك العملة) أو خدمات، ويقضي بقيام الطرف الملتزم بسداد دفعة أو أكثر في شكل موجودات (بما في ذلك العملة) أو خدمات في نقطة (نقاط) زمنية ما مستقبلا؛ وسوف تسدد هذه المدفوعات أصل و/أو فوائد المطلوبات المترتبة على الاتفاق بموجب العقد. ويمكن أن تأخذ الديون عدة أشكال تشمل الرئيسية منها:

- *القروض*، أي السُلف النقدية التي يمنحها المُقرِض للطرف الملتزم على أساس تعهد من جانب الملتزم بسداد الأموال مستقبلا (وتشمل الودائع، والسندات، وسندات الدين غير المضمونة، والقروض التجارية، وائتمانات المشترين)، والتبادل المؤقت للموجودات التي تعادل القروض المغطاة بضمان كامل، والتي تقضي بسداد الطرف الملتزم للأموال، ويدفع فائدة عادة، بإعادة شراء الضمان من المشترى مستقبلا (مثل اتفاقات إعادة الشراء وترتيبات المبادلة الرسمية)؛

- *ائتمانات الموردين*، أي العقود التي يسمح المورد بموجبها للطرف الملتزم بتأجيل سداد المدفوعات حتى انقضاء فترة ما بعد تاريخ تسليم السلع أو تقديم الخدمات؛

- *عقود التأجير*، أي الترتيبات التي يجري بموجبها تقديم ممتلكات يحق للمستأجر استخدامها لفترة (فترات) زمنية محددة تكون عادة أقصر من مجموع العمر التشغيلي المتوقع للممتلكات، بينما يحتفظ المؤجِّر بحق ملكيتها. ولأغراض المبادئ التوجيهية، فإن الدين هو القيمة الحالية (عند بدء التأجير) لكل مدفوعات التأجير المتوقع سدادها أثناء فترة الاتفاق، باستثناء المدفوعات التي تغطي عمليات تشغيل الممتلكات أو إصلاحها أو صيانتها.

- وتدرج ضمن الديون *المتأخرات والغرامات والأضرار الصادر بشأنها* حكم *قضائي* والناشئة عن عدم السداد بموجب التزام تعاقدي ضمن فترة السماح المتعاقد عليها . وفي ظل هذا التعريف، لا ينشأ دين عن عدم أداء مدفوعات بموجب التزام لا يعتبر دينا (مثل الدفع عند التسليم).

11- ولأغراض مراقبة البرنامج، يُعرَّف الدين الخارجي على أساس إقامة مقدم الائتمان.

ثالثا: معامِلات التعديل

12- ***يُعدَّل الحد الأدنى للرصيد الأولي غير النفطي لدى الحكومة المركزية بتاريخ كانون الأول 2015 بالتخفيض/الزيادة*** إذا كانت المتأخرات المحلية المتكبدة في 2015 تفوق/تقل عن 5 تريليون دينار عراقي من المتأخرات المحلية المحددة في نهاية نيسان/أبريل 2015. يكون حجم معامل التعديل يساوي الفرق بين قيمة المتأخرات المحلية و 5 تريليون دينار.

13- ***يُعدَّل الحد الأقصى*** **لرصيد صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي بالزيادة** إذا كان التمويل الأجنبي أقل مما هو مقرر في البرنامج ليكون في حدود 1.4 تريليون دينار عراقي في كانون أول 2015، صفر مليار في آذار وحزيران 2016، 1.1 تريليون دينار عراقي في أيلول 2016، و 3.9 تريليون في كانون أول 2016. **سيكون حجم التعديل يساوي الفرق بين التمويل الخارجي الملاحظ والمدرج في البرنامج بسقوف تساوي المبالغ المذكورة في الجمل السابقة.**

14- **يعدل الحد الأقصى (السقف) على رصيد صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بالتخفيض في حال كان التمويل الخارجي أعلى مما أدرج في البرنامج. سيكون حجم التعديل يساوي الفرق بين التمويل الخارجي الملاحظ والمدرج في البرنامج.**

15- ***يُعدَّل الحد الأدنى*** **لإجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي بالتخفيض** إذا كان التمويل الأجنبي أقل مما هو مقرر في البرنامج ليكون في حدود 1.2 مليار دولار أمريكي في كانون أول 2015، صفرا في اذار وحزيران 2016، و0.9 مليار دولار أمريكي في أيلول و3.3 مليار دولار أمريكي في كانون أول 2016.

16- ***يُعدَّل الحد الأدنى*** **لإجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي بالزيادة** إذا كان التمويل الأجنبي أعلى مما هو مقرر في البرنامج. **سيكون حجم التعديل يساوي الفرق بين التمويل الخارجي الملاحظ والمدرج في البرنامج.**

رابعا: توفير المعلومات لخبراء الصندوق

ألف – البيانات

17- لمراقبة التطورات في إطار البرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق، توافق السلطات على تزويد الصندوق بالمعلومات المبينة أدناه بعد الحصول على الموافقة على البرنامج. وينطوي تصميم برنامج التصحيح الاقتصادي الذي وضعته السلطات العراقية على أهداف كمية على أساس ربع سنوي وينبغي تقديم النتيجة الفعلية في غضون ستة أسابيع من نهاية ربع السنة. غير أنه تيسيرا للمراقبة المنتظمة، ينبغي تقديم كثير من المؤشرات بمعدلات تواتر أعلى، حسبما ترد الإشارة إليه أدناه:

أهم المؤشرات المالية

- **المجملات النقدية والمالية الأولية** على أساس أسبوعي كما في "المؤشرات المالية الرئيسية" وتشمل بيانات سعر الصرف (اليومية)، والعملة المتداولة، والودائع القابلة للتحويل والودائع الأخرى لدى المصارف التجارية، والأرصدة في الحسابات الحكومية لدى البنك المركزي العراقي، وأسعار الفائدة على القروض والودائع لدى المصارف التجارية، وحيازات الأوراق المالية الحكومية، والائتمان القائم للقطاعين العام والخاص. وينبغي إبلاغ البيانات، ما عدا بيانات أسعار الصرف، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع من نهاية الفترة المرجعية.

القطاع الحقيقي

- **الناتج المحلي الإجمالي النفطي، ومؤشرات النشاط النفطي بشأن إنتاج واستخدام النفط الخام والغاز، وإنتاج وبيع المنتجات النفطية المكررة (للتصدير والاستخدام المحلي)**، بما في ذلك المواد المتبقية الثقيلة (شهريا). وينبغي إبلاغ هذه البيانات خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من نهاية ربع السنة المرجعي.

- **الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ومؤشرات النشاط الاقتصادي الحقيقي غير النفطي** (ربع سنوية)، بما في ذلك إنتاج الأسمنت والأسمدة والكهرباء، وينبغي إبلاغها خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من نهاية ربع السنة المرجعي.

- **مجموع الناتج المحلي الإجمالي**، وينبغي إبلاغها خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من نهاية ربع السنة المرجعي.

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك،** شاملا الأرقام القياسية للمدن الرئيسية (شهريا). وينبغي إبلاغ هذه البيانات خلال مدة لا تتجاوز شهرا من نهاية الشهر ذي الصلة.

القطاع النقدي والمالي

- **إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي** (أسبوعيا) **وأرصدة حساب الحكومة بالعملة الأجنبية (حساب 600/300).** وينبغي إبلاغ هذا البيانات خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من نهاية الأسبوع المرجعي.

- **الميزانية العمومية الشهرية للبنك المركزي العراقي،** بفاصل زمني شهر واحد.

- **الميزانية العمومية الشهرية الموحدة لشركات الإيداع الأخرى** (المصارف التجارية)، بفاصل زمني ثمانية أسابيع.

- **موجودات ومطلوبات الحكومة المركزية (وزارة المالية والوزارات) لدى القطاع المصرفي** بفاصل زمني ثمانية أسابيع.

- **مسح شركات الإيداع (النقدي) لكل المصارف التجارية والبنك المركزي العراقي** (ربع سنوي)، بفاصل زمني ثمانية أسابيع.

- **أحدث ميزانية عمومية لمصرف العراق التجاري (TBI) بالإضافة إلى المعلومات حول خطابات الائتمان المصدرة، والمنفذة، وغير المدفوعة،** بفاصل زمني لا يتجاوز ستة أسابيع.

- **أحدث ميزانية عمومية لمصرفي الرشيد والرافدين.**

- **مؤشرات الاستقرار المالي الفصلية للنظام المصرفي، بتحديد المصارف العامة والأهلية،** بفاصل زمني ثمانية أسابيع.

قطاع المالية العامة

- **تفاصيل الإيرادات، والنفقات التشغيلية والرأسمالية، وبنود التمويل لعمليات المالية العامة والنفط الموحدة، ورصيد المالية العامة الكلي.** وينبغي أن تتضمن هذا البيانات ما يلي:

➢ *تنفيذ الموازنة العامة العراقية،* ويشمل الإيرادات التصاعدية نتيجة تأثير تدابير الإيرادات (التدابير الضريبية) التي نص عليها قانون الموازنة العامة لعام 2015 (ضرائب المبيعات على بطاقات شحن الهواتف النقالة، واستخدام الإنترنت،

ومبيعات السيارات، والضرائب على التبغ والكحول، بالإضافة إلى المقبوضات التصاعدية من دخول قانون الجمارك المعدّل لعام 2010 حيز التنفيذ)، والوفورات المتحققة عن طريق (أ) أي تخفيضات في المشروعات الاستثمارية أو تمويل الاستثمارات من خلال برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، و(ب) التخفيضات في نفقات التشغيل (الجارية)، مثل وضع برامج وطنية للادخار الإلزامي أو الطوعي (بما في ذلك المترتبة على التغييرات في التشريعات المنظمة لسلم أجور موظفي القطاع العام أو الخدمة المدنية)، وإلغاء/ترشيد الدعم على أسعار الكهرباء والبنزين أو غيرهما من المنتجات؛

- *التحويلات من وإلى حكومة إقليم كردستان ؛*
- *الإنفاق الاجتماعي حسب تعريفه في الفقرة 8 وإجمالي التحويلات* (بما في ذلك التحويلات لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي – نظام التوزيع العام – والنازحين داخليا واللاجئين).
- *عمليات وودائع المؤسسات المرتبطة بالنفط المملوكة للدولة؛*
- *المدفوعات و/أو متأخرات المدفوعات لشركات النفط الدولية؛*
- *المبالغ المنصرفة من المساعدات الخارجية والقروض بما في ذلك إصدارات سندات اليوروبوند والقروض من المصرف العراقي للتجارة؛*
- *تنفيذ خطابات الائتمان الممولة من المصرف العراقي للتجارة* أو بطرق أخرى؛
- *كل عمليات* ***حساب الحكومة بالعملة الأجنبية (حساب 600/300)*** *وحساباته الفرعية؛*
- *المبالغ المسحوبة من مخصصات العراق من حقوق السحب الخاصة الموزعة في 2009؛*
- *أنماط أخرى من المساعدة الثنائية ومتعددة الأطراف وموارد التمويل الاستثنائي* (مثل إصدار السندات المحلية، والقروض المورقة باستخدام العائدات النفطية المستقبلية، إلخ)؛
- *أرصدة جميع الحسابات الحكومية لدى البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية* (بما في ذلك ودائع الحكومة و/أو الوزارات التنفيذية)؛
- *المبالغ المرتبطة بكل السلف خارج الموازنة والمدرجة في الموازنة؛*

- *الرصيد المتاح من الأوراق المالية الحكومية (بما في ذلك سندات الخزانة) لدى/في حيازة المصارف التجارية، والبنك المركزي العراقي، وصناديق التقاعد.* وينبغي إبلاغ هذا البيانات على أساس شهري خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من نهاية الشهر المرجعي.

ميزان المدفوعات

- **إحصاءات التجارة الخارجية** (الواردات والصادرات وإعادة التصدير) (ربع سنوية). وينبغي إبلاغ بياناتها خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من نهاية ربع السنة المرجعي.

- **مجموع الواردات من المنتجات النفطية الممولة من الموازنة** على أساس ربع سنوي بدءا من الربع الأول من عام 2015. وينبغي إبلاغ هذه البيانات خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من نهاية ربع السنة المرجعي.

- بيانات تفصيلية عن المبالغ المنصرفة من **المساعدات الخارجية** (لتمويل المشروعات والموازنة) المقدمة من الولايات المتحدة والجهات المانحة الأخرى، بما في ذلك حسب القطاع المتلقي؛ **وتسديدات الديون الخارجية وأداء مدفوعات الفائدة، ومجموع الديون المحلية والخارجية القائمة.** وينبغي إبلاغ هذه البيانات على أساس شهري خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من نهاية الشهر المرجعي.

- حجم **القروض بشروط ميسرة** المتعاقد عليها وشروطها وعنصر المنحة فيها، على أساس ربع سنوي، بفاصل زمني لا يتجاوز ستة أسابيع.

- الميزانية العمومية للمصرف العراقي للتجارة وبيانات خطابات الاعتماد الصادرة والمنفذة والقائمة، بفاصل زمني لا يتجاوز ستة أسابيع.

الدين الخارجي

- قائمة القروض الخارجية الحكومية أو المضمونة من الحكومة ذات الأجل القصير والمتوسط والطويل والتي يتم التعاقد عليها كل ربع سنة، مع بيان ما يلي بالنسبة لكل قرض: الدائن، والمقترض (الملتزم النهائي)، وقيمة القرض والعملة المستخدمة، وأجل الاستحقاق وفترة السماح، وشروط السداد، وترتيبات سعر الفائدة (شهريا).

- تفاصيل **الاتفاقيات الجديدة لإعادة جدولة الديون وتخفيف أعباء الديون مع الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف والتجاريين**، بما في ذلك المبالغ الجديدة القائمة والعملة المستخدمة، وجدول المدفوعات (الأصل والفائدة)، وشروط الاتفاقية، وشروط السداد، وترتيبات سعر الفائدة (على أساس ربع سنوي).

باء – الإصلاحات الهيكلية

18- تشكل القواعد المعيارية الهيكلية عنصرا حيويا في البرنامج الذي يراقبه الخبراء. ووفقا للقواعد المعيارية المتفق عليها (راجع الجدول 2 في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية)، سوف تعد السلطات تقارير وترسلها إلى موظفي صندوق النقد الدولي، مشفوعة بالمستندات الملائمة، لتوثيق استكمال الإصلاحات.

جيم – معلومات أخرى

19- تُرسل أي تفاصيل أخرى حول التدابير الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تتخذها الحكومة والتي يُتوقع أن يكون لها تأثير على تسلسل البرنامج (مثل التغييرات في التشريعات، أو القواعد التنظيمية، أو أي وثائق أخرى ذات صلة) إلى خبراء صندوق النقد الدولي في الوقت المناسب لأغراض التشاور أو الإحاطة.

صندوق النقد الدولي

العراق

تقرير خبراء الصندوق حول طلب الاتفاق بشأن برنامج يتابعه خبراء الصندوق – مرفق المعلومات

31 ديسمبر 2015

إعداد إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

المحتويات

العلاقات مع صندوق النقد الدولي _____ 2
العلاقات مع مجموعة البنك الدولي _____ 8
قضايا إحصائية _____ 11

العلاقات مع صندوق النقد الدولي

(حسب الوضع في 30 نوفمبر 2015)

حالة العضوية: انضم إلى عضوية الصندوق في 27 ديسمبر 1945؛ المادة الرابعة عشرة

حساب الموارد العامة

	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من حصة العضوية
حصة العضوية	1188.40	100.00
حيازات الصندوق من العملة	1982.89	166.85
مركز الشرائح الاحتياطية في الصندوق	171.10	14.40

إدارة حقوق السحب الخاصة

	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	1134.50	100.00
الحيازات	105.08	9.26

عمليات الشراء والقروض القائمة

	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من حصة العضوية
اتفاقات الاستعداد الائتماني	74.28	6.25
المساعدات الطارئة[1]	891.30	75.00

[1]المساعدات الطارئة يمكن أن تتضمن المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية والمساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع وأداة التمويل السريع.

آخر الاتفاقات المالية

النوع	تاريخ الاتفاق	تاريخ الانتهاء	المبلغ المعتمد (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)	المبلغ المسحوب (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)
استعداد ائتماني	24 فبراير 2010	23 فبراير 2013	2376.80	1069.56
استعداد ائتماني	19 ديسمبر 2007	18 مارس 2009	475.36	0.00
استعداد ائتماني	23 ديسمبر 2005	18 ديسمبر 2007	475.36	0.00

الالتزامات غير المسددة والمدفوعات المتوقعة للصندوق[1]

	المرحلة المقبلة				
	2015	2016	2017	2018	2019
أصل المبلغ	37.14	37.14		111.41	445.65
الرسوم/الفوائد		10.10	9.89	9.89	6.96
المجموع	37.14	47.24	9.89	121.31	452.61

[1] إذا كان على البلد العضو التزامات مالية متأخرة مستحقة لأكثر من ثلاثة أشهر، يتم بيان قيمة هذه المتأخرات في هذا القسم.

تنفيذ المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون: لا ينطبق

تنفيذ المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI): لا ينطبق

تنفيذ اتفاق في ظل الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCR): لا ينطبق

في 4 فبراير 2015، تحول الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث إلى الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCR).

تقييم الضمانات الوقائية

استُكْمِل في عام 2010 آخر تقييم للضمانات الوقائية للبنك المركزي العراقي في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الذي انتهت مدته في فبراير 2013. وبينما خلُص التقييم إلى أنه لا تزال هناك مخاطر كبيرة تهدد الضمانات الوقائية، أفاد بأن البنك المركزي العراقي لديه ضمانات وقائية حيوية حسبما أوصت به التقييمات السابقة، بما في ذلك عمليات التدقيق الخارجي السنوية التي تجريها شركات التدقيق ذات السمعة الطيبة إلى جانب نشر الكشوف المالية المدققة للبنك المركزي العراقي.

ترتيب سعر الصرف

أُعيد تصنيف ترتيبات سعر الصرف بحكم القانون وبحكم الواقع في العراق بأثر رجعي كترتيب تقليدي لسعر الصرف المربوط، اعتبارا من 15 يناير 2012. وينص قانون البنك المركزي على إعطاء مجلس إدارة البنك المركزي العراقي صلاحية صياغة سياسة سعر الصرف، وقد حافظ المجلس على سياسته التي تقضي بإبقاء سعر الصرف الرسمي عند 1.166 مقابل الدولار الأمريكي منذ 15 يناير 2012. ويقف البنك المركزي العراقي على أُهبة الاستعداد لتوفير النقد الأجنبي بسعر الصرف الرسمي مضافا إليه العمولات بالنسبة للمعاملات المسموح بها من خلال مزاداته اليومية (المخصصات)، مُرسيا بذلك نظام ربط سعر الصرف. غير أنه نظرا لأن بعض المعاملات مستبعدة من مزادات البنك المركزي العراقي، فإن معاملات عديدة تتم بأسعار الصرف في السوق الموازية. وينشر البنك المركزي العراقي الحجم اليومي لمخصصات المزادات في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

ولا يزال العراق يفيد من الترتيبات الانتقالية بموجب القسم 2 من المادة الرابعة عشرة في اتفاقية تأسيس الصندوق، لكنه لم يعد يحتفظ بأي قيود على الصرف أو ممارسات تعدد أسعار الصرف الخاضعة لأحكام القسم 2 من المادة الرابعة عشرة، ويحتفظ حاليا بثلاثة قيود على الصرف وممارسة واحدة لتعدد أسعار الصرف التي تخضع لموافقة الصندوق بموجب القسم 2(أ) والقسم 3 من المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

وتنشأ القيود على الصرف من: (1) اشتراط سداد كافة الالتزامات والديون المستحقة للحكومة قبل السماح للمستثمرين بتحويل عائدات الاستثمارات، وللعاملين غير العراقيين بتحويل الرواتب والتعويضات الأخرى إلى خارج العراق، و(2) رصيد مستحق على العراق للأردن بموجب اتفاقية دفع ثنائية مُعطَّلة، و(3) الحدود القصوى الأسبوعية المفروضة على مشتريات المؤسسات المالية من النقد من البنك المركزي العراقي. وتبلغ هذه الحدود حاليا 300 ألف دولار أسبوعيا للمصارف التي لا يقل رأسمالها عن 250 مليار دينار عراقي، و150 ألف دولار أسبوعيا لشركات تحويل الأموال، و50 ألف دولار أسبوعيا لمكاتب الصرافة.

وتنشأ ممارسة تعدد أسعار الصرف عن الإجراء الرسمي الذي يهدف إلى الحد من شراء النقد الأجنبي، مع عدم وجود آلية تضمن عدم انحراف سعر الصرف في المزاد الرسمي عن السعر السوقي بأكثر من 2%. وجدير بالذكر أن متوسط الفرق بين السعر الرسمي والسعر السوقي بلغ حوالي 2.4 نقطة مئوية في نوفمبر 2015.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك قيد واحد على الصرف لا يزال قائما لأسباب أمنية ويتعين إخطار صندوق النقد الدولي به وفقا للقرار 144- (51/52).

مشاورات المادة الرابعة

تُعقد مشاورات المادة الرابعة مع العراق على أساس الدورة الزمنية الاعتيادية البالغة مدتها 12 شهرا. وقد اختُتمت آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة في 29 يوليو 2015، وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع. وقد نُشِر تقرير الخبراء (التقرير القُطري رقم 15/235) في 18 أغسطس 2015، ويمكن الاطلاع عليه في العنوان التالي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=43198.0.

المساعدة الفنية، 2005-2015

الإدارة	التاريخ	الغرض
إدارة شؤون المالية العامة	فبراير 2005	الإدارة المالية العامة (بعثة مشتركة من إدارة شؤون المالية العامة والبنك الدولي)
	إبريل 2005	إصلاح نظام تبويب الموازنة
	نوفمبر 2006	نظام معلومات الإدارة المالية
	ديسمبر 2006	إدارة قطاع النفط وفيدرالية المالية العامة
	مايو 2007	الحلقة التطبيقية عن السياسة الضريبية
	مارس 2008	الإدارة المالية العامة
	أغسطس 2008	قطاع النفط – التسعير والتدفقات المالية
	مارس 2009	قطاع النفط – فرض الضرائب
	أكتوبر 2009	الإدارة المالية العامة
	مايو 2010	الإدارة المالية العامة
	مارس 2012	الإدارة المالية العامة
	مايو 2012	الإدارة المالية العامة
	ديسمبر 2012	الإدارة المالية العامة
	مايو 2013	الحلقة التطبيقية عن التبويب الوظيفي للموازنة (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)
	مارس 2014	تبويب الموازنة (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)
	يونيو 2015	حالة إصلاحات الإدارة المالية العامة (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)
	نوفمبر 2015	قانون الإدارة المالية العامة وتنفيذ الموازنة وإعداد الموازنة على أساس البرامج
إدارة الشؤون القانونية	أغسطس 2008	الحلقة التطبيقية عن زيادة الوعي بقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	أكتوبر 2008	قبول التزامات المادة الثامنة
	فبراير 2009	الحلقة التطبيقية لمسؤولي وحدات الاستخبارات المالية ومسؤولي العدالة الجنائية عن تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	إبريل 2010	المرحلة الأولى من برنامج التدريب ثلاثي المراحل لتعزيز القدرات وضمان الاستمرارية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	يوليو 2010	المرحلة الثانية من برنامج التدريب ثلاثي المراحل لتعزيز القدرات وضمان استمرارية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	أكتوبر 2012	قبول التزامات المادة الثامنة والمساعدة الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	ديسمبر 2012	صياغة تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	مايو وسبتمبر 2015	مراجعة مكتبية لمشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	مارس 2007	إعادة هيكلة المصارف
	مارس 2007	الرقابة المصرفية

الإدارة	التاريخ	الغرض
	سبتمبر 2007	إعادة هيكلة المصارف
	مارس 2008	التنبؤ بالسيولة وإدارتها
	إبريل 2008	الحلقة التطبيقية عن إعادة هيكلة المصارف
	يوليو 2008	إدارة الاحتياطيات
	أغسطس 2008	الحلقة التطبيقية عن إعادة هيكلة المصارف
	أكتوبر 2008	قبول التزامات المادة الثامنة
	ديسمبر 2008	إدارة الاحتياطيات
	يناير 2009	الحلقة التطبيقية عن الرقابة المصرفية
	مارس 2009	الحلقة التطبيقية عن الرقابة المصرفية
	يوليو 2009	قمة تنسيق المساعدة الفنية
	نوفمبر 2009	إدارة الاحتياطيات
	نوفمبر 2009	الحلقة التطبيقية عن الرقابة المصرفية – استمارات الإبلاغ
	إبريل 2010	الحلقة التطبيقية عن الصيرفة الإسلامية
	أغسطس 2010	إدارة الاحتياطيات
	أغسطس 2010	المساعدة من بُعْد بشأن إدارة السيولة وتطوير سوق أذون الخزانة
	ديسمبر 2010	الأوراق المالية الحكومية/العمليات النقدية
	يناير 2011	الأوراق المالية الحكومية/العمليات النقدية
	يناير 2011	تدريب حول اللوائح الجديدة والتقارير المالية (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)
	يناير 2011	تدريب على الرقابة خارج الموقع وإعداد التقارير (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)
	إبريل 2011	الحلقة التطبيقية عن إدارة المخاطر (اختبار القدرة على تحمل الضغوط)
	مايو 2011	إعادة هيكلة المصارف
	مايو 2011	إدارة الاحتياطيات
	يوليو 2011	إدارة الاحتياطيات
	سبتمبر 2011	حلقة تطبيقية عن إدارة الاحتياطيات
	مارس 2012	إعادة هيكلة المصارف
	أكتوبر 2012	قبول التزامات المادة الثامنة
	مارس 2014	تقييم الاحتياجات المصرفية (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)
	إبريل 2014	إدارة احتياطيات البنك المركزي
	مايو 2015	إدارة الأصول
	نوفمبر 2015	الرقابة المصرفية (عمل مشترك بين إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)
	نوفمبر 2015	القواعد التنظيمية الاحترازية: المراجعة والتقييم (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)
إدارة الإحصاءات	يناير 2006	إحصاءات ميزان المدفوعات

الإدارة	التاريخ	الغرض
	مارس 2006	الإحصاءات النقدية والمالية
	نوفمبر 2006	إحصاءات ميزان المدفوعات
	يناير 2007	الإحصاءات النقدية والمالية
	يناير 2007	إحصاءات أسعار المستهلكين
	إبريل 2007	الإحصاءات النقدية والمالية
	فبراير 2007	إحصاءات الحسابات القومية
	نوفمبر 2007	إحصاءات أسعار المستهلكين
	فبراير 2008	إحصاءات القطاع الخارجي
	فبراير 2008	إحصاءات الحسابات القومية
	يناير 2009	إحصاءات القطاع الخارجي
	نوفمبر 2009	إحصاءات الحسابات القومية
	إبريل 2010	إحصاءات القطاع الخارجي
	يوليو 2010	الإحصاءات النقدية والمالية
	فبراير 2012	إحصاءات القطاع الخارجي
	مارس 2012	إحصاءات الحسابات القومية
	مايو 2012	الإحصاءات النقدية والمالية
	إبريل 2013	إحصاءات الحسابات القومية
	ديسمبر 2013	إحصاءات ميزان المدفوعات
	ديسمبر 2014	إحصاءات ميزان المدفوعات (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)
	مارس 2015	إحصاءات مالية الحكومة (عربستات)
	مايو 2015	إحصاءات مالية الحكومة
معهد صندوق النقد الدولي	فبراير 2006	سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي
	فبراير 2007	قضايا القطاع الخارجي
	مارس 2008	سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي
	يناير 2009	سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي
	يناير 2010	سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي

العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(حسب الوضع في 11 ديسمبر 2015)

العنوان	المنتجات	التوقيت المؤقت والفعلي للبعثات	التاريخ المتوقع والفعلي للتسليم
ألف: المعلومات المتبادلة حول برامج العمل ذات الصلة			
برنامج عمل البنك الدولي خلال الاثني عشر شهرا المقبلة[1]	**التحليل والمشورة في مجال السياسات الاقتصادية**		
	البنك الدولي:		
	– التشخيص المنهجي القُطري	فبراير 2016	ديسمبر 2016
	– تشخيص النمو الاقتصادي (حكومة إقليم كردستان – الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة)	ديسمبر 2015/فبراير/إبريل/يونيو 2016	يونيو 2016
	– تقييم اللامركزية وتقديم الخدمات في العراق	نوفمبر 2015	فبراير 2016
	– خرائط الطريق نحو إصلاح الجمارك والضرائب في العراق	نوفمبر 2015	يناير 2016
	المساعدة الفنية		
	البنك الدولي:		
	– المساعدة الفنية في مجال الاستثمار العام في البنية التحتية للكهرباء	أكتوبر 2015 / فبراير 2016	إبريل 2016
	– الإدارة المالية العامة (برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية، وتقييم القدرات وطلب عروض "النظم المتكاملة لمعلومات الإدارة المالية" (IFMIS))	يناير 2016	يونيو 2016
	– إدارة الاستثمارات العامة في حكومة إقليم كردستان	مارس 2016	إبريل 2016
	– المساعدة الفنية في القطاع المالي والحوار بشأن السياسات	فبراير / مايو 2016	يونيو 2016
	– دعم حكومة إقليم كردستان في وضع إطار للحماية الاجتماعية	يناير / مارس 2016	إبريل 2016
	– المبادرة المعنية بشفافية الصناعات الاستخراجية	نوفمبر 2015	ديسمبر 2015
	– المساعدة الفنية في مجال إصلاح نظام التقاعد	يناير حتى ديسمبر 2016	ديسمبر 2016
	– إصلاحات ممارسة الأعمال	يناير/إبريل/سبتمبر 2016	يونيو 2017
	– نظام مدفوعات البنك المركزي	يناير/إبريل/سبتمبر 2016	فبراير 2017
	– مكافحة غسل الأموال	يناير/إبريل/سبتمبر 2016	فبراير 2017
	– الإصلاح التنظيمي	يناير/إبريل/سبتمبر 2016	ديسمبر 2016
	– استعراض النفقات العامة في قطاع المياه		ديسمبر 2016
	– المساعدة الفنية في مجال الحد من الفقر	مارس 2016	يونيو 2016
	– (بغداد – الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة) سلسلة قيمة الغاز في العراق	ديسمبر 2015/يناير–ديسمبر 2016	أكتوبر 2017

[1] لا تشمل الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية.

	– (حكومة إقليم كردستان – الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة) إصلاح نظام المشتريات	يناير – مايو 2016	يونيو 2016
	– (حكومة إقليم كردستان – الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة) شبكات الأمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد	يناير – إبريل 2016	إبريل 2016
	– (حكومة إقليم كردستان – الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة) الدعم المقدم إلى مجلس الشورى	يناير – إبريل 2016	يونيو 2016
	مؤسسة التمويل الدولية:		
	الاستثمارات (خط الأنابيب والحافظة)		
	– قطاع الكهرباء		على أساس مستمر
	– الصناعات التحويلية الأساسية والأعمال التجارية الزراعية		على أساس مستمر
	– الاتصالات		على أساس مستمر
	خدمات استشارية		
	– إعادة هيكلة المصرف المتحد للاستثمار		نوفمبر 2015
	– مشروع إصلاح قطاع الإنشاءات		مارس 2016
	– تنمية قطاع الألبان		يونيو 2016
	– تدريب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج Business Edge		ديسمبر 2016
	– حوكمة الشركات		يونيو 2020
	– البنية التحتية للأسواق المالية		على أساس مستمر
	– إدارة المخاطر في البنوك		على أساس مستمر
	– صيرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة		على أساس مستمر
	– سياسة الاستثمار		يتقرر لاحقا
	– معالجة مياه الصرف في السليمانية		يتقرر لاحقا
	– تحديد أولويات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإطارها التنظيمي (شمال العراق)		يتقرر لاحقا
برنامج عمل صندوق النقد الدولي خلال الاثني عشر شهرا المقبلة	**التحليل والمشورة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية**		
	– المراجعة الأولى للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق	مارس 2016	مايو 2016
	– مشاورات المادة الرابعة والمراجعة الثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق	مايو 2016	يوليو 2016
	– المراجعة الثالثة للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق	سبتمبر 2016	نوفمبر 2016
	المساعدة الفنية		
	– الحسابات القومية	يناير 2016	مارس 2016
	– ميزان المدفوعات	الربع الأول من 2016	

	– الضوابط على الصرف الأجنبي – قانون الإدارة المالية العامة – الرقابة المصرفية – إعداد تقارير حسابات المالية العامة	الربع الأول من 2016 مارس 2016 مارس 2016 مارس 2016	
باء: طلبات تقديم المساهمات في برامج العمل			
طلبات الصندوق إلى البنك الدولي	– تبادل البيانات الاقتصادية الكلية والمالية بانتظام – الدعم اللوجيستي للبعثات الموفدة إلى العراق	على أساس مستمر	
طلبات البنك الدولي إلى الصندوق	– تبادل بيانات المالية العامة بانتظام – التنسيق بشأن التدريب في مجال سياسات وإدارة الاقتصاد الكلي – ضرورة تبادل البيانات الاقتصادية الكلية والمالية بانتظام، بما في ذلك أي قيود على معاملات الصرف الأجنبي. – البيانات التي تختص بها قطاعات بعينها – تبادل نتائج المشاورات	على أساس مستمر	
جيم: الاتفاق حول المنتجات والبعثات المشتركة			
الإنتاج المشترك خلال الاثني عشر شهرا القادمة	لا ينطبق		

قضايا إحصائية

(حسب الوضع في 11 ديسمبر 2015)

أولا – تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة

عام

ثمة أوجه قصور خطيرة في البيانات التي تُقدَّم إلى الصندوق من شأنها إعاقة الرقابة بدرجة كبيرة. فإحصاءات الاقتصاد الكلي تعاني من سنوات من الإهمال، وقد أدت الاضطرابات الأخيرة إلى تفاقم الوضع. وبينما ظل الجهاز المركزي للإحصاء قائما، فإنه يفتقر إلى الخبرات الفنية والموارد الكافية لتوفير متطلبات النظام الإحصائي الحديث. وبينما يتمتع البنك المركزي العراقي بقدرات إحصائية أفضل قليلا، فإن المسائل المتعلقة بتبادل البيانات بين الهيئات المختلفة وبتوزيع مسؤوليات جمع البيانات تعيق التقدم على صعيد إحصاءات القطاع الخارجي.

ومنذ عام 2003، قدمت إدارة الإحصاءات بالصندوق مساعدة فنية كبيرة في جميع مجموعات البيانات الرئيسية، بما في ذلك ما يتعلق بمعايير نشر البيانات.

الحسابات القومية

يتولى الجهاز المركزي للإحصاء إعداد بيانات الحسابات القومية السنوية وربع السنوية على أساس الأسعار الجارية والثابتة (2007). ويمكن الاطلاع على بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوية حسب النشاط في الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء حتى عام 2014، وبيانات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية حتى الربع الثاني من عام 2015.

وتُعد الحسابات القومية وفق نظام الحسابات القومية لعام 1968، غير أن الجهاز المركزي للإحصاء يتحرك حاليا بالتدريج نحو تنفيذ مفاهيم نظام الحسابات القومية لعام 2008 بمساعدة فنية مستمرة من إدارة الإحصاءات في الصندوق ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. غير أن الحسابات القومية التي يتم إعدادها تتقصها الجودة نتيجة نقص البيانات المصدرية الشاملة عن بعض الأنشطة وفئات الإنفاق في إجمالي الناتج المحلي. وقد أُجري مسح ميزانية الأسرة في عام 2007 وتم إدراج النتائج، بما فيها تحويل سنة الأساس إلى 2007. وأُجري مسح لأنشطة الأسر الإنتاجية في عام 2012 ويجري إدراج هذه البيانات لتحويل سنة الأساس إلى 2012. وقد أدى ضعف التغطية الإقليمية للبيانات المصدرية الناجم عن الصراعات في أربع محافظات إلى إضعاف مقاييس إجمالي الناتج المحلي.

إحصاءات الأسعار

استنادا إلى مسح ميزانية الأسرة لعام 2007، يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بإعداد ونشر تقرير شهري لمؤشر أسعار المستهلكين في عموم العراق (بما في ذلك إقليم كردستان) ولكل محافظة على حدة. ومع ذلك، فإن مؤشر أسعار المستهلكين لا يغطي سوى المناطق الحضرية في جميع المحافظات، والموارد المتاحة لا تكفي لتوسيع نطاق التغطية. وبدءا من يونيو 2014، فإن البيانات الرسمية المعنية بمؤشر أسعار المستهلكين لا تشمل المحافظات الأربعة المتأثرة بالصراع. كذلك يتم إعداد ونشر تقرير ربع سنوي لمؤشر أسعار المنتجين في غضون شهرين من ربع السنة المرجعي. ويستند المؤشر إلى عام 2007 كسنة الأساس وتعمل إدارة الإحصاءات في الصندوق/

مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط مع الجهاز المركزي للإحصاء على بناء القدرات وتحسين منهجية إعداد كل من مؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار المنتجين، بما في ذلك تغيير سنة أساس مؤشر أسعار المستهلكين إلى 2012 (ويُتوقع صدور السلسلة الجديدة في فبراير 2016).

إحصاءات مالية الحكومة

رغم صعوبة الوضع الأمني الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على إعداد البيانات وتحليلها، فقد كان توفير بيانات المالية العامة لأغراض مراقبة البرامج مُرضيا. وهناك حالات تأخر في تقديم البيانات تحدث على فترات متباعدة، ولا تزال تغطية إقليم كردستان ضئيلة. غير أن السلطات تعكف حاليا على اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه العيوب.

وفي مارس 2015، قامت بعثة من إدارة الإحصاءات في الصندوق— واكبت بعثة مشاورات المادة الرابعة— بمناقشة خطة عمل تهدف إلى تحسين معدل تواتر ودرجة حداثة إبلاغ بيانات المالية العامة ووضع خطة لنقل البيانات لتحسين إحصاءات المالية العامة استنادا إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014. وقد استأنف العراق إبلاغ بيانات إحصاءات مالية الحكومة لنشرها في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة (GFSY). ولا يتجاوز ما تنشره الحكومة حاليا عن إحصاءات المالية العامة ذلك الموجز عن تقديرات ونتائج موازنة الحكومة المركزية.

الإحصاءات النقدية والمالية

تحقق تقدم ملحوظ نحو تطوير العناصر والهيكل اللازم لإعداد بيانات مسح شركات الإيداع، ولكن ضعف قدرات الموظفين، ولا سيما على مستوى المصارف التجارية، لا يزال يعيق التقدم نحو تحسين جودة هذه البيانات ودرجة حداثتها. وبينما يستخدم معظم المصارف، بما في ذلك المصارف المملوكة للدولة، استمارات الإبلاغ الجديدة التي أُعِدت على أساس دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي، فلا يزال بعضها يعاني من مشكلات متعلقة بإبلاغ البيانات (على سبيل المثال، نقص البيانات، وأخطاء في الإبلاغ، وتأخر الإبلاغ). لذلك، فإن استمارات الإبلاغ القديمة لا تزال تُستَخدم لإعداد بيانات شركات الإيداع الأخرى. ولا تغطي الإحصاءات النقدية المنطقة الشمالية (كردستان) بسبب مشكلات متعلقة بجمع البيانات من تلك المنطقة. ونتيجة لذلك، فإن البنك المركزي العراقي يقوم بإبلاغ البيانات لنشرها في "الإحصاءات المالية الدولية" الصادرة عن صندوق النقد الدولي بفارق زمني أكثر من ثلاثة أشهر كما أن أحدث البيانات المبلغة بشأن شركات الإيداع الأخرى توصف بأنها "أولية"، الأمر الذي يشير إلى وجود مشكلات في عملية جمع وإعداد بياناتها.

الرقابة على القطاع المالي

لم يقم العراق حتى الآن بإعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية على النحو المبين في *المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية*. وفي أعقاب المناقشات التي أجريت مع صندوق النقد الدولي (إدارة الإحصاءات) خلال اجتماعات الربيع لعام 2015 في واشنطن العاصمة، طلب البنك المركزي العراقي مساعدة فنية في إعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية. وسوف تقرر إدارة الإحصاءات المهام والمواعيد والموقع البديل لإيفاد بعثة مساعدة فنية فور تلقي المعلومات الكافية، بما في ذلك البيانات المصدرية للمصارف التجارية من البنك المركزي العراقي.

إحصاءات القطاع الخارجي

إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

تتوافر إحصاءات ميزان المدفوعات السنوية للصندوق عن الفترة 2005–2012، وكذلك البيانات ربع السنوية عن أول ربعين من عام 2013، بصيغة *الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي* الصادر عن صندوق النقد الدولي. كذلك يعد البنك المركزي العراقي وينشر بيانا سنويا عن وضع الاستثمار الدولي. وقد تحسنت جودة المعلومات قليلا في السنوات الأخيرة ولكن درجة حداثة البيانات لا تزال تمثل شاغلا رئيسيا. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال مستوى عرض البيانات محدودا بسبب مشكلات التغطية وبعض حالات الانحراف عن المنهجيات المقبولة دوليا. ولا تزال المسائل المتعلقة بتسجيل بيانات الدين الخارجي بالكامل تؤثر على نطاق تغطية إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ودرجة حداثتها. ويتم إعداد بيانات الاحتياطيات الدولية على نحو يتفق مع المنهجيات الدولية، وتُنشَر في الإحصاءات المالية الدولية منذ أواخر عام 2006.

ولا تزال هناك معوقات تعترض جودة البيانات نتيجة عدم قيام المؤسسات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص بتقديم البيانات إلى البنك المركزي العراقي، وهو ما يتضح من تزايد بنود الخطأ والسهو ذات الإشارة السالبة المستمرة. وتتمثل ندرة البيانات بصفة خاصة في مجالي التجارة الخارجية في السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر. وللمساعدة في معالجة هذه المسائل وغيرها، اقترحت البعثتان اللتان أوفدهما مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، في فبراير 2012 وديسمبر 2014، العديد من التوصيات، بما في ذلك تحسين التعاون بين الهيئات بشأن إحصاءات الاستثمار المباشر، وجمع البيانات من وزارة المالية عن المنح الخارجية إلى بلدان أخرى والمشتريات من الأصول الخارجية غير المالية.

إحصاءات التجارة الخارجية

ثمة مشكلات جسيمة في بيانات التجارة الخارجية تتعلق بمستوى الحداثة، كما أنها منخفضة الجودة. ورغم توافر استمارة جمركية جديدة للواردات فإنها لا تستخدم حاليا على الحدود الجمركية بسبب الوضع الأمني ونقص موارد الهيئة العامة للجمارك على المنافذ الحدودية.

وتفرض مصادر البيانات قيودا على تغطية واردات القطاع الخاص، فلا يتم رصد إلا السلع التي تسدد قيمتها عن طريق الجهاز المصرفي العراقي. ومن ثم فإن السلع المستوردة في إطار ترتيبات دفع خارجية (مثل الواردات لصالح مشروعات الاستثمار المباشر) لا تقيد في ميزان المدفوعات. وتُستبعد المنطقة الشمالية في البلاد (كردستان) من نطاق تغطية إحصاءات التجارة الخارجية، ولا توجد تقديرات لبيانات التهريب.

وتتاح بيانات الصادرات من قطاع النفط عن طريق قسم إحصاءات ميزان المدفوعات في البنك المركزي العراقي. أما بيانات الصادرات غير النفطية، التي تبلغ ما يعادل 3–5% من مجموع الصادرات فيجري إعدادها على أساس المعلومات الواردة في استمارة التصدير الجمركية. وتُبلغ بيانات الصادرات غير النفطية إلى البنك المركزي العراقي على أساس شهري لأغراض مضاهاة البيانات.

ثانيا– معايير وجودة البيانات	
العراق من البلدان المشاركة في النظام العام المعزز لنشر البيانات. ومع ذلك، فإن غالبية بياناته الوصفية، باستثناء تلك المتعلقة بالقطاع الحقيقي والبيانات الوصفية الاجتماعية – الديمغرافية، لم يتم تحديثها منذ أكتوبر 2002.	لا يتوافر تقرير مراعاة المعايير والمواثيق في البيانات.

الملحق الأول– جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة

(حسب الوضع في 11 ديسمبر 2015)

	تاريخ آخر مشاهدة	تاريخ تلقيها	معدل تواتر البيانات	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر النشر	بنود للتذكرة:[7]	
						جودة البيانات – سلامة المنهجية[8]	جودة البيانات – الدقة والموثوقية
أسعار الصرف	2015/6/24	2015/6/24	يومي	يومي	يومي		
أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطة النقدية[1]	2015/4/23	2015/04	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني 4–6 أسابيع		
الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية	2014/12/31	2015/04	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني 4–6 أسابيع		
النقود بمعناها الواسع	2014/12/31	2015/04	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني 4–6 أسابيع		
الميزانية العمومية للبنك المركزي	2014/12/31	2015/04	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني 4–6 أسابيع		
الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي	2014/12/31	2015/4/1	شهري	شهري	ربع سنوي، بفاصل زمني 4–6 أسابيع		
أسعار الفائدة[2]	2014/4/23	2015/04	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني 4–6 أسابيع		
مؤشر أسعار المستهلكين	2015/10/30	2015/11/29	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني 3 أسابيع		
الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل[3] – الحكومة العامة[4]	2015/03	2015/5/26	شهري	شهري	غير متوافر		
أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية[5]	2014/12	2015/6/1	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر		
ميزان الحساب الجاري الخارجي	2014/12	2015/6/1	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي، بفاصل زمني 9 أشهر		
صادرات وواردات السلع والخدمات	2014/12	2015/6/1	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي، بفاصل زمني 9 أشهر		
إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي	2014/03	2014/05	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي، بفاصل زمني 3 أشهر		
إجمالي الدين الخارجي	2014/12	2015/6/1	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر		

وضع الاستثمار الدولي[6]	2014/12	2015/1/6	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي، بفاصل زمني 9 أشهر		

[1] ينبغي أن تُحدد بشكل منفصل أي أصول احتياطية مرهونة أو محملة بالتزامات. كذلك يتعين أن تشمل البيانات الخصوم قصيرة الأجل المرتبطة بعملة أجنبية ولكن يتم تسويتها بوسائل أخرى بالإضافة إلى القيم الافتراضية للمشتقات المالية لسداد والحصول على العملة الأجنبية، بما في ذلك تلك المرتبطة بعملة أجنبية ولكن يتم تسويتها بوسائل أخرى.

[2] أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسميا، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أذون الخزانة والسندات الإذنية والسندات.

[3] التمويل الخارجي، ومن البنوك المحلية، والتمويل من المؤسسات غير المصرفية المحلية.

[4] تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق المدرجة في الموازنة، والصناديق خارج الموازنة، وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات والحكومات المحلية.

[5] بما في ذلك هيكل العملات وآجال الاستحقاق.

[6] يشمل إجمالي وضع الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.

[7] ينبغي أن تُدرج هذه الأعمدة فقط بالنسبة للبلدان التي نشَر عنها تقرير مراعاة المعايير والمواثيق عن البيانات (أو تحديث موضوعي له).

[8] لم يتم إعداد تقرير مراعاة المعايير والمواثيق لبيانات العراق أو أي تحديث موضوعي له.